التقرير السنوي العام

لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

برسم سنة 2017

www.assurancemaladie.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

ANAM
الوكالة الوطنية للتأمين الصحي

الفهرس

تمهيـــــــد

مقدمة

التأمين الإجباري عن المرض للأجراء بالقطاعين العام والخاص

الساكنة الخاضعة لنظام التأمين الإجباري الأساس عن المرض

موارد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

مصاريف نظام التأمين الإجباري الاساسي عن المرض

الأمراض المزمنة

التوازن المالي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للطلبة

تمهيد

منذ اعتماد الدستور الجديد لسنة 2011 الذي ينص في مادته 31 على حق جميع المواطنين المغاربة في الاستفادة من التغطية الصحية، أصبح مبدأ شمولية التغطية الصحية من الحقوق الدستورية،

ووفقا لديباجة ومقتضيات القانون رقم 65-00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية سيتم العمل تدريجيا لبلوغ هدف تعميم التغطية الصحية لتشمل جميع المواطنين.

مقدمـــة:

طبقا لمقتضيات المادة 59 من القانون رقم 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، تتكلف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بإعداد ونشر تقرير سنوي شامل يتضمن على الخصوص، الموارد والمصاريف بمختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ويهدف هذا التقرير الذي تصدره الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، إلى تحليل حصيلة سنة 2017 برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالمأجورين وأصحاب المعاشات المدبر من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و كذا نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة و المدبر من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

كما يستعرض بشكل مقتضب أهم التطورات المسجلة خلال سنة 2017 حسب المحاور الخمسة التالية:

- الساكنة المشمولة بالتغطية؛
- الاشتراكات والمساهمات؛
- الاستهلاك الطبي؛
- الأمراض طويلة الأمد؛
- التوازن المالي للنظام.

ويندرج التقرير السنوي العام في إطار دينامية تهدف الى التحسين المستمر لدور الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في حقل التغطية الصحية الأساسية، وفي هذا الاتجاه، ومن أجل النهوض بالعلاقات المتبادلة، وتعزيز مهامها ستعمل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على مواصلة مبادراتها مع مختلف الفاعلين في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: رئاسة الحكومة وأجهزة الحكامة للتغطية الصحية الأساسية، الهيئات المكلفة بالتدبير، النقابات المهنية، مهنيي الصحة، وموردي المواد الطبية وممثلي المؤمنين...

وعلاوة على الأهمية التي يكتسيها تبادل المعطيات، فإن جودة هذا التقرير تبقى رهينة بمدى فاعلية وملائمة أنظمة المعلومات لمختلف الفاعلين. و في هذا الإطار يعتبر المشروع الاستراتيجي المتعلق بإحداث نظام مندمج للتدبير والمعلومات للتغطية الصحية الأساسية، والذي يتطلب تعاون مختلف الفاعلين، من أهم التدابير التي ستساهم لا محالة في ايجاد الحلول للمشاكل المطروحة.

التأمين الإجباري عن المرض للأجراء بالقطاعين العام والخاص

أهم المؤشرات

الساكنة الخاضعة للتأمين الإجباري عن المرض

9,5 مليون مستفيد من نظام التامين الاجباري الأساسي عن المرض، منهم :
6,5 مليون مستفيد بالقطاع الخاص.
3 مليون مستفيد بالقطاع العام.
بلغ متوسط التطور السنوي 5,9 في المائة ما بين 2006 و 2017.
متوسط سن المستفيدين في القطاع الخاص هو 29,2 سنة
متوسط سن المستفيدين في القطاع العام هو 34,5 سنة

موارد نظام التامين الاجباري الاساسي عن المرض

11,54 مليار درهم من الاشتراكات والمساهمات خلال سنة 2017 منها:
10,39درهم من اشتراكات ومساهمات المأجورين النشيطين خلال 2017
1,15 مليار درهم من اشتراكات اصحاب المعاشات لسنة 2017
بلغ متوسط التطور السنوي للاشتراكات والمساهمات 8,2 في المائة بين 2010 و2017

مصاريف العلاجات بنظام التامين الاجباري الاساسي عن المرض

8,5 مليار درهم من المصاريف سنة 2017
31,2 في المائة من المصاريف مخصصة للأدوية.
49,4 في المائة هي نسبة المصاريف الخاصة بالأمراض المزمنة
بلغت نسبة متوسط التطور السنوي للمصاريف 10,3 في المائة مابين 2010 و 2017

الأمراض المزمنة

26,7 في المائة من المصاريف تتعلق بالعوز الكلوي الحاد والنهائي؛
24 في المائة من المصاريف تتعلق بالأورام الخبيثة؛
11 في المائة تتعلق بالضغط الدموي
10,8 في المائة تتعلق بمرض السكري المعتمد على الانسولين ومرض السكري غير المعتمد على الانسولين
-العدد الإجمالي للساكنة المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل هو 296 ألف أي 3,1 في المائة من مجموع الساكنة

التوازن المالي

ارتفع مبلغ الفائض المتراكم الى 32,2 مليار درهم في نهاية 2017

ومبلغ الاحتياطي الأمني المتراكم إلى 1,59 مليار درهم في نهاية 2017.

الفصل الأول

الساكنة الخاضعة لنظام التأمين الإجباري الأساس عن المرض

أ-1 حقل تغطية مخاطر المرض المتعلق بفئة المأجورين:

تعرف التغطية الصحية المتعلقة بمأجوري القطاعين العام والخاص تقدما سنة تلو الأخرى غير انها لم تصل بعد إلى نقطة الاكتمال وفقا لمبادئ الإنصاف والتضامن.

- فمن جهة، تستمر فئة المأجورين بالقطاعين العام والخاص التي كانت تستفيد -قبل دخول التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حيز التنفيذ- من تأمين اختياري عن المرض لدى شركات التأمين الخاصة والتعاضديات والصناديق الداخلية والتي لم تنضم بشكل إرادي لأنظمة التأمين الأساسي الإجباري عن المرض المدبرة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، في الاستفادة من هذه التغطية، بعد التجديد الضمني للمرحلة الانتقالية المحددة في 5 سنوات وفقا للمادة 114 من القانون 00-65.
- ومن جهة أخرى، لا زالت هناك شريحة من المأجورين بالقطاع الخاص غير مسجلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (تابعين للقطاع الفلاحي، وغير مصرح بهم من قبل مشغليهم...)

أما بخصوص الساكنة المشمولة بالتغطية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فتتكون أساسا من فئتين رئيسيتين:

- **الساكنة ذات الحقوق المفتوحة**، وتشمل كذلك الأشخاص الذين توقفوا عن الاشتراك في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مع استمرارية الحق في الاستفادة من الخدمات لمدة معينة تختلف حسب سبب الاحتفاظ بالحقوق، وهي ستة شهور بالنسبة لأجير تم تسريحه من العمل وذوي حقوقه، وسنتين بالنسبة للأرامل غير المستفيدين من معاش الوفاة وذوي حقوقهم، وسنة واحدة بالنسبة للأزواج المطلقين وفقا للمواد 34 و35 و36 من القانون رقم 00-65.

- **الساكنة ذات الحقوق المغلقة**: ترتبط بالخصوص بالقطاع الخاص، حيث أن هذه الساكنة لا تستفيد من الحقوق المفتوحة طيلة السنة لسببين أساسين :
  - عدم استيفاء الشرط المتمثل في 54 يوما مصرح بها ومؤدى عنها خلال مدة تصل إلى ستة أشهر؛
  - عدم أداء الاشتراكات من قبل المشغلين

أ-2 تطور الساكنة المسجلة برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

الجدول ج 1 : الساكنة المسجلة برسم نظام التأمين الإجباري عن المرض.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النشيطون	**6 209 250**	**6 555 233**	**6 852 968**	**7 080 051**	**7 349 693**	**7 722 670**
المؤمنون	2 703 816	2 819 625	2 918 605	2 992 676	3 061 178	3 267 151
ذوو الحقوق	3 505 434	3 735 608	3 934 363	4 087 375	4 288 515	4 455 519
أصحاب المعاشات	**1 423 169**	**1 490 396**	**1 575 250**	**1 656 177**	**1 757 216**	**1 831 787**
المؤمنون	727 034	770 124	812 379	852 851	885 767	937 497
ذوو الحقوق	696 135	720 272	762 871	803 326	871 449	894 290
المجموع	**7 632 419**	**8 045 629**	**8 428 218**	**8 736 228**	**9 106 909**	**9 554 457**

بلغ عدد الساكنة المشمولة بالتغطية في إطار نظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالمأجورين خلال سنة 2017، 9.554.457 مقابل 9.106.909خلال سنة 2016 أي بتطور بنسبة 4,9 في المائة. ومن جهة أخرى بلغ متوسط التطور السنوي المسجل خلال الست سنوات الأخيرة 4,6 في المائة.

بلغت نسبة النشيطين وذوي حقوقهم من مجموع الساكنة المشمولة بالتغطية الصحية 80,8 في المائة خلال سنة 2017، مقابل 80,7 في المائة خلال سنة 2016 و 81 في المائة سنة 2015.

تحليل بناء على فرضيات:

بلغت نسبة الساكنة الخاضعة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض للمأجورين 27 في المائة من مجموع الساكنة المغربية* برسم سنة 2017 مقابل 16 في المائة ** سنة 2006 أي بكسب 11 نقط في ظرف إحدى عشرة سنة حيث نتج ذلك عن تسجيل المأجورين وأصحاب المعاشات وذوي حقوقهم الذين لم يكونوا يستفيدون من التغطية الصحية، وكذا عن الإدماج الإرادي للساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114.

* وفقا لنتائج الإسقاطات الديمغرافية للساكنة، المنجزة من طرف مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (ماي 2017) ، يبلغ عدد الساكنة المغربية 34.852.121 نسمة برسم سنة 2017.

** تم احتسابه على أساس عدد الساكنة المغربية الذي يبلغ 30.590.000 نسمة، موقع المندوبية السامية للتخطيط.

الجدول ج 2 : التطور السنوي لوتيرة التغطية

	2012 /13	2014 /13	2015 /14	2016 /15	2017 /16
النشيطون	**5,6%**	**4,5%**	**3,3%**	**3,8%**	**5,1%**
المؤمنون	4,3%	3,5%	2,5%	2,3%	6,7%
ذوو الحقوق	6,6%	5,3%	3,9%	4,9%	3,9%
أصحاب المعاشات	**4,7%**	**5,7%**	**5,1%**	**6,1%**	**4,2%**
المؤمنون	5,9%	5,5%	5,0%	3,9%	5,8%
ذوو الحقوق	3,5%	5,9%	5,3%	8,5%	2,6%
المجموع	**5,4%**	**4,8%**	**3,7%**	**4,2%**	**4,9%**

عرفت وتيرة تطور المؤمنين النشيطين ارتفاعا ملحوظا بنسبة 6,7 في المائة ما بين 2016 و 2017 بعد منحاها التنازلي منذ سنة 2013.

ابتداء من سنة 2013، أصبحت فئة ذوي الحقوق التابعين للمؤمنين النشيطين تتطور بشكل مرتفع مقارنة بتطور المؤمنين أنفسهم. وبلغت نسبة تزايد ذوي الحقوق خلال سنة 2017، 3,9 في المائة مقارنة بسنة 2016، مقابل 6,7 في المائة لدى المؤمنين. ويرجع هذا التحول أساسا الى تفعيل تدابير تشجيع التشغيل " عقد الادماج المحسن –نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض" الذي يقتضي تحمل الدولة خلال فترة التدريب لاشتراكات ارباب العمل والمأجورين برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

كما ارتفعت فئة المؤمنين أصحاب المعاشات بمعدل سنوي يصل الى 5,2 في المائة على مدى الست سنوات الأخيرة مقابل 3,9 بالنسبة للمؤمنين النشيطين.

بالنسبة لفئة ذوي الحقوق التابعين لأصحاب المعاشات، فقد سجلت تطورا بنسبة 5,2 في المائة على مدى ست سنوات مقابل 4,9 في المائة بالنسبة لذوي الحقوق التابعين للنشطين.

أ-3 تطور الساكنة الخاضعة للتأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع

الرسم البياني ر. ب 01: توزيع الساكنة المسجلة برسم نظام التأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع - بالآلاف-

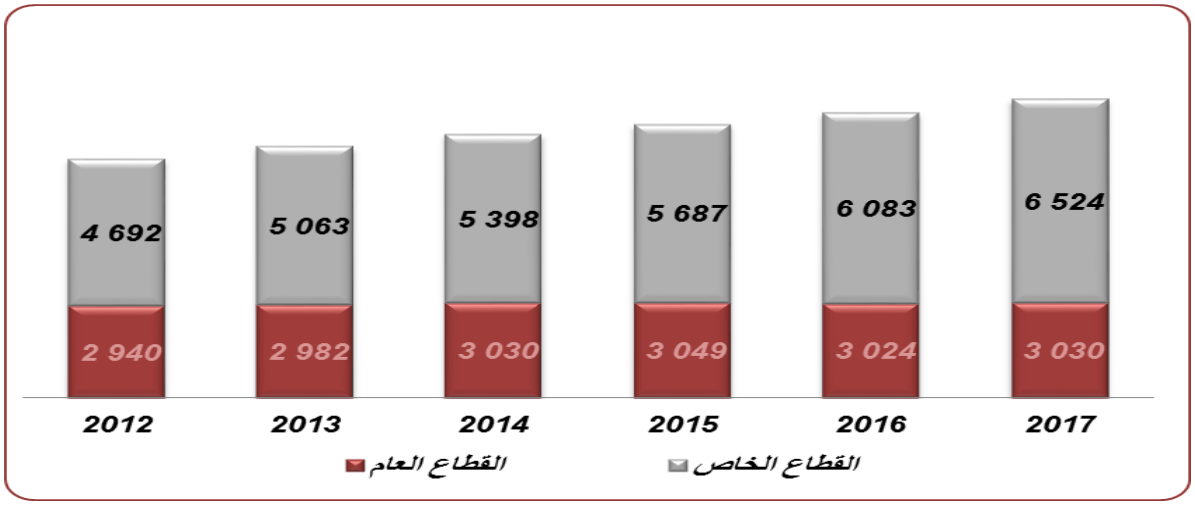

تطورت الساكنة التابعة للقطاع العام بمعدل سنوي يصل إلى 0,6 في المائة بين سنتي 2012 و 2017 مقابل 6,8 في المائة بالنسبة للساكنة التابعة للقطاع الخاص خلال نفس الفترة.

وعرف حجم الساكنة التابعة للقطاع الخاص المشمولة بالتغطية ضمن مجموع الساكنة المؤمنة برسم نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض ارتفاعا، حيث انتقل من 61,5في المائة سنة 2012 إلى 68,3 المائة سنة 2017، وبالتالي عرفت ساكنة القطاع العام انخفاضا حيث انتقلت من 38,5 في المائة سنة 2012 إلى 31,7 في المائة سنة 2017.

الرسم البياني ر.ب 02: توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية حسب نوع المستفيد برسم سنة 2017

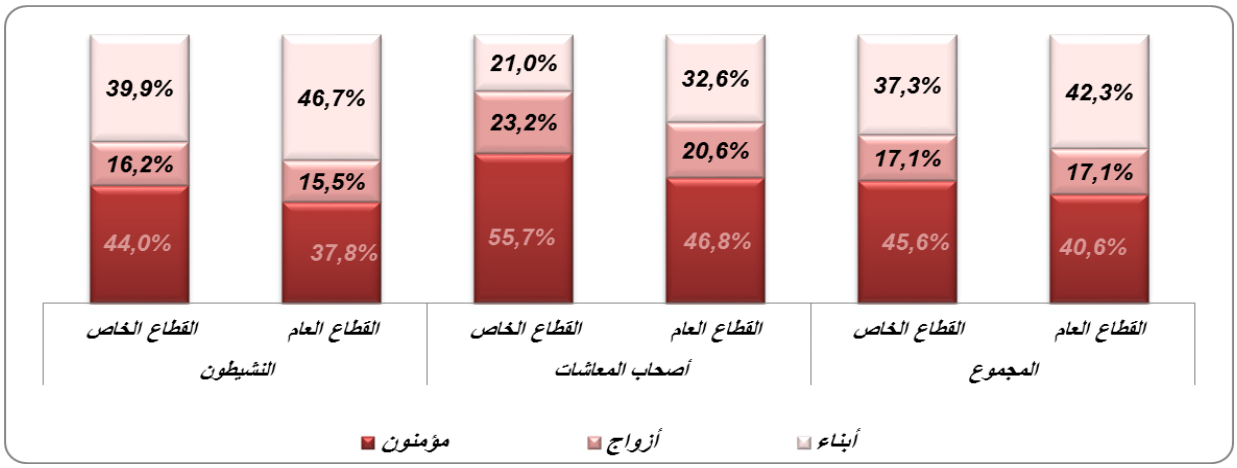

يتبين من خلال تحليل للساكنة المشمولة بالتغطية حسب نوع المستفيد برسم سنة 2017 ما يلي:

- **بالنسبة للنشيطين:**
  - تبلغ نسبة المؤمنين بالقطاعين الخاص والعام 44 في المائة و 37,8 في المائة على التوالي؛
  - تبلغ نسبة الأزواج بالقطاعين الخاص والعام 16,2 في المائة و 15,5 في المائة على التوالي؛
  - تصل نسبة الأبناء 39,9 في المائة بالقطاع الخاص مقابل 46,7 في المائة بالقطاع العام؛
- **بالنسبة لأصحاب المعاشات (والتي تضم المتقاعدين والأرامل واليتامى) :**
  - تصل نسبة المؤمنين في القطاعين الخاص والعام إلى 55,7 في المائة و 46,8 في المائة على التوالي؛
  - تصل نسبة الأزواج إلى 23,2 في المائة في القطاع الخاص و 20,6 في القطاع العام؛
  - تصل نسبة الأبناء إلى 21 في المائة في القطاع الخاص و 32,6 في المائة في القطاع العام.

الرسم البياني ر.ب 3 : توزيع ساكنة المؤمنين برسم التأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع –بالآلاف-

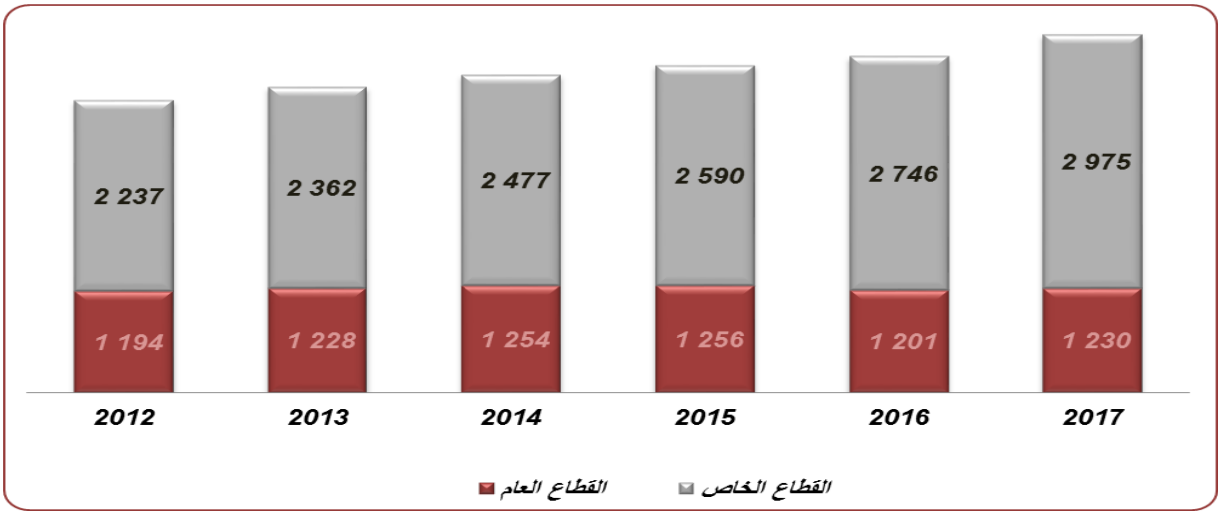

انتقل عدد المؤمنين برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من 3.430.849 سنة 2012 إلى 4.204.648 سنة 2017 أي بمعدل تطور سنوي يصل الى 4,2 في المائة. وعلى وجه التحديد تطور مجموع المؤمنين بالقطاع العام بمعدل سنوي يصل الى 0,6 في المائة على مدى الست سنوات الأخيرة في حين ارتفع مجموع مؤمني القطاع الخاص بمعدل سنوي يصل الى 5,9 في المائة خلال نفس الفترة.

بلغ حجم المؤمنين بالقطاع الخاص ضمن هذه الساكنة، 70,7 في المائة خلال سنة 2017 مقابل 65,2 في المائة سنة 2012.

وعرفت فئة المؤمنين النشيطين ما بين 2016 و 2017 ارتفاعا بنسبة 2,4 في المائة بالنسبة للقطاع العام و 8,3 في المائة بالنسبة للقطاع الخاص .

الرسم البياني ر.ب 4 : توزيع عدد ذوي الحقوق حسب القطاع (بالألاف)

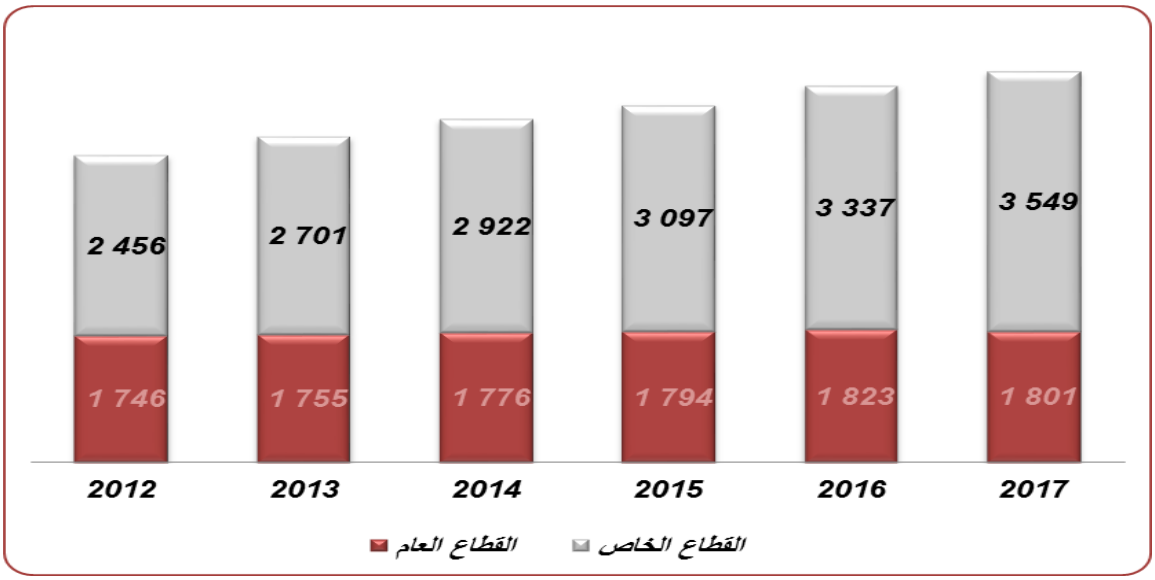

انتقل عدد ذوي الحقوق من 4.201.569 سنة 2012 الى 5.349.809 خلال سنة 2017 اي بمعدل تطور سنوي يصل إلى 5 في المائة. وضمن هذه الساكنة، ارتفع حجم ذوي الحقوق المشمولين بالتغطية برسم نظام مأجوري القطاع الخاص من 58,4 في المائة سنة 2012 الى 63,3 في المائة سنة 2017.

وعرفت فئة ذوي الحقوق ما بين 2016 و 2017 انخفاضا بنسبة 1,2 في المائة بالنسبة للقطاع العام وارتفاعا بنسبة 6,4 في المائة بالنسبة للقطاع الخاص.

الجدول ج.03 : مقارنة لتزايد المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2016/17	2015/16	2014/15	2013/14	2012/13	2011/12	
2,4%	-4,3%	0,1%	2,2%	2,8%	2,4%	القطاع العام
8,3%	6,0%	4,6%	4,8%	5,6%	20,5%	القطاع الخاص
6,5%	**2,6%**	**3,1%**	**3,9%**	**4,6%**	**13,5%**	**مجموع الساكنة المساهمة برسم نظام التأمين الإجباري عن المرض**

بعد تطور منتظم نسبيا للمؤمنين التابعين للقطاع العام بنسبة 2,5 في المائة ما بين 2011 و2014 لم تتطور الساكنة التابعة للقطاع العام سوى بنسبة 0،1 في المائة ما بين 2014 و2015. وانخفضت بنسبة 4,3 في المائة ما بين 2015 و 2016 لتستقر في نسبة 2,4 في المائة ما بين 2016 و 2017.

بعد ارتفاع هام ما بين 2011 و 2012 عرفت وتيرة تطور مؤمني القطاع الخاص تراجعا: 5,6 في المائة خلال سنة 2013 و 4,8 في المائة سنة 2014 و 4,6 سنة 2015 ثم ارتفعت إلى 6,0 في المائة و 8,3 في المائة خلال 2016 و 2017.

الجدول ج.04 : مقارنة لتزايد عدد المسجلين برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بين القطاع العام والقطاع الخاص

2016/17	2015/16	2014/15	2013/14	2012/13	2011/12	
0,2%	-0,8%	0,6%	1,6%	1,4%	8,1%	القطاع العام
7,3%	7,0%	5,3%	6,6%	7,9%	16,2%	القطاع الخاص
4,9%	**4,2%**	**3,7%**	**4,8%**	**5,4%**	**13,0%**	**مجموع الساكنة المسجلة**

ابتداء من سنة 2012، أصبحت الساكنة التابعة للقطاع الخاص تتزايد بإيقاع يتجاوز وتيرة تطور مثيلتها بالقطاع العام حيث عرفت ساكنة القطاع الخاص ارتفاعا بنسبة 7,3 في المائة مقابل 0,2 في المائة بالنسبة للساكنة التابعة للقطاع العام.

أ-4 تطور الساكنة ذات الحقوق المغلقة في القطاع الخاص.

الجدول ج.05 : تطور الساكنة ذات الحقوق المغلقة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النشيطون	**551 551**	**514 003**	**470 599**	**461 079**	**511 489**	**540 018**
المؤمنون	351 637	339 261	312 917	302 403	333 877	363 532
ذوو الحقوق	199 914	174 742	157 682	158 676	177 612	176 486
أصحاب المعاشات	**43 016**	**24 238**	**27 336**	**25 815**	**28 471**	**24 342**
المؤمنون	26 662	20 876	20 688	19 287	20 895	16 985
ذوو الحقوق	16 354	3 362	6 648	6 528	7 576	7 357
المجموع	**594 567**	**538 241**	**497 935**	**486 894**	**539 960**	**564 360**

برسم سنة 2017، بلغت نسبة المستفيدين ذوي الحقوق المغلقة 564.360مستفيدا، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,5 في المائة مقارنة بسنة 2016.

تعرف نسبة هذه الساكنة ضمن الساكنة المسجلة انخفاضا حيث انتقلت من 12,7 في المائة سنة 2012 إلى 8,7 في المائة سنة 2017.

على مستوى المؤمنين، انتقل هذا المعدل من 19,1 إلى 14,7 في المائة بالنسبة للمؤمنين النشيطين، ومن 6,8 إلى 3,4 في المائة بالنسبة للمؤمنين أصحاب المعاشات ما بين 2012 و 2017 .

تحليل بناء على فرضيات:

يشتغل 71,5 في المائة من المؤمنين النشيطين ذوي الحقوق المغلقة في أحد القطاعات التالية:

- الفلاحة، المجال الغابوي والصيد،
- البناء،
- الصناعة التحويلية،
- أنشطة الخدمات الإدارية والدعم،
- التجارة واصلاح السيارات والدراجات النارية.

تبلغ نسبة الساكنة ذات الحقوق المغلقة ضمن مجموع الساكنة المسجلة على مستوى كل قطاع من هذه القطاعات، كما يلي: ، الفلاحة و المجال الغابوي والصيد (26,4 في المائة)، البناء (16,4 في المائة) الصناعة التحويلية (12,6 في المائة) أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (16,2 في المائة) و التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية (10,1 في المائة). ويتعلق الأمر على الأرجح بالقطاعات التي تتميز بأنشطة ذات طابع غير منتظم وموسمي، والقطاعات التي يسود فيها التصريح غير الحقيقي أو القطاعات والمقاولات التي لا تستجيب لمهام المراقبة التي يباشرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويبقى متوسط أجر المؤمنين ذوي الحقوق المغلقة منخفضا نسبيا مقارنة مع المؤمنين ذوي الحقوق المفتوحة، باعتبار أن 82,3 في المائة منهم يتقاضون راتبا شهريا أقل من 2800 درهم (مقابل 56,3 في المائة من المأجورين ذوي الحقوق المفتوحة) ويتوزعون على الشكل التالي : 36,6 في المائة يتقاضون راتبا أقل من 1400 درهم مقابل 5,2 في المائة بالنسبة للمؤمنين ذوي الحقوق المفتوحة، 23 في المائة يتقاضون راتبا يتراوح بين 1400 درهم و 2100 درهم مقابل 18,3 في المائة بالنسبة للمؤمنين ذوي الحقوق المفتوحة و22,7 في المائة يحصلون على راتب يتراوح بين 2100 و 2800 درهم مقابل 32,7 في المائة لدى المؤمنين ذوي الحقوق المفتوحة.

أ-5 تطور ساكنة المؤمنين الخاضعة لنظام التأمين الإجباري الاساس عن المرض حسب نوع المؤمن

الجدول ج.0.6 : توزيع الساكنة (النشيطون /اصحاب المعاشات)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	**1 194 200**	**1 227 518**	**1 254 192**	**1 255 593**	**1 201 387**	**1 229 931**
النشيطون	861 733	874 446	876 605	858 778	790 356	793 109
اصحاب المعاشات	332 467	353 072	377 587	396 815	411 031	436 822
القطاع الخاص	**2 236 650**	**2 362 231**	**2 476 792**	**2 589 934**	**2 745 558**	**2 974 717**
النشيطون	1 842 083	1 945 179	2 042 000	2 133 898	2 270 822	2 474 042
اصحاب المعاشات	394 567	417 052	434 792	456 036	474 736	500 675
المجموع	**3 430 850**	**3 589 749**	**3 730 984**	**3 845 527**	**3 946 945**	**4 204 648**

انتقل عدد المؤمنين النشيطين بالنظامين معا من 2.703.816 سنة 2012 إلى 3.267.151سنة 2017، أي بمعدل نمو سنوي يصل إلى 3,9 المائة حيث انتقلت نسبة النشيطين بالقطاع الخاص ضمن مجموع النشيطين بالنظامين من 68,1 في المائة إلى 75,7 في المائة خلال نفس الفترة.

أما بخصوص عدد المؤمنين أصحاب المعاشات فقد انتقل من 727.034 سنة 2012 إلى 937.497 سنة 2017 أي بمعدل تطور سنوي يبلغ 5,2في المائة.

برسم سنة 2017 ، عرف عدد المؤمنين النشيطين ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,35 مقارنة بسنة 2016.

وتجاوز عدد اصحاب المعاشات بالقطاع الخاص برسم سنة 2017 نظيره بالقطاع العام بنسبة 14 ,6 في المائة مقابل فارق بنسبة 211,9 في المائة بين مجموع المؤمنين النشيطين في القطاعين الخاص والعام.

الجدول ج.07 : تطور ساكنة المؤمنين حسب الوضعية المهنية للمؤمن

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2017/16
القطاع العام	**2,4%**	**2,8%**	**2,2%**	**0,1%**	**-4,3%**	**2,4%**
النشيطون	0,9%	1,5%	0,2%	-2,0%	-8,0%	0,3%
أصحاب المعاشات	6,4%	6,2%	6,9%	5,1%	3,6%	6,3%
القطاع الخاص	**20,5%**	**5,6%**	**4,8%**	**4,6%**	**6,0%**	**8,3%**
النشيطون	23,5%	5,6%	5,0%	4,5%	6,4%	8,9%
أصحاب المعاشات	8,6%	5,7%	4,3%	4,9%	4,1%	5,5%
المجموع	**13,5%**	**4,6%**	**3,9%**	**3,1%**	**2,6%**	**6,5%**

تتزايد فئة أصحاب المعاشات في القطاع العام بوتيرة أسرع مقارنة بالساكنة النشيطة، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كان معدل تطور الساكنة النشيطة في أغلب الأحيان مرتفعا مقارنة بمعدل تطور أصحاب المعاشات باستثناء سنة 2013 التي عرفت نموا متقاربا بالنسبة للفئتين وسنة 2015 التي تجاوز خلالها معدل تطور أصحاب المعاشات معدل تطور النشيطين ب 0,4 نقطة.

الرسم البياني ر.ب 5 : عدد النشيطين لكل صاحب معاش

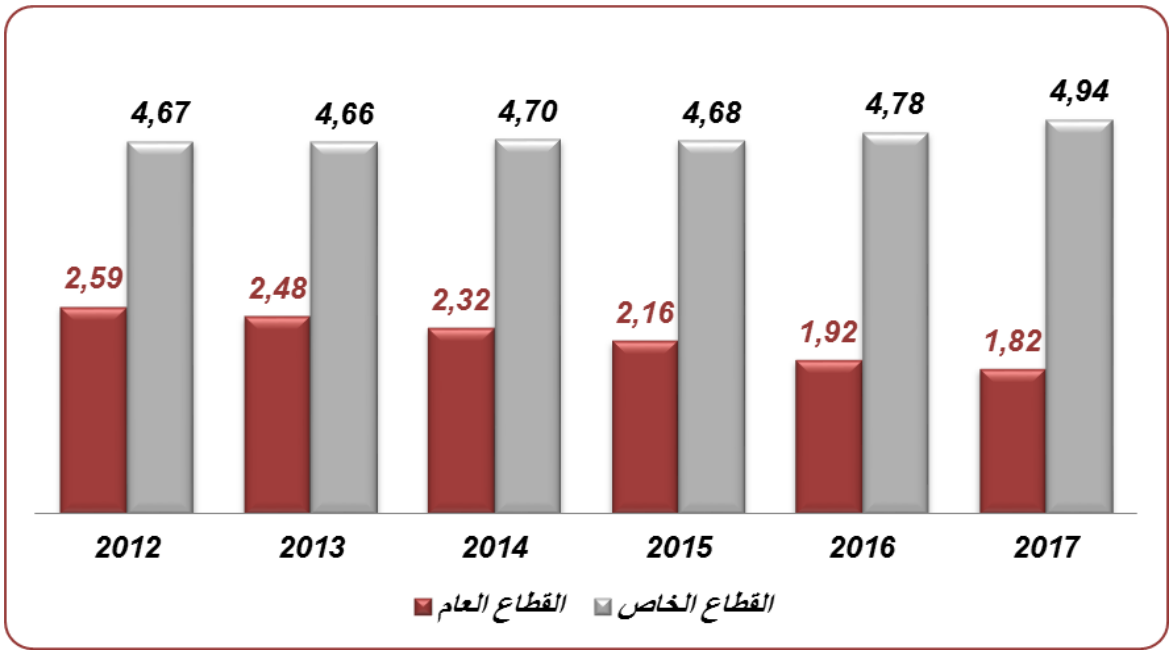

تراجع المعدل الديمغرافي ما بين 2012 و 2017 في القطاع العام حيث انتقل من 2,59 إلى 1,82 مسجلا انخفاضا هاما ما بين 2015 و 2016 بنسبة 11,2 في المائة.

بعد تسجيله تراجعا طفيفا سنة 2013، ارتفع المعدل الديمغرافي في القطاع الخاص إلى 4,7 سنة 2014 وانخفض بنسبة 0,37 في المائة سنة 2015 ليستقر في 4,68 في المائة ثم ارتفع بنسبة 3,3 مابين 2016 و 2017 حيث بلغ 4,94 .

تحليل بناء على فرضيات

برسم سنة 2017، بلغ المعدل الديمغرافي بالقطاع الخاص (4,9) حيث يمثل 2,7 مرة المعدل المسجل في القطاع العـــام (1,8) ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها محدودية التوظيف و وتزايد عدد المتقاعدين في القطاع العام وكذا دينامية التشغيل في القطاع الخاص وهو ما أدى إلى ما يلي :

- النسبة المرتفعة للمؤمنين أصحاب المعاشات ضمن مجموع الساكنة المؤمنة في القطاع العام التي تصل الى 35,5 في المائة مقابل 16,8 في المائة في القطاع الخاص.
- وتيرة التطور المرتفعة للمؤمنين النشيطين في القطاع الخاص (6,1 في المائة) في المتوسط ،مقارنة بالقطاع العام (1,6- في المائة) في المتوسط، على مدى الست سنوات الأخيرة.
- وتيرة التطور المرتفعة للمؤمنين أصحاب المعاشات في القطاع العام (5,6 في المائة) مقارنة بالقطاع الخاص (4,9 في المائة) على مدى الست سنوات الأخيرة.

أ - 6 توزيع ساكنة المؤمنين النشيطة حسب نوع المشغل بالنسبة للقطاع العام وحسب نوع النشاط بالنسبة للقطاع الخاص.

الرسم البياني ر.ب06 : توزيع ساكنة المؤمنين بالقطاع العام حسب المشغل

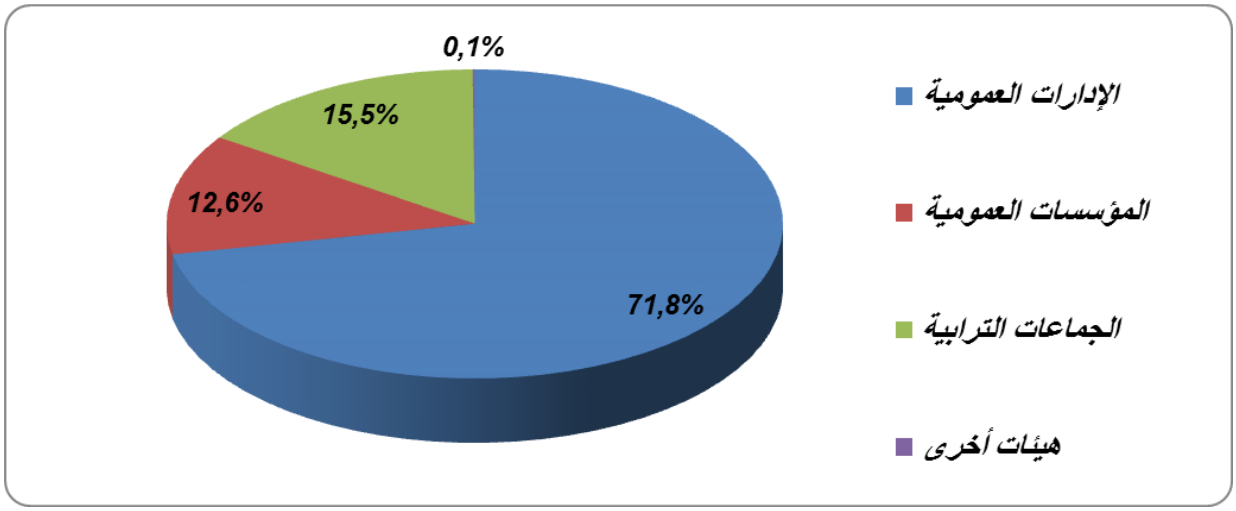

ينتمي 71,8 في المائة من المأجورين للإدارات العمومية ، 15,5في المائة للجماعات الترابية و 12,6 في المائة للمؤسسات العمومية.

الرسم البياني ر.ب07 : توزيع ساكنة المؤمنين بالقطاع الخاص حسب نوع النشاط

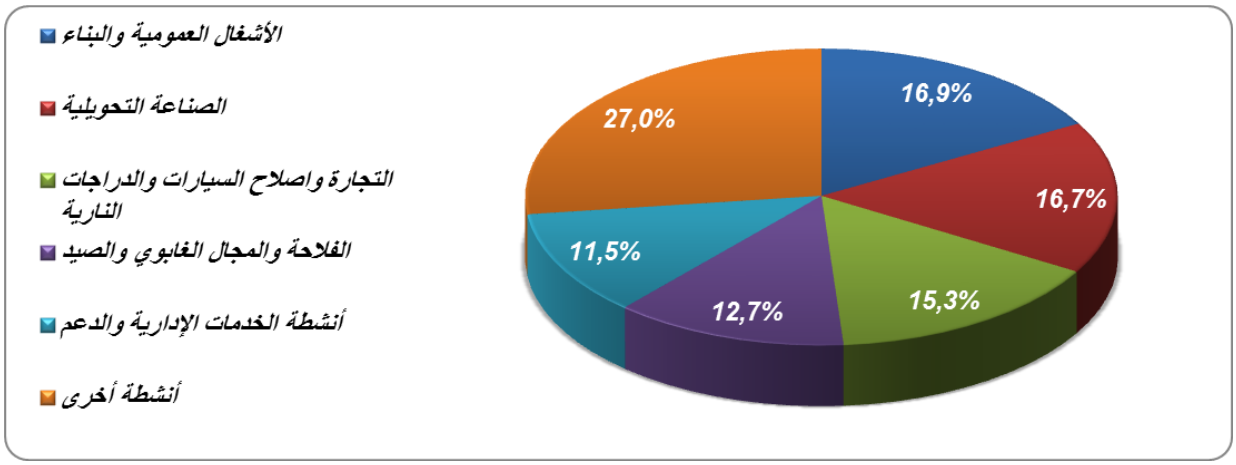

يزاول 48,8 في المائة من مأجوري القطاع الخاص الخاضعين لنظام التأمين الإجباري عن المرض، نشاطا يدخل ضمن القطاعات التالية:

الأشغال العمومية والبناء : 16,9 في المائة؛
الصناعة التحويلية : 16,7 في المائة؛
التجارة واصلاح السيارات والدراجات النارية : 15,3 في المائة؛

أ-7 تطور الساكنة المؤمنة حسب الصفة

الجدول ج.8 : عدد ذوي الحقوق لكل مؤمن

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد ذوي الحقوق لكل نشيط	**1,30**	**1,32**	**1,35**	**1,37**	**1,40**	**1,36**
القطاع الخاص	1,17	1,22	1,26	1,29	1,30	1,27
القطاع العام	1,58	1,55	1,54	1,57	1,68	1,64
عدد ذوي الحقوق لكل صاحب معاش	**0,96**	**0,94**	**0,94**	**0,94**	**0,98**	**0,95**
القطاع الخاص	0,78	0,77	0,78	0,78	0,79	0,79
القطاع العام	1,17	1,13	1,12	1,13	1,21	1,14
المجموع	**1,22**	**1,24**	**1,26**	**1,27**	**1,31**	**1,27**
القطاع الخاص	1,10	1,14	1,18	1,20	1,22	1,19
القطاع العام	1,46	1,43	1,42	1,43	1,52	1,46

يظل متوسط عدد ذوي الحقوق لكل نشيط في القطاع الخاص البالغ 1,27 أقل أهمية مقارنة بالقطاع العام (1,64)، والأمر ذاته يلاحظ بالنسبة لعدد ذوي الحقوق لكل صاحب معاش: 0,79 في القطاع الخاص مقابل 1,14 في القطاع العام.

ما بين 2012 و 2017 عرف متوسط عدد ذوي الحقوق لكل مؤمن بالقطاع العام استقرارا في المعدل السنوي ، أما بخصوص القطاع الخاص فقد عرف هذا المعدل ارتفاعا بمعدل سنوي يبلغ 1,7في المائة خلال نفس الفترة حيث انتقل من 1,1 الى 1,19

تحليل بناء على فرضيات

إن متوسط عدد ذوي الحقوق لكل نشيط في القطاع العام (1,64) أكبر مقارنة بالقطاع الخاص (1,27)، وهذا الفرق قد يعزى إلى الفرق بين معدل أعمار نشيطي القطاع العام (43,5 سنة) و نشيطي القطاع الخاص (36,8 سنة).

الرسم البياني ر.ب 8 : تطور عدد ذوي الحقوق لكل مؤمن نشيط ما بين 2012 و 2017

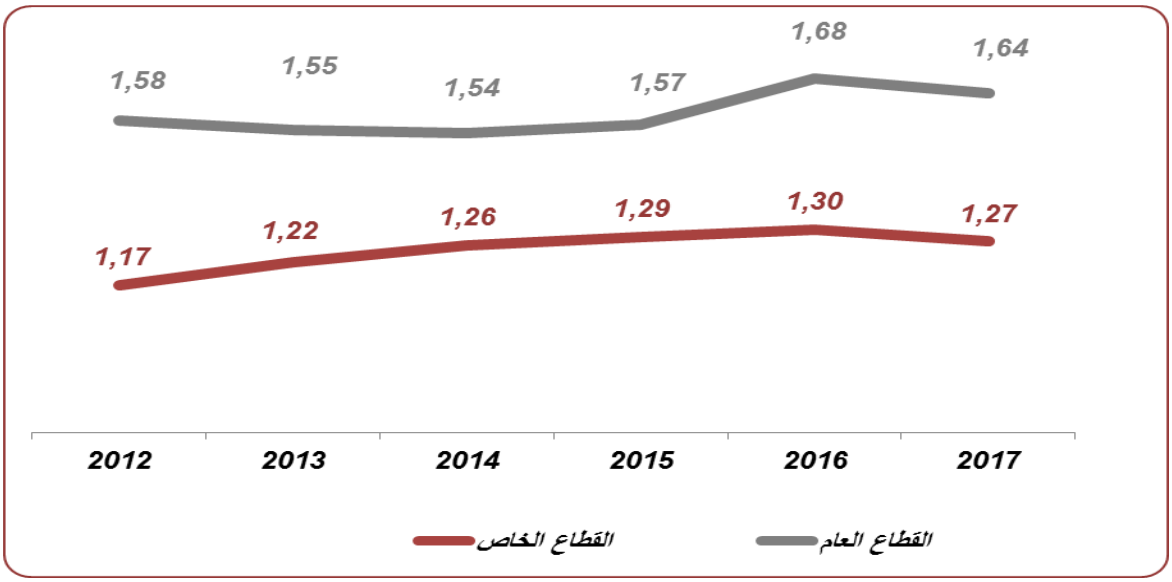

الرسم البياني ر.ب .09 : تطور عدد ذوي الحقوق لكل مؤمن من أصحاب المعاشات ما بين 2012 و 2017

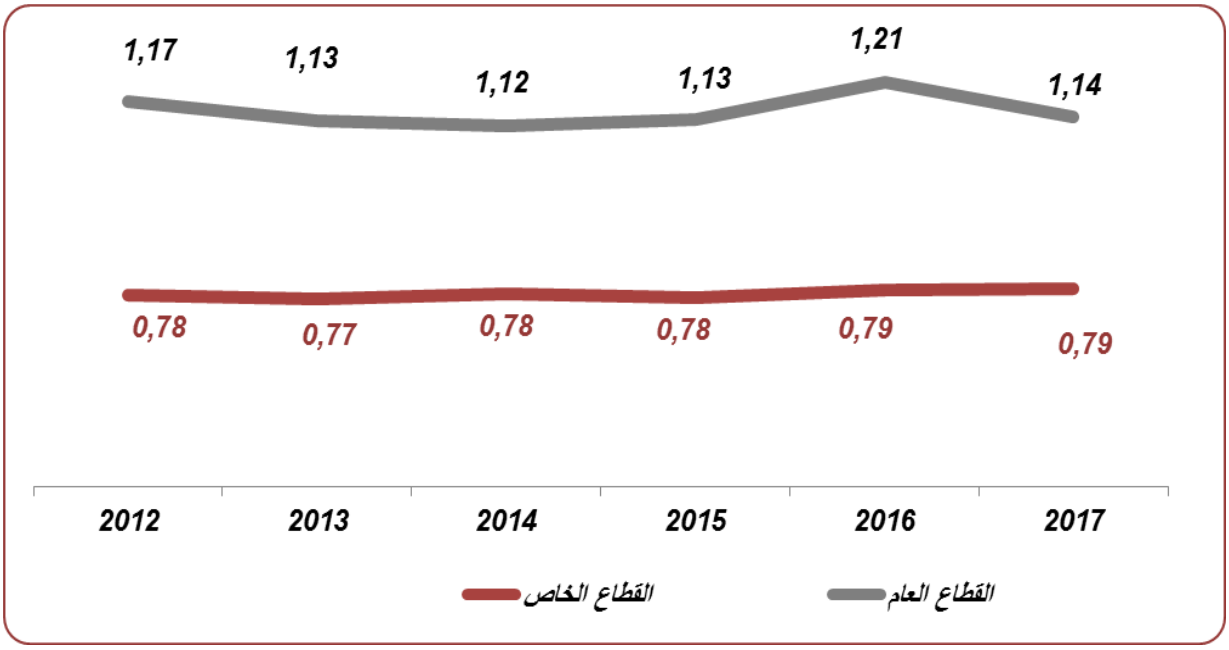

أ- 8 توزيع الساكنة الخاضعة للتأمين الإجباري عن المرض حسب الفئات العمرية والجنس:

الرسم البياني ر.ب 10 : هرم الأعمار المتعلق بالساكنة المسجلة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض –القطاعين العام والخاص-

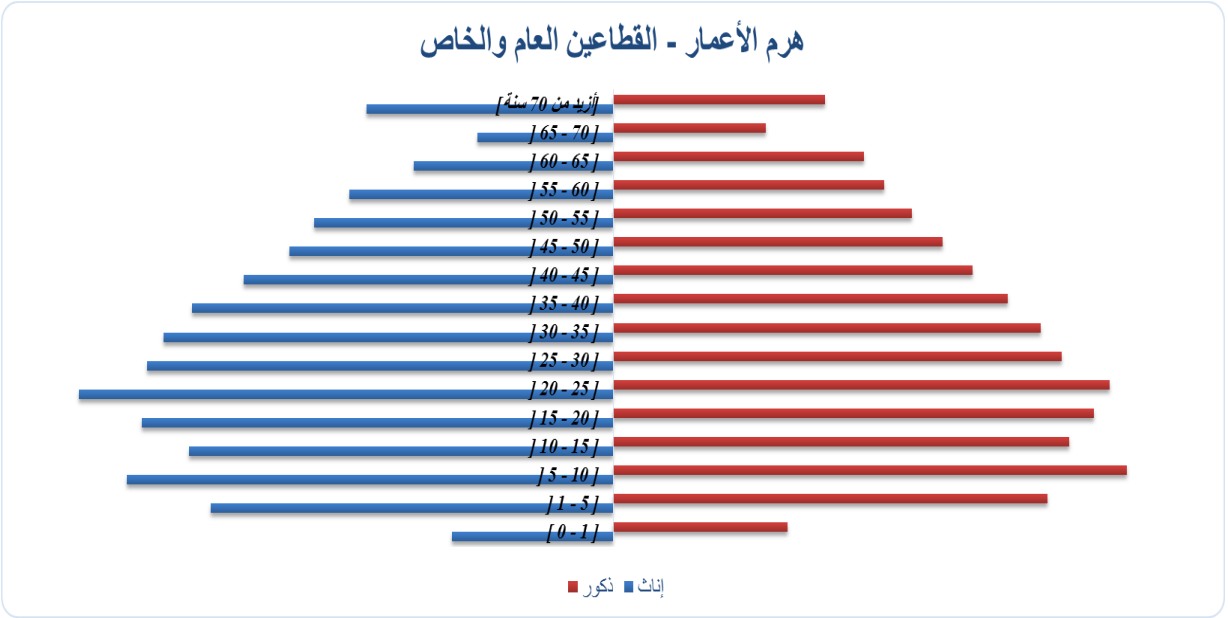

تتوزع الساكنة التابعة للقطاع الخاص والعام على النحو التالي:

- تمثل الساكنة البالغة من العمر ما بين 0 و20 سنة 35,3 في المائة من الساكنة المؤهلة،
- تبلغ نسبة الساكنة البالغة من العمر ما بين 20 و40 سنة 32 في المائة،
- تبلغ نسبة الساكنة البالغة من العمر بين 40 و60 سنة 22,1 في المائة؛
- تصل نسبة الساكنة البالغة من العمر أزيد من 60 سنة 10,5 في المائة

يصل متوسط السن بالقطاعين العام والخاص إلى 30,9 سنة.

الرسم البياني ر.ب 11 : هرم الأعمار المتعلق بالساكنة المسجلة بالقطاع الخاص

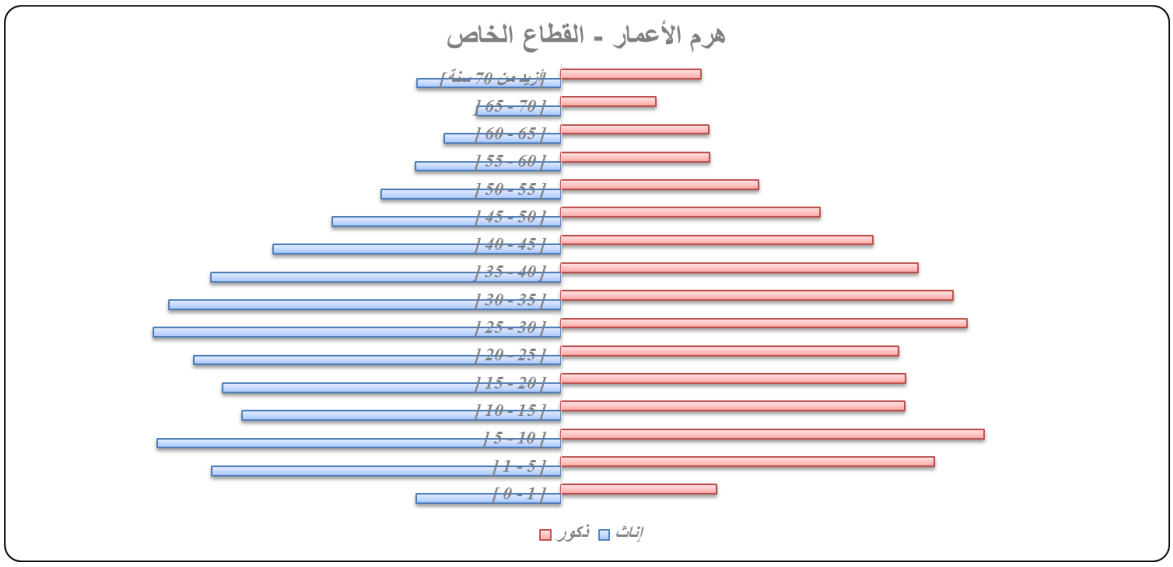

تتوزع الساكنة التابعة للقطاع الخاص على النحو التالي:

- تمثل الساكنة البالغة من العمر ما بين 0 و20 سنة 36,8 في المائة من الساكنة المؤهلة، 48,7 في المائة منها من الإناث،
- تبلغ نسبة الساكنة البالغة من العمر ما بين 20 و40 سنة، 34,6 في المائة، 50,4 في المائة منها من الإناث؛
- تبلغ نسبة الساكنة البالغة من العمر بين 40 و60 سنة إلى 20,2 في المائة،47,9 في المائة منها من الإناث؛
- تصل نسبة الساكنة البالغة من العمر أزيد من 60 سنة إلى 8,4 في المائة،47,4 في المائة منها من الإناث

يصل متوسط السن لدى الإناث اللواتي يشكلن 49,0 في المائة من مجموع الساكنة 29,1 سنة مقابل 29,3 لدى الذكور.

الرسم البياني ر.ب 12 : هرم الأعمار المتعلق بالساكنة المسجلة في القطاع العام

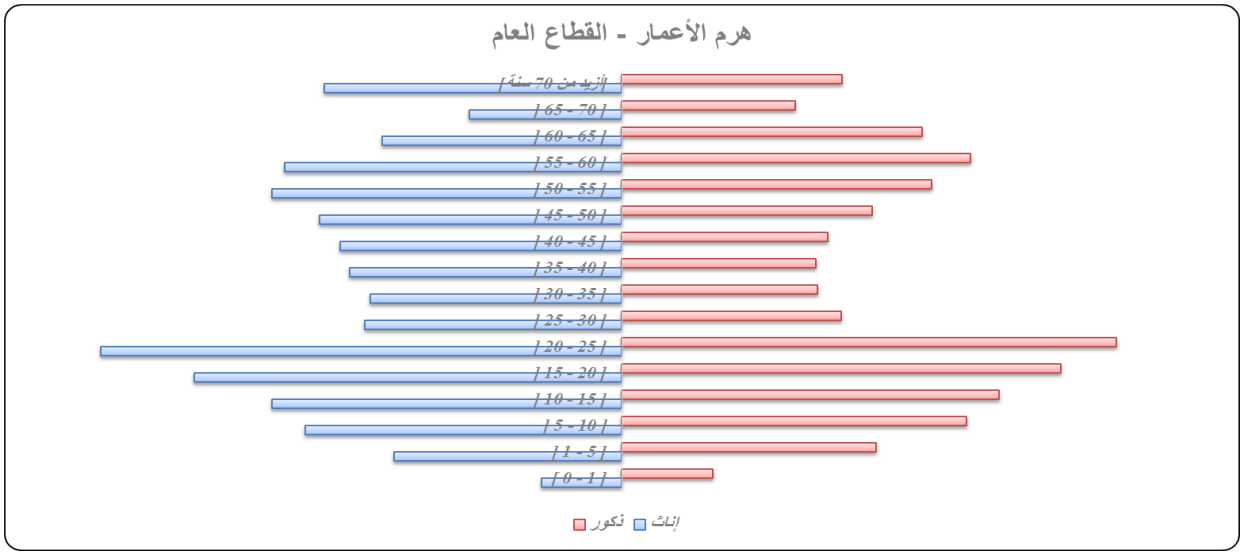

يصل متوسط سن الساكنة التابعة للقطاع العام إلى 34,5 سنة وتتوزع على الشكل التالي:

- تمثل الساكنة البالغة من العمر ما بين 0 و20 سنة، 32 في المائة من الساكنة المؤهلة، 48,2 في المائة منها من الإناث؛
- تبلغ نسبة الساكنة البالغة من العمر ما بين 20 و40 سنة, 26,5 في المائة، 54,1 في المائة منها من الإناث؛
- تصل نسبة الساكنة البالغة من العمر ما بين 40 و 60 سنة إلى 26,3 في المائة، 53,3 في المائة منها من الإناث؛
- تصل نسبة الساكنة البالغة من العمر أزيد من 60 سنة إلى 15,2 في المائة، 49,9 في المائة منها من الإناث.

يصل متوسط السن لدى الإناث اللواتي يشكلن 51,4 في المائة من مجموع الساكنة 35 سنة مقابل 33,9 سنة لدى الذكور.

الرسم البياني ر.ب 13 : تطور الساكنة البالغة من العمر أزيد من 60 سنة[1]

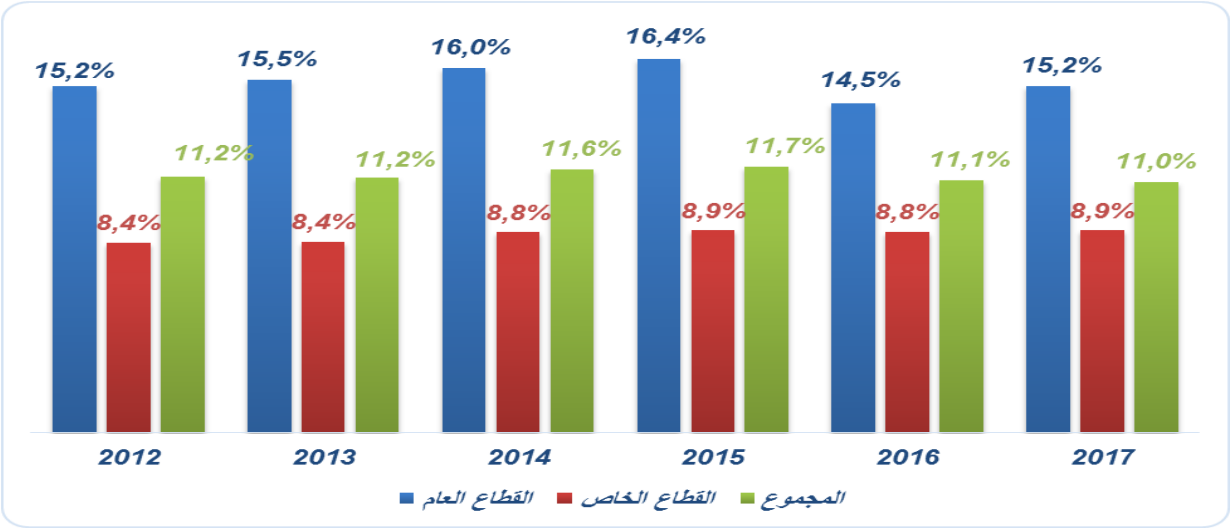

[1] بالنسبة للقطاع الخاص، يتم احتساب هذا المعدل بالنسبة للساكنة ذات الحقوق المفتوحة

الرسم البياني ر.ب 14 : تطور متوسط سن الساكنة[2]

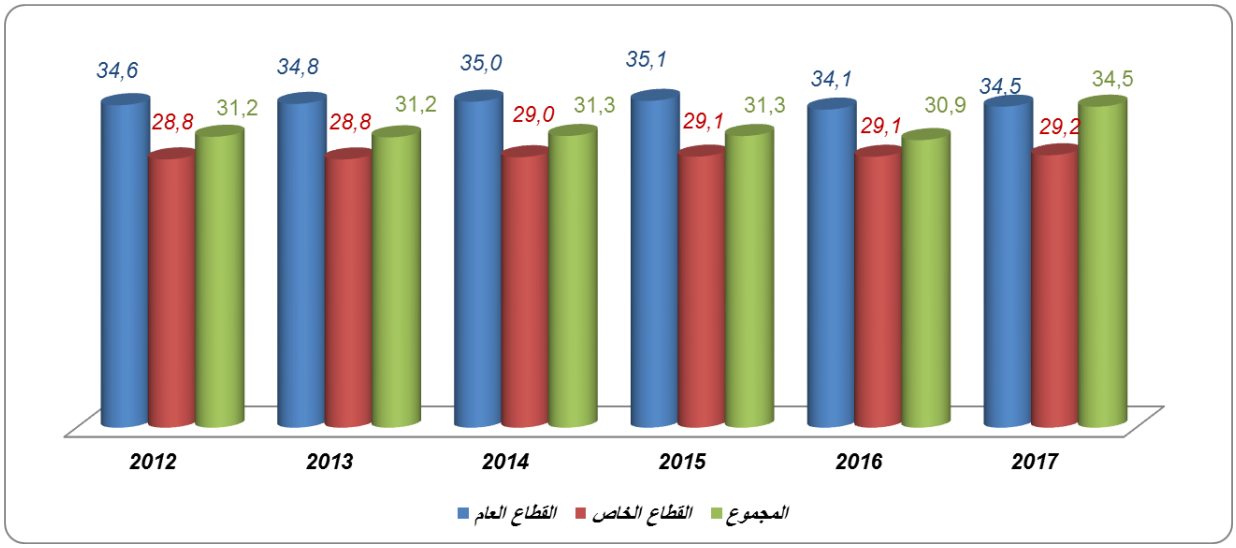

الرسم البياني ر.ب 15 : متوسط السن حسب طبيعة المستفيد[3]

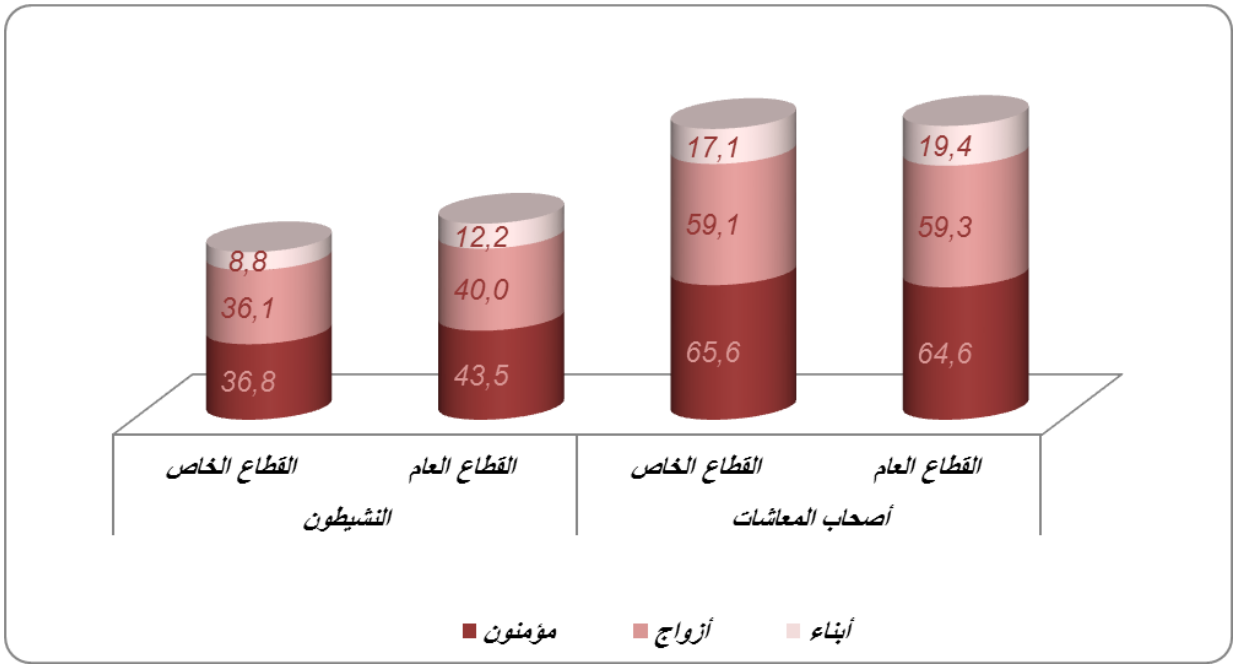

[2] بالنسبة للقطاع الخاص، يتم احتساب هذا المعدل بالنسبة للساكنة ذات الحقوق المفتوحة

[3] نفس قاعدة الحساب بالنسبة ل ر.ب15

تحليل بناء على فرضيات

يبقى متوسط سن الساكنة التابعة للقطاع العام مرتفعا مقارنة بالساكنة التابعة للقطاع الخاص ويعزى ذلك الى عدة عوامل من ضمنها محدودية التوظيف بالقطاع العام وارتفاع نسبة التأطير وارتفاع حجم أصحاب المعاشات الذي يتعزز بوتيرة الإحالة على التقاعد.
أما بخصوص توزيع الساكنة حسب الجنس فهناك تشابه بين القطاعين: 51 في المائة من الساكنة التابعة للقطاع الخاص هم من الذكور مقابل 48,6 في المائة بالنسبة للساكنة التابعة للقطاع العام.

كما أن الفارق بين البنيات العمرية لهاتين الساكنين قد يتسع أكثر، وذلك من جهة نتيجة ادماج الساكنة التابعة للقطاع الخاص الخاضعة للمادة 114 التي يصل متوسط السن المتعلق بها إلى 27,7 سنة حيث لا تبلغ فيها نسبة الأشخاص البالغين ازيد من 60 سنة سوى 4,5 في المائة، ومن جهة أخرى لإدماج الساكنة التابعة للقطاع العام التي تتميز بارتفاع حجم اصحاب المعاشات.

وبالتالي، فان اختلاف الخصائص الديمغرافية بين الساكنة التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والساكنة التابعة للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يفسر في جزء كبير التفاوت في تطور التوازن المالي بين الصندوقين الذي من المحتمل أن يستمر خلال السنوات المقبلة.

أ- 9 توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية حسب الجهة

ر.ب 16 : توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية برسم نظام للتأمين الإجباري عن المرض المدبر من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي حسب الجهة.

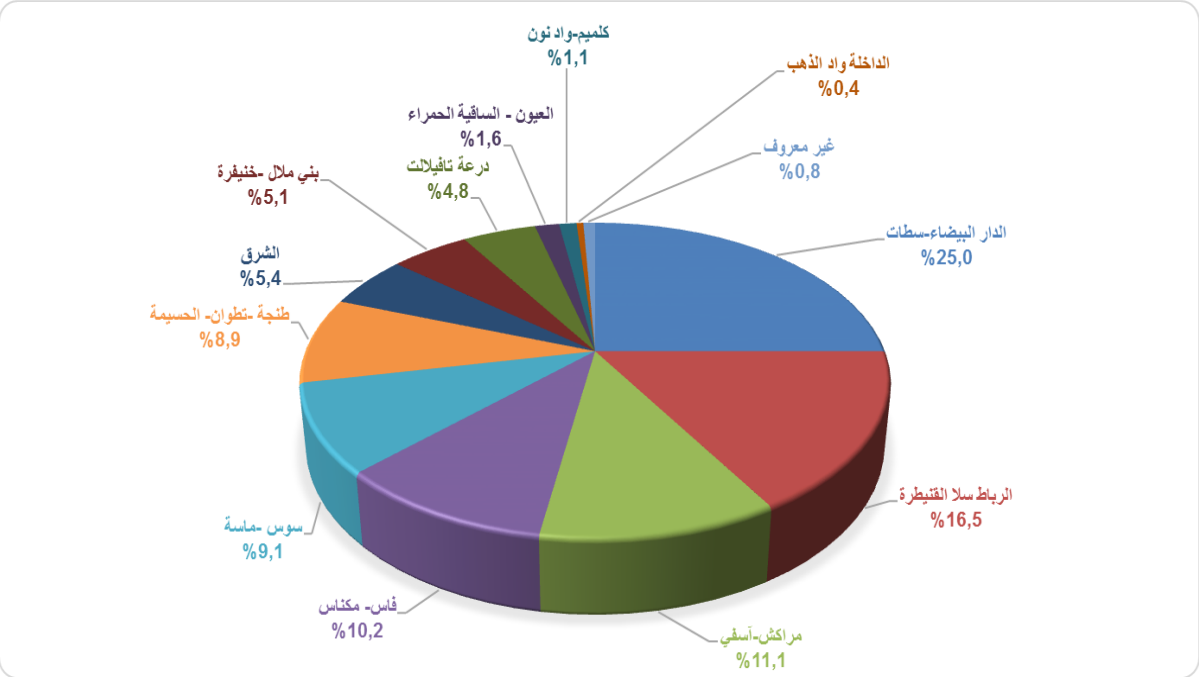

تتمركز أكثر من 50 في المائة من الساكنة المشمولة بالتغطية برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الجهات التالية:

- **الدار البيضاء -سطات** : 25 في المائة؛
- **الرباط سلا القنيطرة** : 16,5 في المائة؛
- **مراكش آسفي** : 11,1 في المائة؛

تضم جهات فاس- مكناس، سوس- ماسة و طنجة-تطوان -الحسيمة على التوالي 10,2 في المائة و 9,1 في المائة و 8,9 في المائة من الساكنة المشمولة بالتغطية، أي ما يمثل 28,2 في المائة.

و تمثل جهات الشرق وبني ملال -خنيفرة ودرعة- تافيلالت على التوالي 5,4 في المائة و 5,1 في المائة و4,8 في المائة من الساكنة المشمولة بالتغطية أي بنسبة 15,3 في المائة.

أما بخصوص نسبة الساكنة المشمولة بالتغطية في جهات الجنوب فتبلغ 3,1 في المائة تتوزع كالتالي : كلميم-واد نون (1,1 في المائة)، العيون –الساقية الحمراء (1,6 في المائة) والداخلة واد الذهب (0,4 في المائة).

الرسم البياني ر.ب 17: توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية حسب القطاع و الجهة.

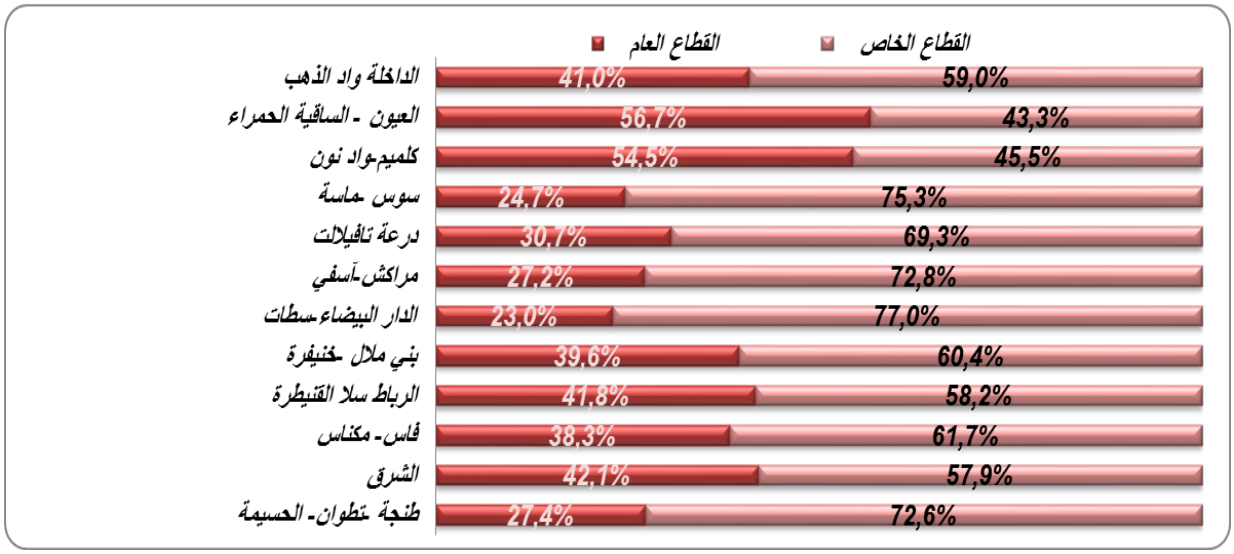

الجهات التي تتميز بارتفاع نسبة الساكنة المشمولة بالتغطية في القطاع العام ضمن مجموع الساكنة المؤمنة بالتغطية برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض هي:

العيون- الساقية الحمراء : 56,7 في المائة؛

كلميم-واد نون : 54,5 في المائة؛

بالنسبة لباقي الجهات، يغطي القطاع الخاص أكثر من نصف الساكنة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض.

وتعد أهم الجهات التي تسود فيها التغطية الصحية التابعة للقطاع الخاص هي:

الدار البيضاء-سطات : 77,0 في المائة ؛

سوس -ماسة : 75,3 في المائة؛

مراكش-اسفي :72,8 في المائة

طنجة -تطوان- الحسيمة : 72,6 في المائة

أ-10 : الساكنة المستفيدة من مقتضيات المادة 114

الجدول ج.09 : مجموع الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114- القطاع الخاص

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النشيطون	**1 171 908**	**1 194 446**	**1 199 755**	**1 199 925**	**1 233 756**	**1 212 964**
المؤمنون	551 920	564 040	566 645	560 054	571 413	564 215
ذوي الحقوق	619 988	630 406	633 110	639 871	662 343	648 749
أصحاب المعاشات	**72 214**	**75 951**	**74 068**	**79 523**	**83 856**	**85 545**
المؤمنون	46 413	48 978	49 846	52 795	54 914	55 836
ذوي الحقوق	25 801	26 973	24 222	26 728	28 942	29 709
المجموع	**1 244 122**	**1 270 397**	**1 273 823**	**1 279 448**	**1 317 612**	**1 298 509**

عرفت الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114 انخفاضا بنسبة 1,4 في المائة ما بين 2016 و 2017.

برسم سنة 2017، بلغت هذه الساكنة 16,6 في المائة من مجموع الساكنة بالقطاع الخاص المسجلة بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مسجلة بذلك تراجعا ب 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2016.

يصل متوسط عدد ذوي الحقوق بالنسبة لمؤمن نشيط 1,15 (مقابل 1,27 بالنسبة للمؤمن النشيط التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) و 0,53 بالنسبة للمؤمن صاحب المعاش (مقابل 0,79 بالنسبة للمؤمن صاحب معاش التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

الرسم البياني : ر.ب 18: توزيع المؤمنين النشيطين المستفيدين من مقتضيات المادة 114 حسب قطاع الأنشطة

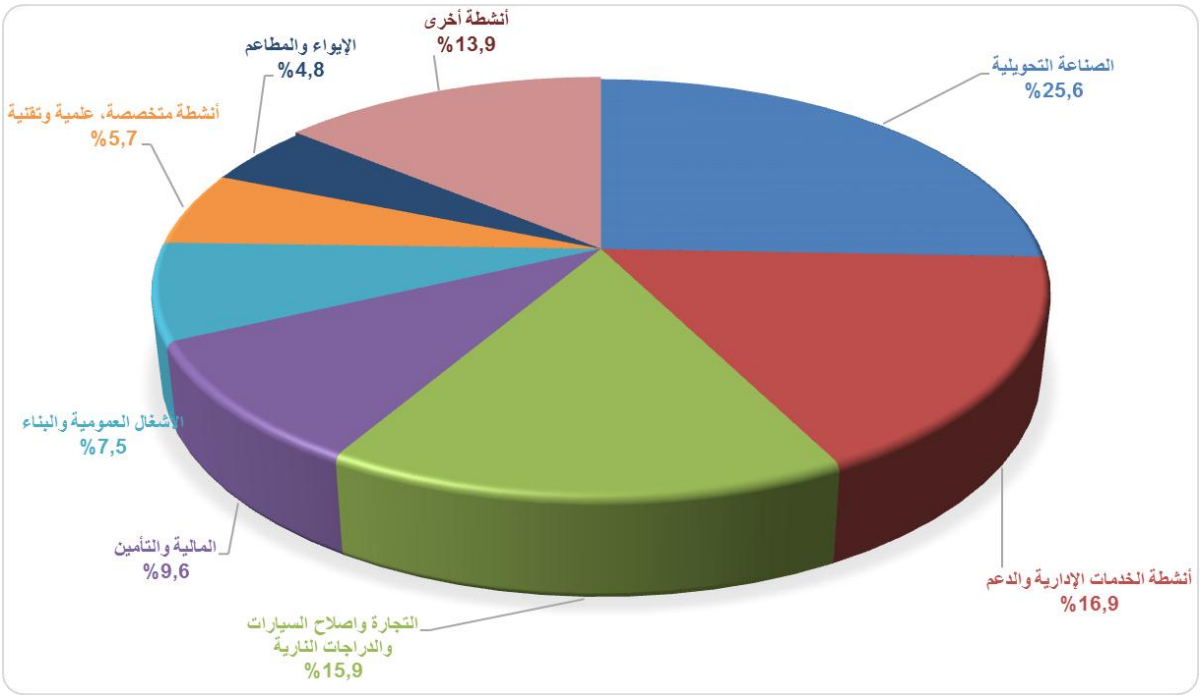

يشتغل 75,5 في المائة من المأجورين المستفيدين من مقتضيات المادة 114 في أحد القطاعات التالية :

- الصناعة التحويلية : 25,6 في المائة

- التجارة واصلاح السيارات والدراجات النارية : 15,9 في المائة
- انشطة الخدمات الادارية والدعم : 16,9 في المائة
- أنشطة المالية والتأمين : 9,6 في المائة
- البناء والأشغال العمومية : 7,5في المائة

الجدول ج.10 : مجموع الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114. القطاع العام (المعطيات غير متوفرة منذ سنة 2014)

	2012	2013
النشيطون	153 534	150 543
المؤمنون	41 633	41 402
ذوو الحقوق	111 901	109 141
أصحاب المعاشات	154 047	156 615
المؤمنون	58 678	60 309
ذوو الحقوق	95 369	96 306
المجموع	307 581	307 158

تحليل بناء على فرضيات:

يشكل ادماج الساكنة التابعة للقطاع الخاص الخاضعة للمادة 114 مكسبا من اجل تحقيق التضامن لنظام التغطية الصحية بالقطاع الخاص باعتبار أن هذه الفئة تمثل 18,6 من المأجورين النشيطين بالقطاع الخاص المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و تلتهم 37,4 في المائة من كتلة اجور المؤمنين النشيطين خلال سنة 2017.

تحليل بناء على فرضيات:

لا يزال نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يواجه التحديات التالية:

- **تسوية وضعية المأجورين بالقطاع الخاص غير المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛**
- **تخويل الحق للاستفادة من خدمات التعويض عن مصاريف العلاج بالنسبة للساكنة ذات الحقوق المغلقة خلال سنة كاملة من خلال آليات خاصة؛**
- **ادماج الساكنة المستفيدة من مقتضيات المادة 114 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛**
- **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا الأصول بالقطاع الخاص؛**
- **انجاز دراسة تخص التغطية الصحية لفائدة القيمين الدينيين والشيوخ والمقدمين من أجل ادماجهم في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.**

الفصل الثاني

موارد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

ب 1 الاشتراكات والمساهمات المستحقة: (*)

الجدول ج. 11: الاشتراكات والمساهمات المستحقة على مجموع المؤمنين (بآلاف الدراهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	4 340 207	4 476 094	4 628 414	4 708 014	4 852 914	4 898 063
القطاع الخاص	3 837 583	4 123 250	4 424 692	4 764 603	6 043 165	6 647 879
المجموع	**8 177 790**	**8 599 344**	**9 053 106**	**9 472 617**	**10 896 080**	**11 545 942**

تزايد المبلغ الإجمالي للاشتراكات والمساهمات المستحقة ما بين بين 2012 و 2017 بمعدل سنوي يصل إلى 7,1 في المائة، فيما تزايدت الاشتراكات والمساهمات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص بمعدل سنوي يصل إلى 2,4 في المائة و 11,6 المائة خلال نفس الفترة.

(*): تتعلق هذه الاشتراكات والمساهمات بالسنوات المالية (2012,2013,2014,2015,2016,2017) وتم حصرها بتاريخ 31/12/2017

الرسم البياني ر.ب 19 : تطور الاشتراكات والمساهمات المستحقة على مجموع المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع (بملايير الدراهم)

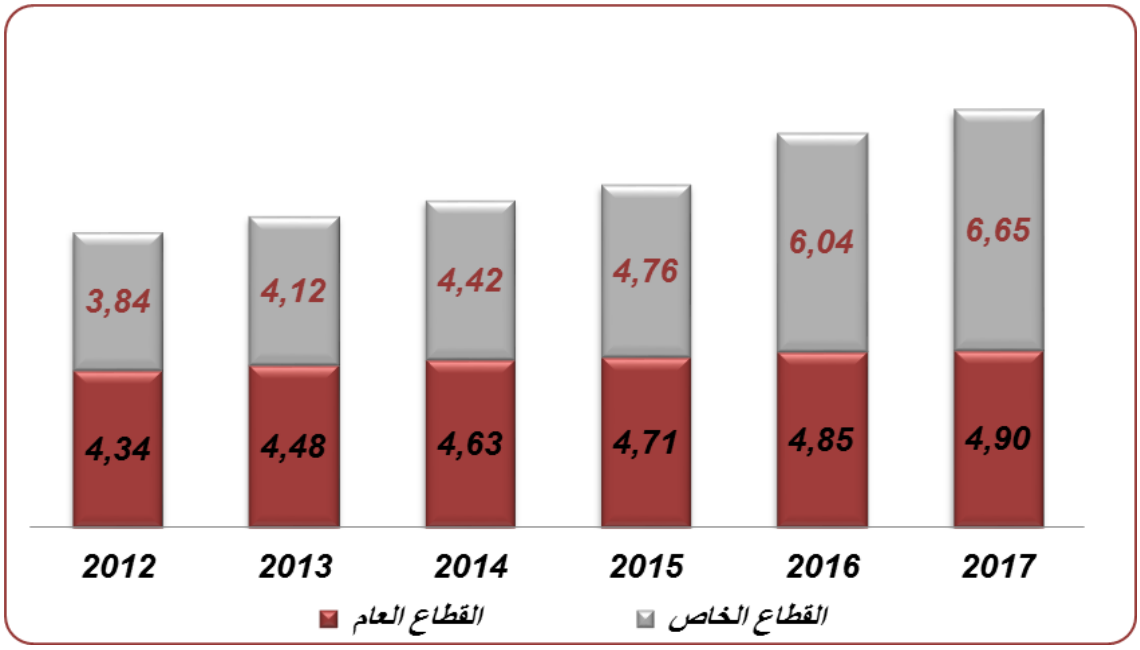

الرسم البياني ر.ب 20 : تطور الاشتراكات والمساهمات المستحقة على مجموع المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع

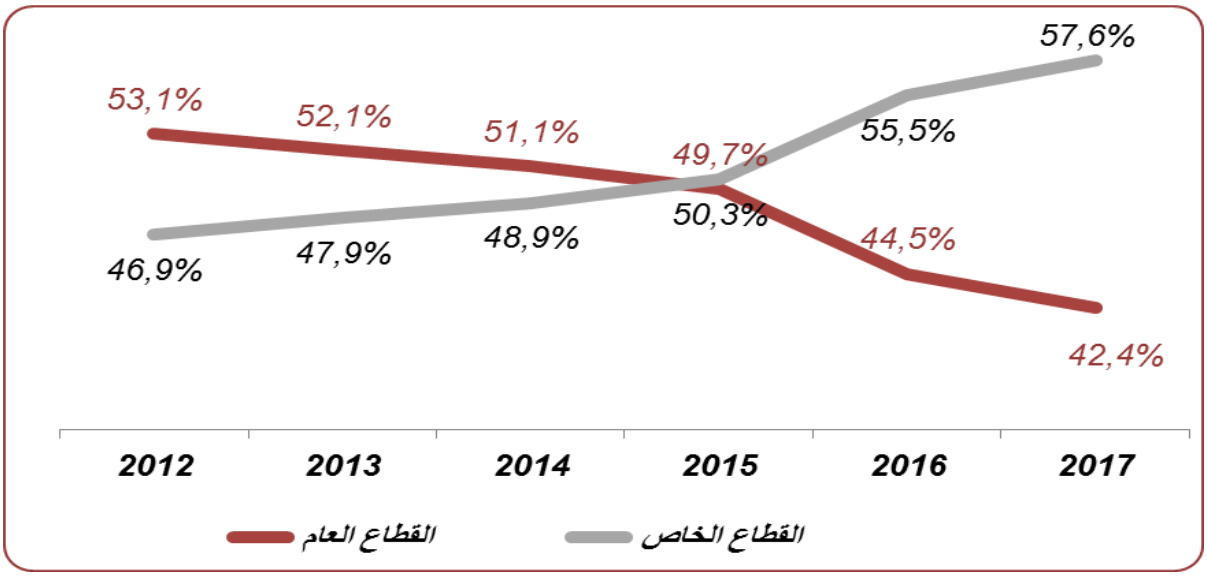

تحليل بناء على فرضيات:

بلغ مجموع الاشتراكات والمساهمات المستحقة على مجموع المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري برسم سنة 2017، 11,5 مليار درهم، حيث تبلغ نسبة القطاع الخاص فيها إلى 57,6 في المائة.

يعزى ارتفاع نسبة الاشتراكات والمساهمات في القطاع الخاص اساسا الى العوامل التالية :

- عدد المؤمنين الذي يبلغ 2.974.717 في القطاع الخاص و 1.229.931 فبي القطاع العام
- ارتفاع نسبة الاشتراك في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ؛
  - نسبة اشتراك النشيطين تبلغ 6,37 في المائة في القطاع الخاص و 5 في المائة في القطاع العام.
  - نسبة اشتراك اصحاب المعاشات تبلغ 4,52 في المائة في القطاع الخاص مقابل 2,5 في المائة في القطاع العام

- وجود سقف للاشتراكات في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للقطاع العام، والذي يبلغ 400 درهم بالنسبة لأصحاب المعاشات و800 درهم بالنسبة للنشيطين.
- المعدل الديمغرافي، عدد النشيطين/أصحاب المعاشات يبقى مرتفعا في القطاع الخاص (4,94) مقارنة بالقطاع العام (1,82)

الجدول ج.12 : عدد المؤمنين النشيطين حسب فئات الأجور

	القطاع العام				القطاع الخاص			
	2016	%	2017	%	2016	%	2017	%
اقل من 2800 درهم	329	0%	1 839	0%	1 401 877	62%	1 486 675	60%
من 2800 الى 5000 درهم	204 420	26%	217 977	27%	608 538	27%	681 694	28%
من 5000 درهم الى 10000	300 579	38%	317 064	40%	181 450	8%	212 242	9%
من 10000 الى 16000	130 971	17%	138 798	18%	39 413	2%	46 645	2%
أكثر من 16.000 درهم	92 863	12%	102 680	13%	39 381	2%	46 708	2%
غير محدد	61 194	8%	14 751	2%	163	0%	78	0%
المجموع	**790 356**	**100%**	**793 109**	**100%**	**2 270 822**	**100%**	**2 474 042**	**100%**

يتفاوت توزيع المؤمنين حسب فئة الأجور بين القطاعين العام والخاص.

بلغت نسبة المؤمنين في القطاع الخاص الذي يتقاضون راتبا أقل من 2800 درهم، 60 في المائة من النشيطين خلال سنة 2017 مقابل 62 في المائة سنة 2016، مسجلة انخفاضا بنقطتين، أما في القطاع العام فتبقى نسبة هذه السأكنة ضئيلة جدا.

وبرسم سنة 2017 بلغت نسبة السأكنة التي تتقاضى راتبا شهريا ما بين 2800 درهم و5000 درهم، 27 في المائة في القطاع العام و28 في القطاع الخاص.

أما نسبة المأجورين الذين يتقاضون راتبا بين 5000 درهم و16000 درهم فتصل إلى 58 في المائة في القطاع العام و11 في المائة في القطاع الخاص.

وفي القطاع العام يتقاضى 13 في المائة من المأجورين راتبا يفوق 16.000 درهم ويساهمون في حدود 800 درهم شهريا موزعة على أساس 50 في المائة يتحملها المشغل و50 في المائة يتحملها المؤمن.

الجدول ج 13 : عدد المؤمنين أصحاب المعاشات حسب فئات الأجور

	القطاع العام				القطاع الخاص			
	2016	%	2017	%	2016	%	2017	%
اقل من 2800 درهم	174 946	43%	193 599	44%	419 120	88%	439 439	88%
من 2800 الى 5000 درهم	77 847	19%	85 187	20%	55 616	12%	61 236	12%
من 5000 درهم الى 10000	67 600	16%	74 978	17%		0%		0%
من 10000 الى 16000	60 736	15%	70 639	16%		0%		0%
أكثر من 16.000 درهم	10 344	3%	12 002	3%		0%		0%
غير محدد	19 558	5%	417	0%		0%		0%
المجموع	**411 031**	**100%**	**436 822**	**100%**	**474 736**	**100%**	**500 675**	**100%**

تصل نسبة المؤمنين أصحاب المعاشات الذين يتقاضون معاشا أقل من 2800 درهم إلى 88 في المائة في القطاع الخاص مقابل 44 في المائة في القطاع العام؛

ويتقاضى 53 في المائة من أصحاب المعاشات بالقطاع العام معاشا يتراوح ما بين 2800 درهم و16000 درهم و 3 في المائة يحصلون على معاش يفوق 16.000 درهم.

الرسم البياني ر.ب 21: توزيع عدد المؤمنين برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حسب فئة الاجور. القطاع العام-

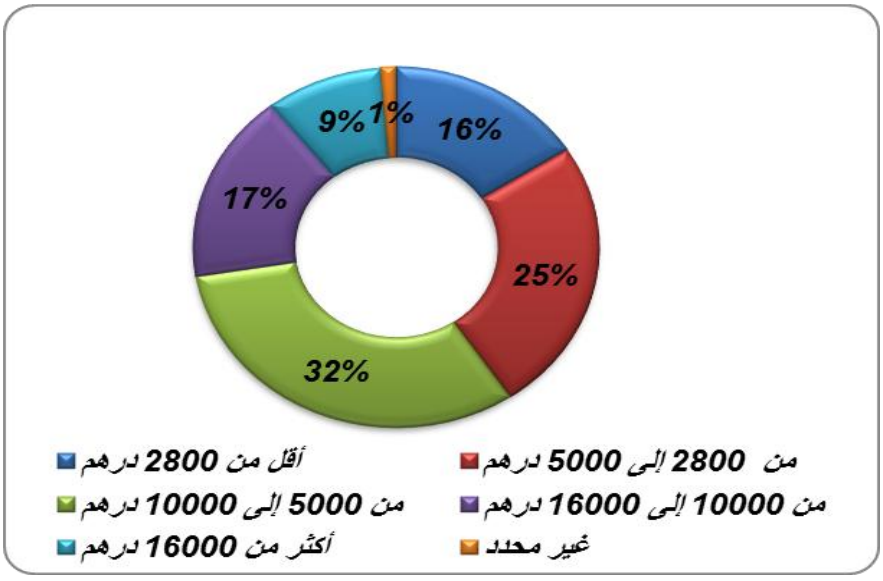

الرسم البياني ر.ب 22: توزيع عدد المؤمنين برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حسب فئة الأجور-القطاع الخاص-

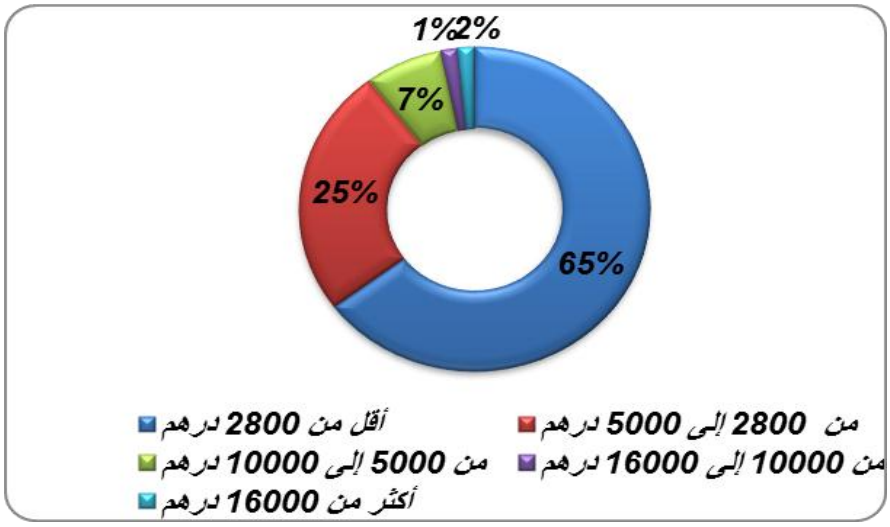

تحليل بناء على فرضيات:

تختلف تركيبة وعاء الاشتراكات والمساهمات حسب فئات الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص:

- ارتفاع نسبة الأطر بالقطاع العام؛
- عدم التصريح بالأجور الحقيقية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- نظام التقاعد أكثر سخاء في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.

الجدول ج.14 : الاشتراكات والمساهمات المستحقة على المؤمنين النشيطين (بآلاف الدراهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	3 871 502	3 964 157	4 067 289	4 100 138	4 162 798	4 129 799
القطاع الخاص	3 500 875	3 853 056	4 213 007	4 578 504	5 838 594	6 258 595
المجموع	**7 372 377**	**7 817 213**	**8 280 296**	**8 678 642**	**10 001 392**	**10 388 394**

انتقلت حصة الإشتراكات والمساهمات المستحقة على المؤمنين النشيطين بالقطاع العام بالنسبة لمجموع المؤمنين النشيطين خلال الفترة من 2012 إلى 2017 من 53 في المائة إلى 42 في المائة، ومن جهة أخرى وابتداء من سنة 2014 ارتفعت مساهمات المأجورين بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام حيث انتقلت من 51 في المائة إلى 58 في المائة ما بين 2014 و 2017.

الجدول ج.15 : الاشتراكات والمساهمات المستحقة على المؤمنين أصحاب المعاشات (بآلاف الدراهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	468 766	511 938	561 125	607 876	690 117	768 264
القطاع الخاص	266 480	262 153	276 654	300 284	362 658	389 284
المجموع	**735 246**	**774 091**	**837 779**	**908 160**	**1 052 775**	**1 157 548**

برسم سنة 2017، ارتفع عدد المؤمنين أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص مقارنة بأصحاب المعاشات بالقطاع العام بنسبة 14,6 في المائة في حين بلغ مبلغ الاشتراكات المتعلقة بأصحاب المعاشات بالقطاع العام أزيد من ضعف مبلغ الاشتراكات بالقطاع الخاص.

ملحوظة: تم حصر الاشتراكات والمساهمات بالقطاع الخاص، الواردة في الجداول 13 و14 بتاريخ N /12/31، بالنسبة لكل سنة مالية N

الرسوم البيانية ر.ب 23 و ر.ب 24 : توزيع الساكنة المساهمة والاشتراكات والمساهمات المستحقة حسب نوع المؤمن وحسب القطاع.

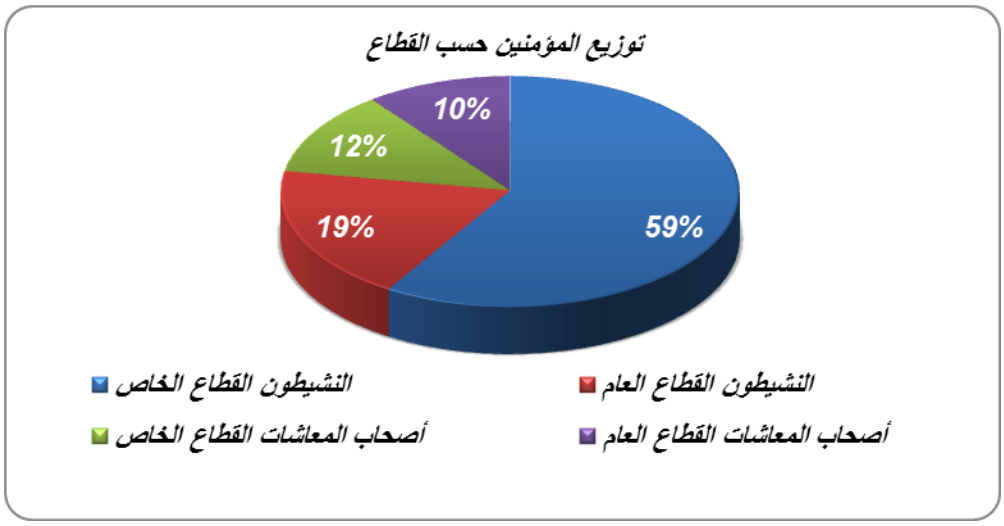

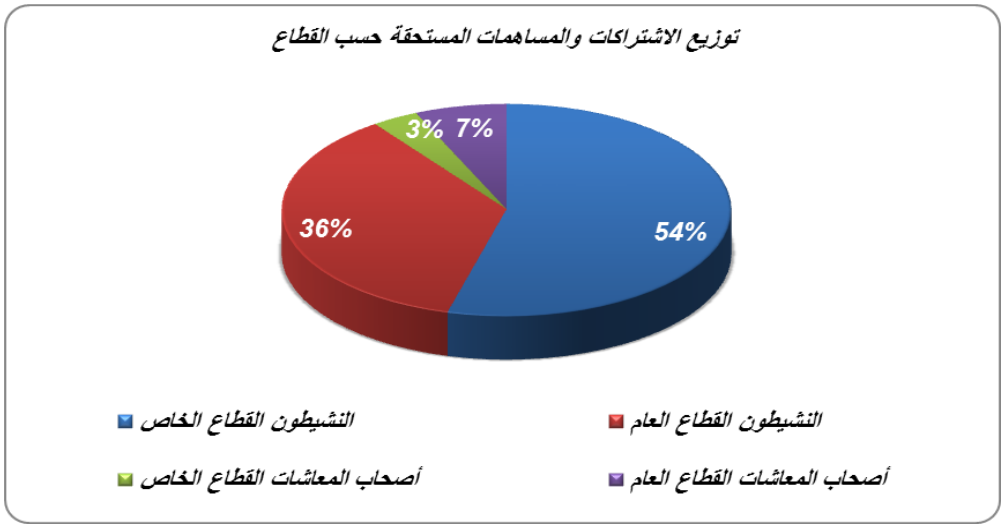

يمثل المأجورون النشيطون بالقطاع العام 19 في المائة من مجموع المؤمنين الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ويساهمون بنسبة 36في المائة من مجموع الاشتراكات والمساهمات المستحقة، أما فيما يخص المأجورين النشيطين في القطاع الخاص فيشكلون 59 في المائة من مجموع المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري عن المرض ويساهمون في حدود 54 في المائة من موارد النظامين (الخاص والعام).

وبالنسبة لأصحاب المعاشات بالقطاع العام الذين يمثلون 10 في المائة من مجموع المؤمنين الخاضعين للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض فيساهمون في حدود 7 في المائة، أما أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص الذي يشكلون 12 في المائة من مجموع المؤمنين فيساهمون في تمويل نظامي التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في حدود 3 في المائة.

ب-2 : متوسط الاشتراكات:

الجدول ج. 16 : متوسط الاشتراكات والمساهمات السنوية للمؤمن النشيط

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	4 493	4 533	4 640	4 774	5 267	5 207
القطاع الخاص	1 900	1 981	2 063	2 146	2 571	2 530
المجموع	**2 727**	**2 772**	**2 837**	**2 900**	**3 267**	**3 180**

يبلغ متوسط الاشتراك السنوي لمؤمن نشيط بالقطاع العام أزيد من ضعف متوسط الاشتراك للمؤمن النشيط بالقطاع الخاص.

وعرف متوسط الاشتراك بالقطاع العام ارتفاعا سنويا بنسبة 5,9 في المائة خلال الست سنوات الأخيرة في حين تزايد متوسط الاشتراك بالقطاع الخاص بنسبة 3,1 في المائة خلال نفس الفترة.

بالنسبة للقطاع الخاص يشمل متوسط الاشتراكات والمساهمات أيضا مساهمات أرباب العمل المتعلقة بالسكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114.

الجدول ج 17. متوسط الاشتراك السنوي للمؤمن صاحب معاش.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	1 410	1 450	1 486	1 532	1 679	1 759
القطاع الخاص	675	629	636	658	764	778
المجموع	**1 011**	**1 005**	**1 031**	**1 065**	**1 189**	**1 235**

يصل متوسط الاشتراك السنوي لمؤمن صاحب المعاش بالقطاع العام إلى 2,3 مرات متوسط الاشتراك السنوي لصاحب معاش بالقطاع الخاص.

تطور متوسط الاشتراك لصاحب المعاش بالقطاع العام بمعدل سنوي يصل إلى 1,8 في المائة، أما متوسط الاشتراك بالقطاع الخاص فقد ارتفع بمعدل سنوي يصل إلى 5,8 في المائة.

الجدول ج. 18 متوسط الاشتراك للمؤمن (المجموع)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	3 634	3 646	3 690	3 750	4 039	3 982
القطاع الخاص	1 684	1 742	1 813	1 884	2 259	2 235
المجموع	**2 363**	**2 393**	**2 444**	**2 493**	**2 801**	**2 746**

الرسم البياني ر.ب 25 : تطور متوسط الاشتراكات السنوية حسب نوع المؤمن

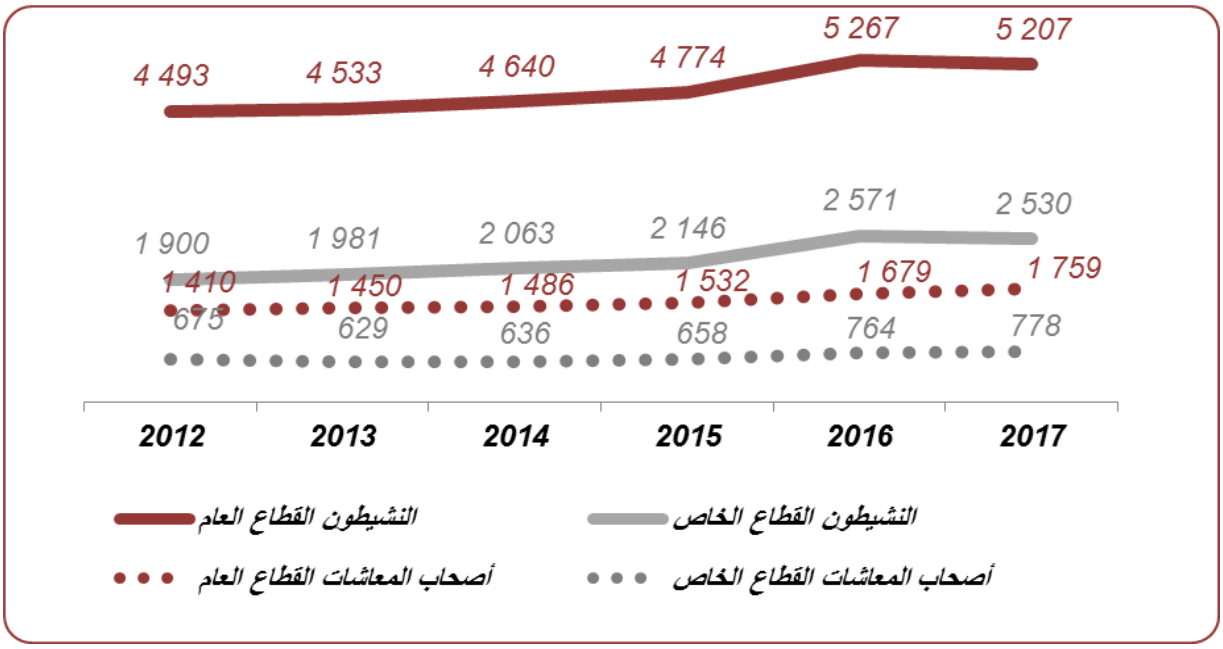

الرسم البياني ر.ب 26 : تطور متوسط الاشتراك السنوي حسب المؤمن وحسب القطاع.

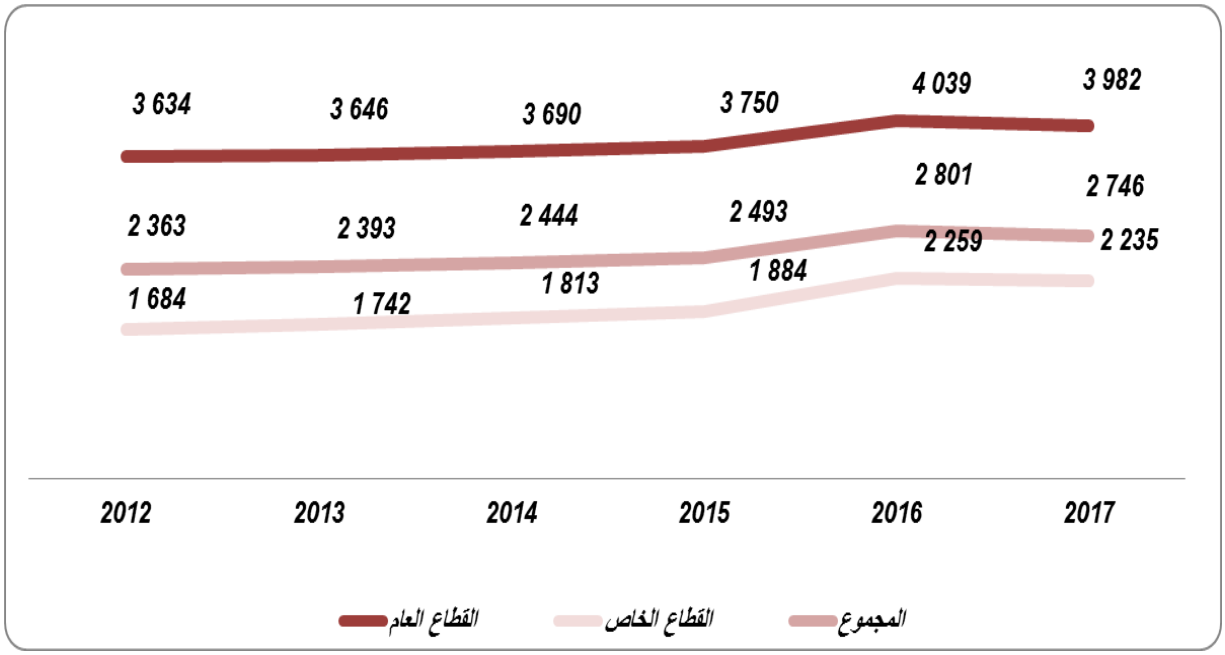

الرسم البياني ر.ب 27 : تطور متوسط الاشتراكات والمساهمات حسب المستفيد من التغطية

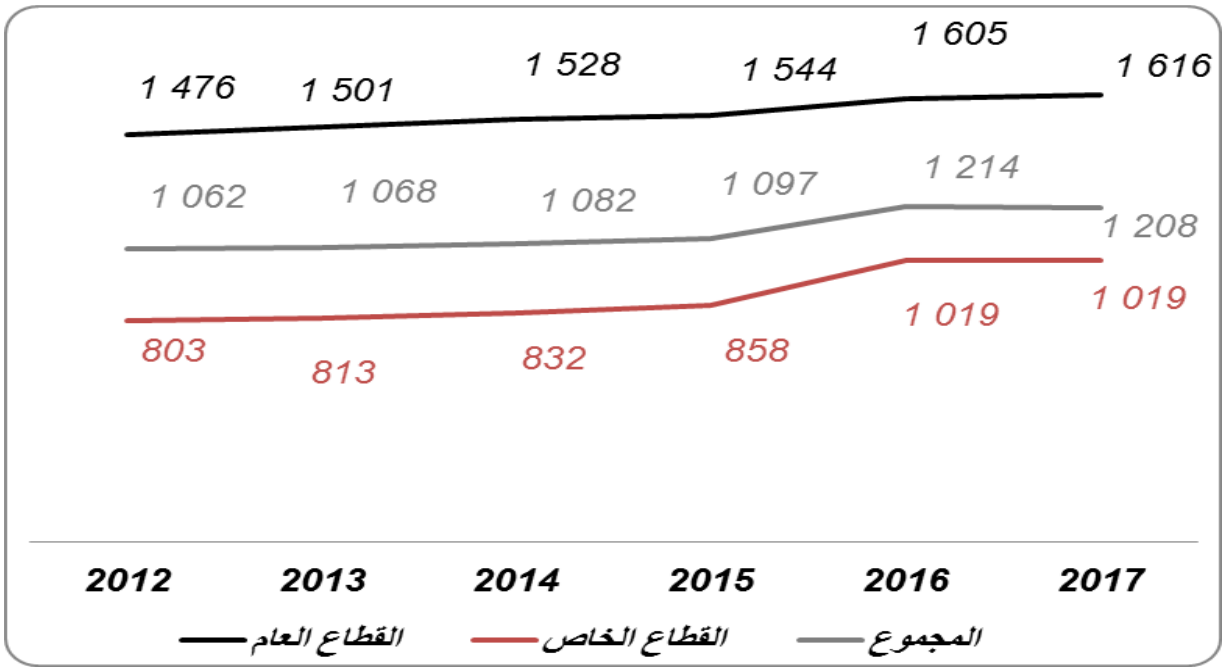

برسم سنة 2017، بلغ متوسط التكلفة المتحملة من قبل كل ملزم بالأداء، سواء أكان مؤمنا أم مشغلا، من أجل تغطية شخص خاضع للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الى 1019 في القطاع الخاص و 1616 بالنسبة للقطاع العام.

ب. 3 : الاشتراكات والمساهمات المحصلة :

الجدول ج. 19 : الاشتراكات والمساهمات المحصلة المتعلقة بمجموع المساهمين بالتامين الاجباري الاساسي عن المرض (بالاف الدراهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	4 443 054	4 472 892	4 625 888	4 704 762	4 848 929	4 803 129
القطاع الخاص	3 646 763	3 913 146	4 208 665	4 541 949	5 737 571	5 515 082
المجموع	**8 089 817**	**8 386 038**	**8 834 553**	**9 246 711**	**10 586 500**	**10 318 211**

الرسم البياني ر.ب 28 : الاشتراكات والمساهمات المحصلة مقابل الاشتراكات والمساهمات المستحقة بالقطاع الخاص (بملايير الدراهم)

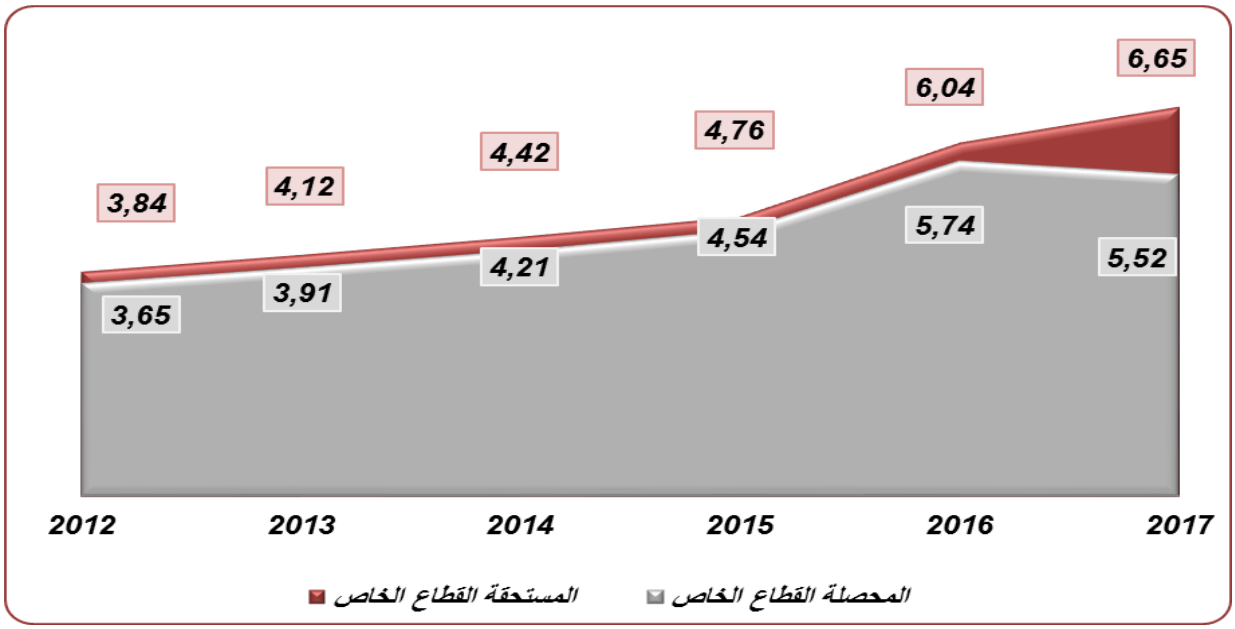

على مستوى القطاع الخاص يتبين وجود بعض المبالغ الهامة التي لم يتم تحصيلها حيث انتقلت نسبة الباقي تحصيله من 5,0 في المائة سنة 2012 إلى 17 في المائة سنة 2017.

الرسم البياني ر.ب 29 : الاشتراكات والمساهمات المحصلة مقابل الاشتراكات والمساهمات المستحقة بالقطاع العام (بملايير الدراهم)

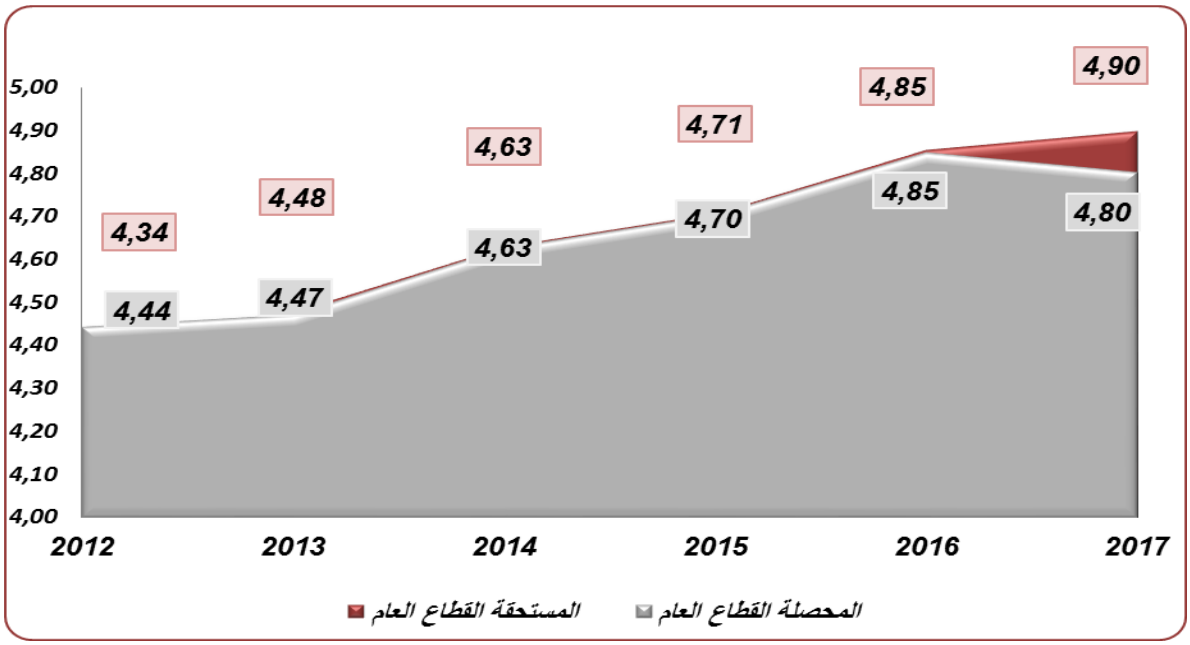

يتميز تحصيل الاشتراكات بالقطاع العام بكونه شبه منتظم، حيث بلغ الباقي تحصيله برسم سنة 2017 1,9 في المائة.

الفصل الثالث

مصاريف نظام التأمين الإجباري عن المرض

ج 1 : الحصص المتبقية على عاتق المؤمنين:

الجدول ج. 20 المصاريف المتحملة والمبالغ المعوضة حسب القطاع مابين 2012 و2017 (ملايين الدراهم)

	الخاص القطاع				العام القطاع			
	المبالغ المؤداة	المبالغ المعوضة	نسبة المبالغ المعوضة	الباقي تحمله	المبالغ المؤداة	المبالغ المعوضة	نسبة المبالغ المعوضة	الباقي تحمله
2012	**2 499**	**1 609**	**100%**	**35,6%**	**5 048**	**3 534**	**100%**	**30,0%**
التعويض المباشر	1 593	868	54,0%	45,5%	3 352	1 932	54,7%	42,4%
الثالث المؤدي	906	741	46,0%	18,2%	1 696	1 602	45,3%	5,6%
2013	**2 905**	**1 908**	**100%**	**34,3%**	**5 118**	**3 509**	**100%**	**31,4%**
التعويض المباشر	1 635	874	45,8%	46,5%	3 514	1 992	56,8%	43,3%
الثالث المؤدي	1 271	1 034	54,2%	18,7%	1 603	1 516	43,2%	5,4%
2014	**3 789**	**2 409**	**100%**	**36,4%**	**6 063**	**4 116**	**100%**	**32,1%**
التعويض المباشر	2 322	1 201	49,8%	48,3%	4 169	2 325	49,8%	44,2%
الثالث المؤدي	1 467	1 208	50,2%	17,6%	1 894	1 791	50,2%	5,4%
2015	**3 961**	**2 487**	**100%**	**37,2%**	**6 411**	**4 369**	**100%**	**31,9%**
التعويض المباشر	2 331	1 176	47,3%	49,6%	4 496	2 559	58,6%	43,1%
الثالث المؤدي	1 630	1 311	52,7%	19,6%	1 915	1 810	41,4%	5,5%
2016	**5 534**	**3 328**	**100%**	**39,9%**	**6 569**	**4 511**	**100%**	**31,3%**
التعويض المباشر	3 703	1 831	55,0%	50,5%	4 537	2 585	57,3%	43,0%
الثالث المؤدي	1 831	1 496	45,0%	18,3%	2 033	1 925	42,7%	5,3%
2017	**5 666**	**3 510**	**100%**	**38,0%**	**7 333**	**4 980**	**100%**	**32,1%**
التعويض المباشر	3 531	1 741	49,6%	50,7%	5 093	2 854	57,3%	44,0%
الثالث المؤدي	2 135	1 769	50,4%	17,1%	2 240	2 127	42,7%	5,1%

ملحوظة: المبالغ الواردة في هذا الجدول تمثل المبالغ التي تمت تصفيتها خلال سنة محاسباتية أيا كانت السنة المالية التي تمت فيها العلاجات.

في الوقت الذي عرفت الساكنتان التابعتان للقطاعين العام والخاص ارتفاعا سنويا بمعدل 0,6 في المائة و 6,8 في المائة على التوالي ما بين 2012 و 2017 ارتفعت المبالغ المعوضة خلال نفس الفترة في القطاعين العام والخاص بمعدل 7,1 في المائة و 16,9 في المائة على التوالي، الأمر الذي يدل على ارتفاع نسبة اللجوء للعلاجات.

وعلى وجه التحديد، عرفت المصاريف المعوضة تطورا بنسبة 10,4 في المائة و 5,5 في المائة في القطاعين العام والخاص ما بين 2016 و 2017.

وبرسم سنة 2017، بلغت نسبة ملفات الثالث المؤدي ضمن المبلغ المعوض 50,4 في المائة في القطاع الخاص و 42 ,7 في المائة في القطاع العام.

و بلغت الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين برسم سنة 2017، 38 في المائة بالنسبة للقطاع الخاص مسجلة انخفاضا ب 1,9 نقطة مقارنة بسنة 2016 و 32,1 في المائة بالنسبة للقطاع العام وذلك بزيادة 0,8 مقارنة بسنة 2016.

الرسم البياني ر.ب : 30 تطور المبلغ المعوض حسب القطاع (بملايين الدرهم)

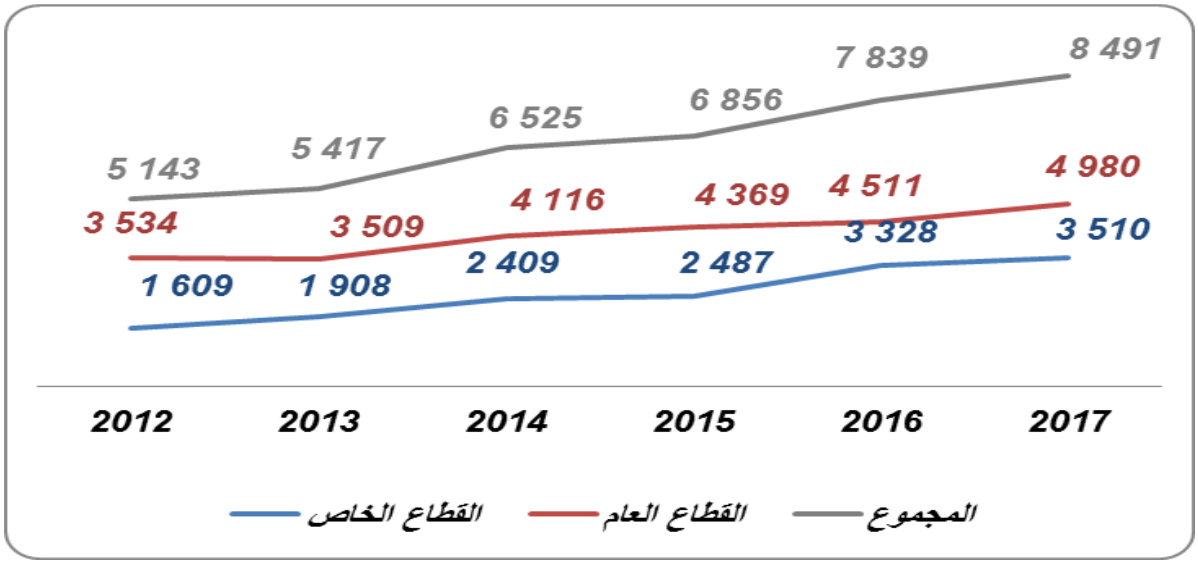

الرسم البياني ر.ب : 31 : تطور الثالث المؤدي ضمن مجموع المبلغ المعوض

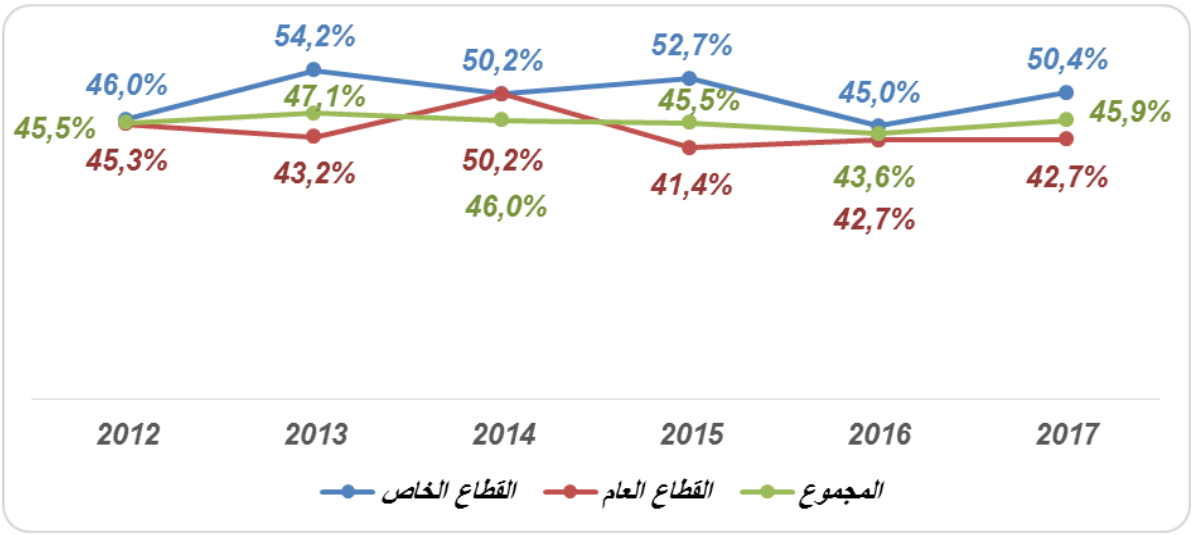

الرسم البياني . ر.ب 32: توزيع المبالغ المؤداة حسب التعويض المباشر و الثالث المؤدي .

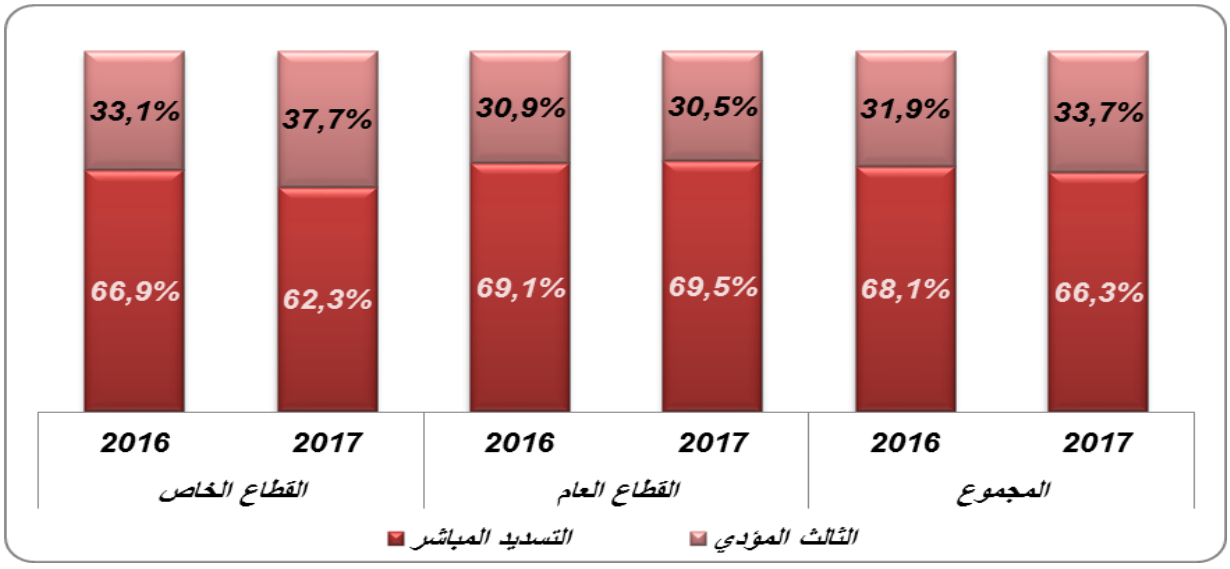

تمثل المصاريف المتحملة المتعلقة بملفات الثالث المؤدي 33,7 في المائة من مجموع المصاريف المتحملة بالنسبة للقطاعين. وعلى وجه التحديد تتحمل ساكنة القطاع الخاص مصاريف ازيد في اطار الثالث المؤدي: تبلغ المصاريف المتحملة المتعلقة بالثالث المؤدي 30,5 في المائة من مجموع المصاريف المتحملة بالنسبة للقطاع العام و 37,7 في المائة بالنسبة للقطاع الخاص.

الرسم البياني ر.ب 33 : تطور الحصة المتبقة على عاتق المؤمنين بالنسبة للقطاعين العام والخاص

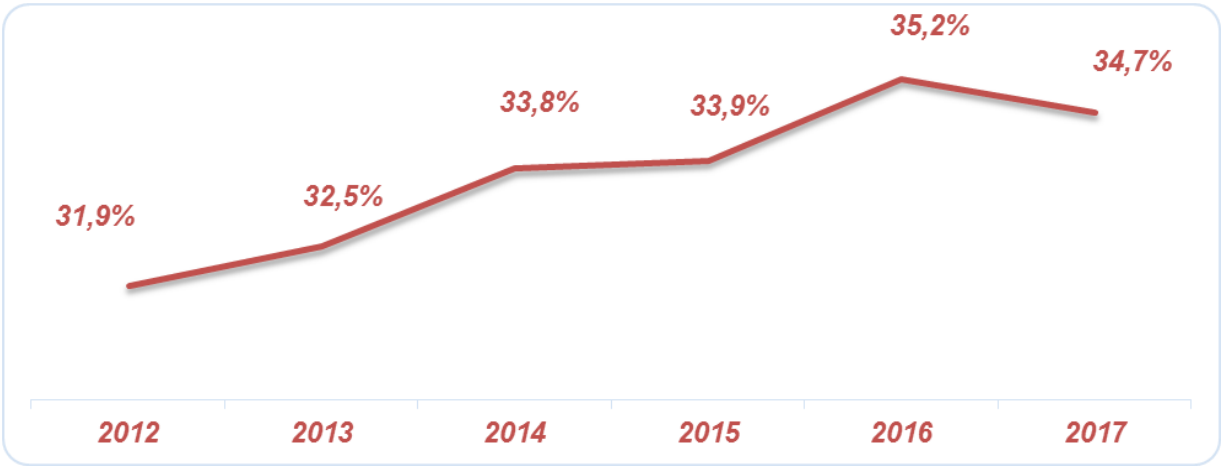

عرفت حصة المصاريف المتبقية على عاتق المؤمنين انخفاضا ما بين 2016 و2017 حيث انتقلت من 35,2 في المائة سنة 2016 إلى 34,7في المائة سنة 2017.

الرسم البياني ر.ب 34 : تطور الحصة المتبقة على عاتق المؤمنين حسب القطاع

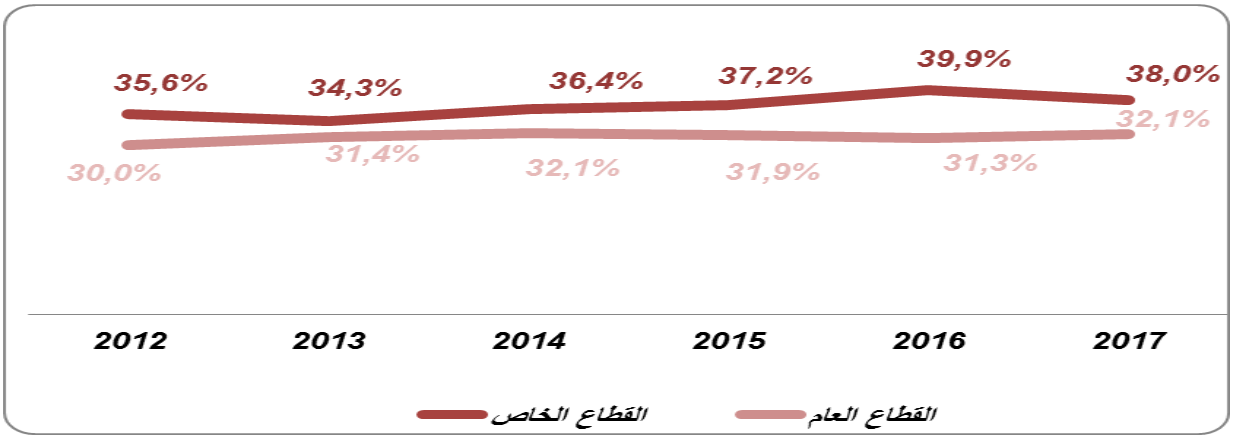

على مستوى القطاع العام سجل تطور للحصة المتبقية على عاتق المؤمنين التي انتقلت من 31,3 في المائة سنة 2016 إلى 32,1 خلال سنة 2017 أي بارتفاع ب 0,8 نقطة.

أما بخصوص القطاع الخاص، فقد تم تسجيل انخفاض بنسبة 1,9 نقطة خلال نفس الفترة حيث انتقلت الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين 39,9 في المائة سنة 2016 إلى 38,0 في المائة سنة 2017.

الرسم البياني ر.ب 35: الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين حسب نوع العلاجات

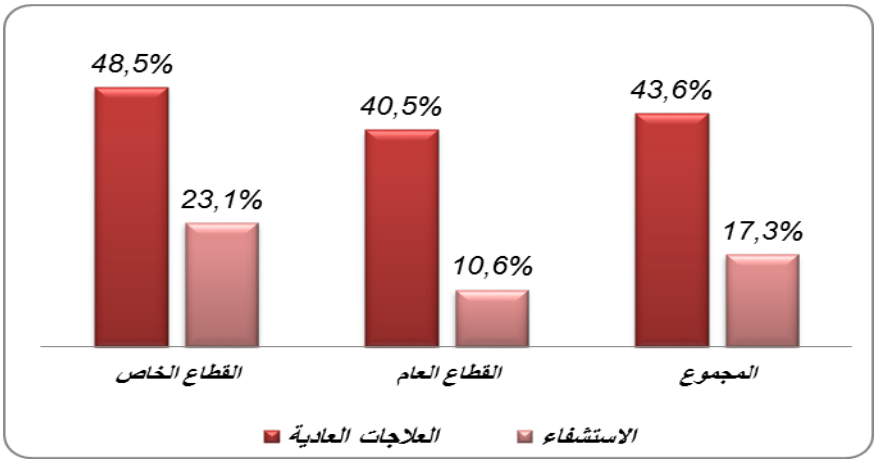

تصل الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين بالنسبة للملفات المتعلقة بالعلاجات العادية في القطاعين الخاص والعام إلى 48,5 في المائة و40,5 في المائة على التوالي. ويعزى ذلك إلى الفارق في نسب التعويض عن اغلب الخدمات المقدمة في إطار العلاجات العادية التي تبلغ 70 في المائة و80 في المائة في القطاعين الخاص والعام على التوالي.

وتصل الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين بالنسبة للعلاجات المقدمة في إطار الاستشفاء إلى 23,1 في المائة و 10,6 في المائة بالنسبة للقطاعين الخاص والعام على التوالي.

الرسم البياني ر.ب 36 : الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين حسب نمط الأداء

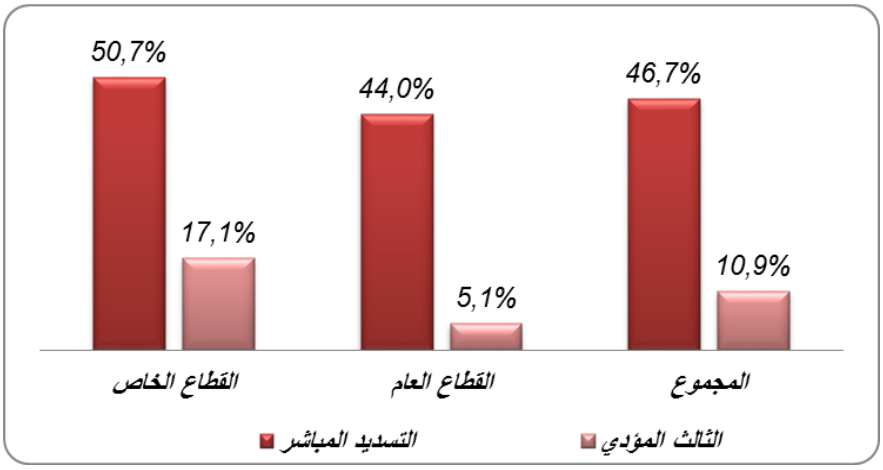

تصل النسبة المتبقية على عاتق المؤمنين بالنسبة لملفات التعويض المباشر في القطاعين الخاص والعام إلى 50,7 في المائة و44,0 في المائة على التوالي.

بالنسبة للملفات المعوضة في إطار الثالث المؤدى، فتصل الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين في القطاعين الخاص والعام إلى 17,1في المائة و 5,1 في المائة على التوالي.

الرسم البياني ر.ب 37: الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين حسب نوع المستفيد

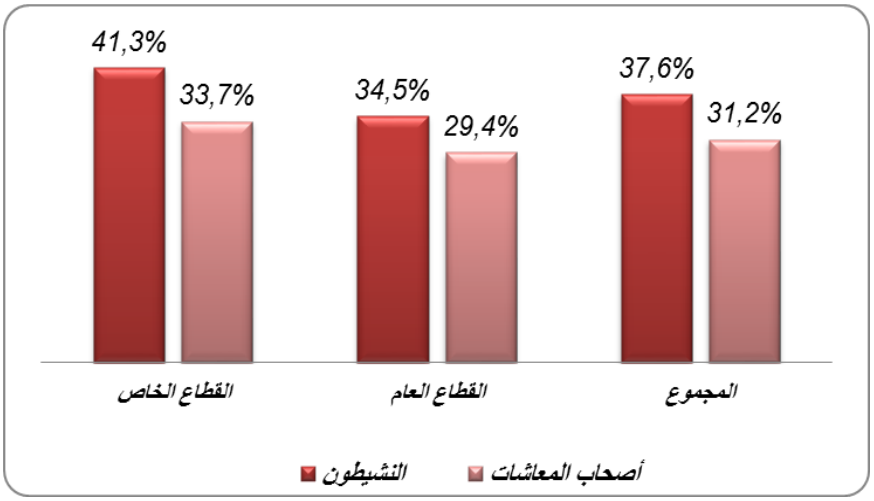

تصل الحصة المتبقية على عاتق المستفيدين النشيطين الى 41,3 في المائة و 34,5 في المائة بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، مقابل حصة غير معوضة اقل لدى مستفيد صاحب معاش والتي تصل الى 7،33 في المائة و 29,4 في المائة بالنسبة للقطاعين الخاص والعام : يعزى ذلك الى انتشار الأمراض المزمنة بشكل مرتفع في صفوف أصحاب المعاشات مما يخول الحق في الإعفاء بموجب المادة التاسعة من القانون رقم 65.00 .

الرسم البياني ر.ب 38: الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين حسب الإصابة بالأمراض المزمنة

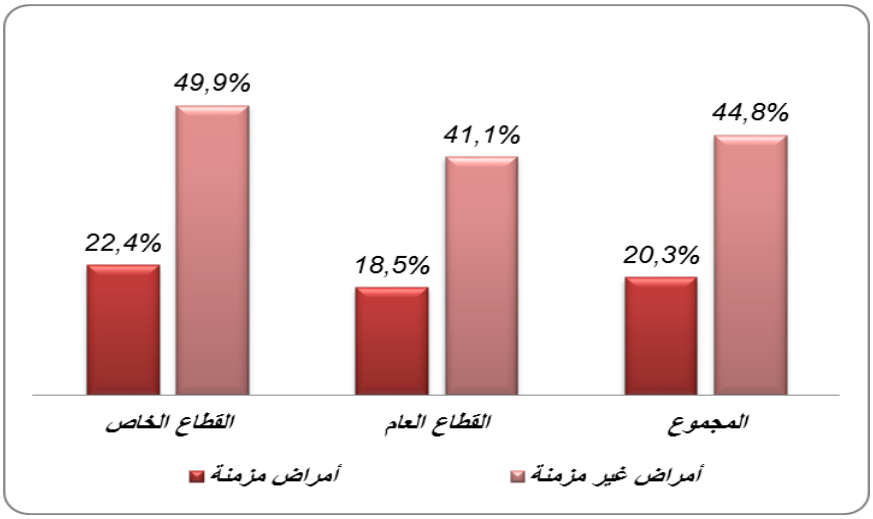

تصل الحصة المتبقية على المصابين بمرض مزمن إلى 22,4 في المائة و 18,5 بالنسبة للقطاعين الخاص والعام على التوالي بينما تصل الحصة المتبقية بالنسبة للأشخاص غير المصابين بالأمراض المزمنة في القطاعين الخاص والعام الى 49,9 في المائة و 41,1 في المائة بالنسبة للقطاعين الخاص والعام.

الرسم البياني ر.ب 39 تطور متوسط الحصة المتبقية عل عاتق شخص مصاب خلال سنة وحسب القطاع

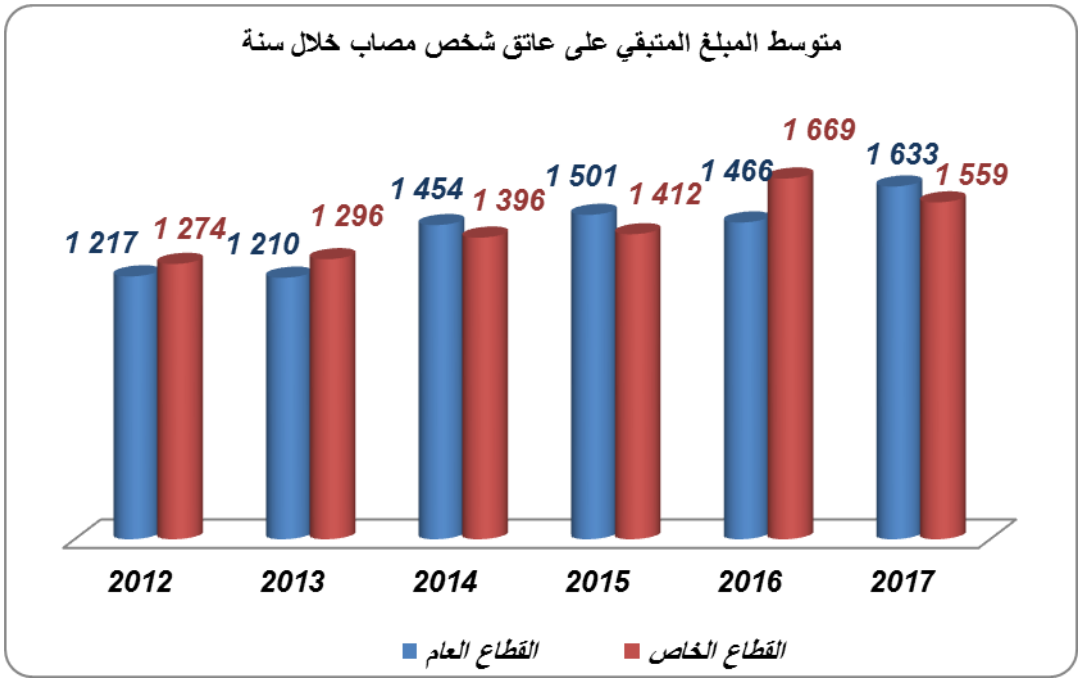

بلغ متوسط المبلغ المتبقي على عاتق شخص مصاب، بالنسبة للملفات التي تمت تصفيتها خلال سنة 2017 درهم، 1559 بالنسبة للقطاع الخاص و1633 درهم بالنسبة للقطاع العام. و مقارنة بسنة 2016 عرف هذا المبلغ ارتفاعا ا بمعدل 11,4 بالنسبة للقطاع العام و انخفاضا بنسبة 6,6 في المائة في القطاع الخاص.

ج.2 تحليل لمعدل حدوث المرض:

الرسم البياني ر.ب 40: تطور معدل حدوث المرض حسب الفئات العمرية بالقطاع العام:

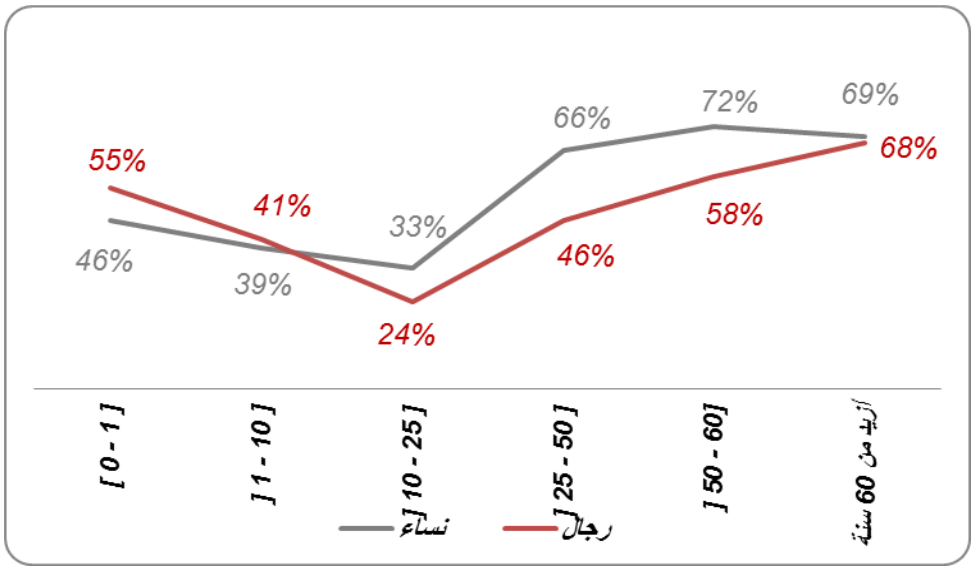

تقلصت نسبة حدوث المرض سواء بالنسبة للرجال أو النساء في سن العاشرة: انتقلت من 41 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 1-10 إلى 24 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 10-25 بالنسبة للرجال و 39 في المائة لدى الفئة العمرية 1-10 إلى 33 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 10-25 بالنسبة للنساء

ابتداء من سن العاشرة تصبح نسبة حدوث المرض أكثر وضوحا بالنسبة للنساء حيث انتقلت من 33 في المائة إلى 72 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 50-60 وعرفت انخفاضا بثلاث ب 3 نقط لتبلغ 69 في المائة بالنسبة للنساء البالغات من العمر أزيد من 60 سنة.

بالنسبة للرجال، انتقلت نسبة حدوث المرض من 24 في المائة إلى 58 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 50-60 وعرفت ارتفاعا ب 10 نقط لدى الرجال البالغين من العمر أزيد من 60 سنة .

الرسم البياني ر.ب 41: تطور معدل حدوث المرض حسب الفئات العمرية بالقطاع الخاص:

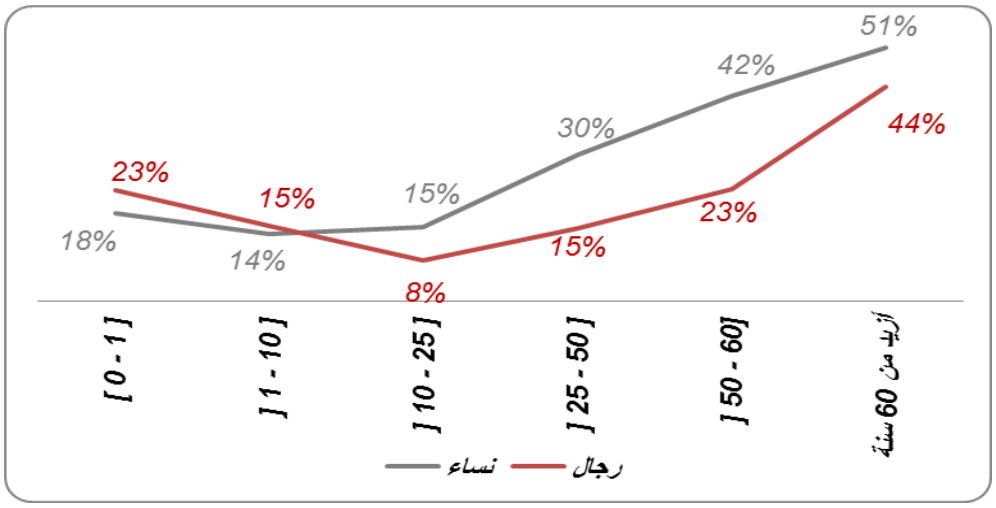

قبل سن العاشرة تبقى نسبة وقوع المرض أكثر أهمية لدى الرجال مقارنة بالنساء

ابتداء من الفئة العمرية 10-25 انتقلت نسبة حدوث المرض من 15 إلى 51 في المائة لدى النساء البالغات من العمر أزيد من 60 سنة و من 8 في المائة إلى 44 في المائة لدى الرجال البالغين ازيد من 60 سنة.

الرسم البياني ر.ب 42: تطور معدل حدوث المرض حسب السنة والقطاع.

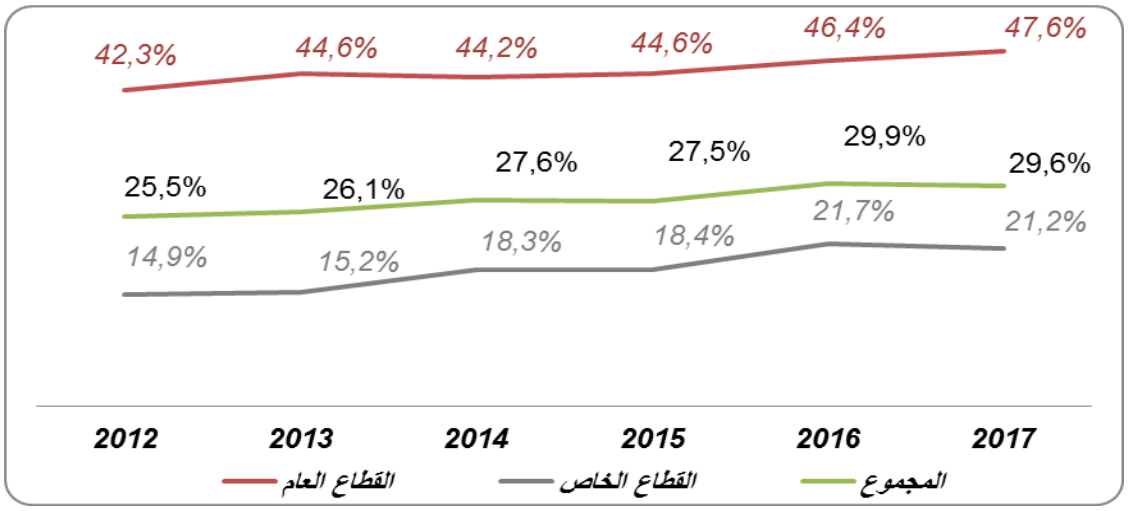

يعكس معدل وقوع المرض نسبة الأشخاص، ضمن مجموع الساكنة، الذين تمت تصفية ملف واحد يخصهم على الأقل خلال سنة واحدة، وقد عرف هذا المعدل ارتفاعا ب 1,2 ما بين 2016 و 2017 في القطاع العام حيث انتقل من 46,4 في المائة إلى 47,6، وانخفاضا ب 0,5 نقطة في القطاع الخاص خلال نفس الفترة.

برسم سنة 2017، بلغت نسبة الساكنة المعنية بتصفية ملف واحد على الأقل 47,6 في المائة في القطاع العام مقابل 21,2 في المائة أي ما يزيد عن الضعف.

ج.3 : توزيع المصاريف حسب الفئة العمرية وحسب نوع المؤمن :

الرسم البياني : ر.ب 43 : توزيع المصاريف حسب نوع المؤمن بملايين الدراهم:

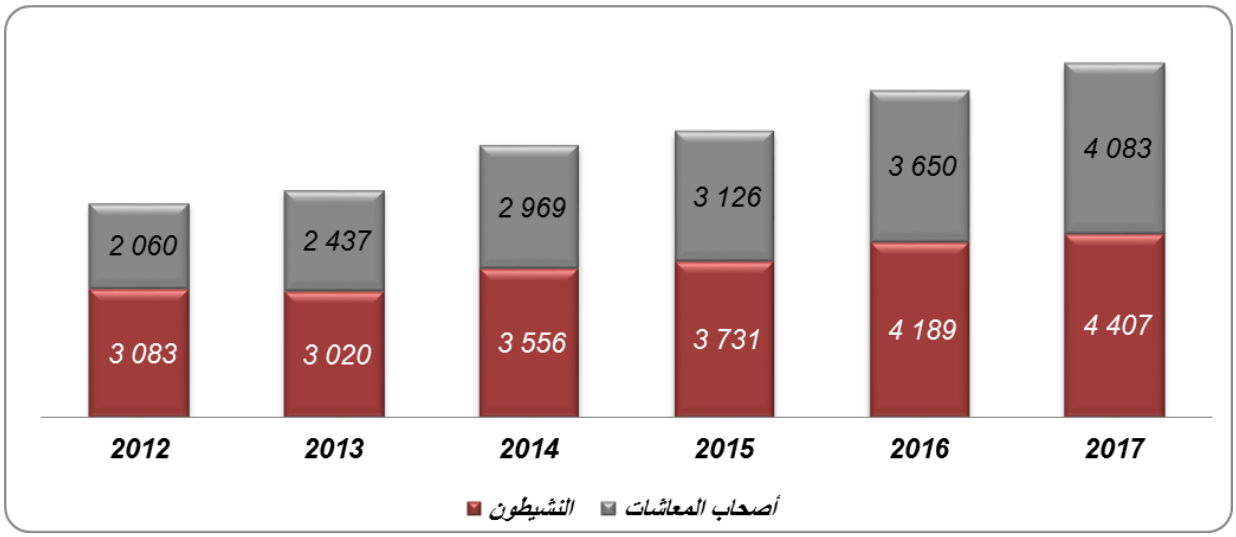

تتزايد المصاريف بوتيرة أسرع مقارنة بتطور الساكنة: ارتفعت مصاريف المستفيدين النشيطين بمعدل سنوي قدره 7,4 في المائة ما بين 2012 و 2017 في حين سجلت الساكنة النشيطة وذوي حقوقها ارتفاعا بمعدل سنوي يصل إلى 4,5 في المائة، كما تزايدت مصاريف أصحاب المعاشات بنسبة تصل إلى 14,7 في المائة في حين لم ترتفع هذه الساكنة إلا بنسبة 5,2 في المائة كمعدل سنوي خلال نفس الفترة.

الرسوم البيانية: ر.ب 44 و45: توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية والمصاريف حسب نوع المؤمن وحسب القطاع.

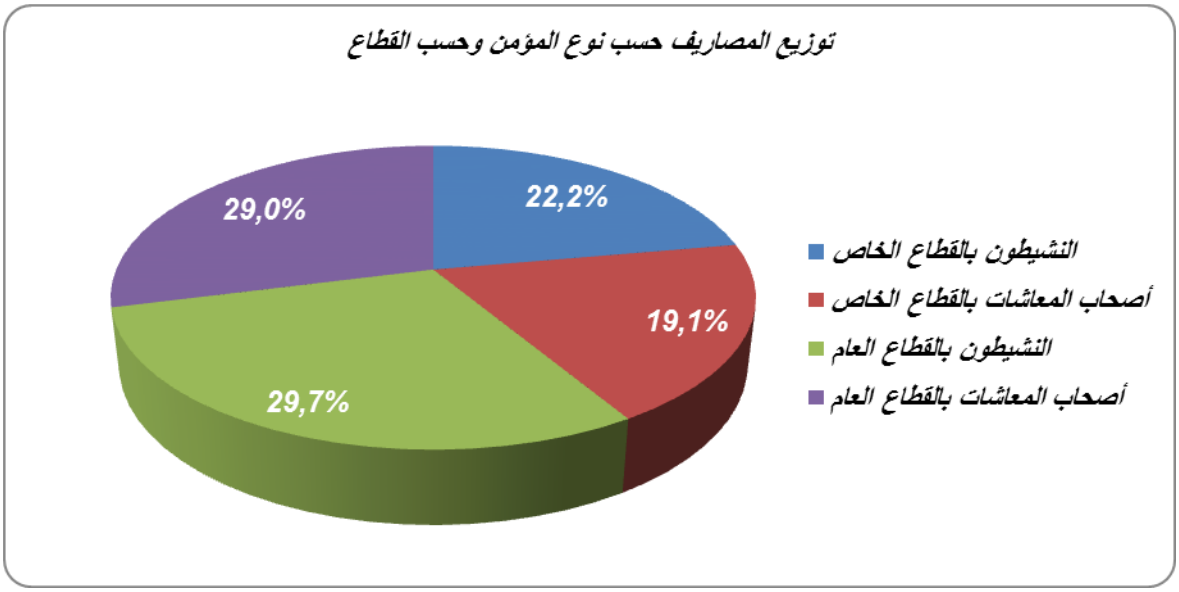
توزيع المصاريف حسب نوع المؤمن وحسب القطاع
22,2%
19,1%
29,7%
29,0%
النشيطون بالقطاع الخاص
أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص
النشيطون بالقطاع العام
أصحاب المعاشات بالقطاع العام

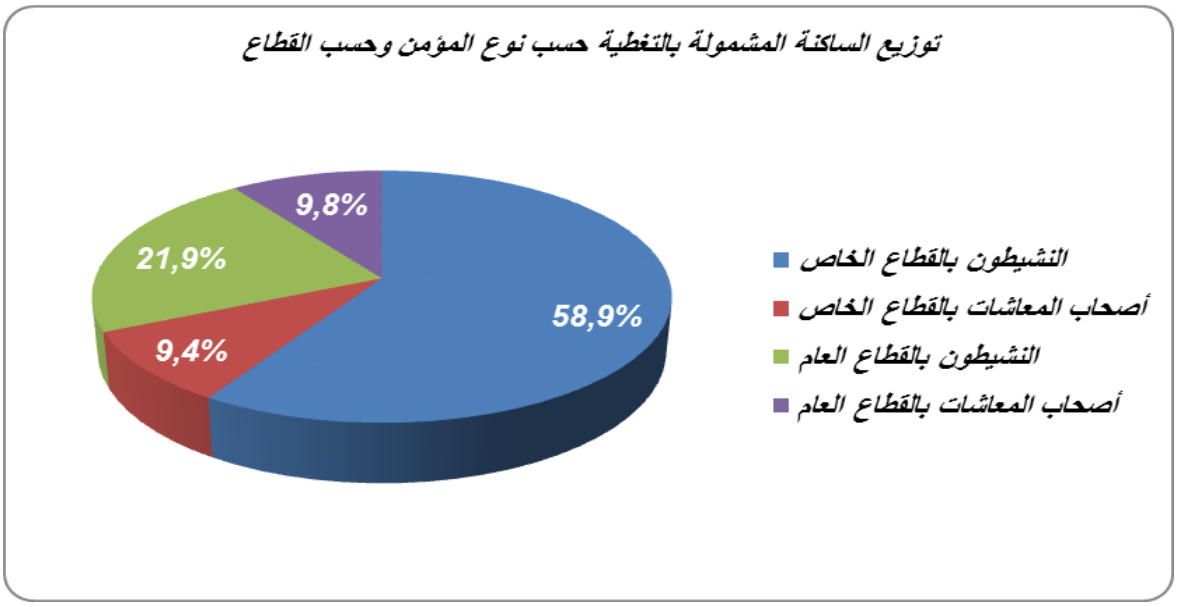
توزيع الساكنة المشمولة بالتغطية حسب نوع المؤمن وحسب القطاع
58,9%
9,4%
21,9%
9,8%
النشيطون بالقطاع الخاص
أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص
النشيطون بالقطاع العام
أصحاب المعاشات بالقطاع العام

يشكل المأجورون النشيطون وذوو حقوقهم التابعين للقطاع الخاص نسبة 58,9 في المائة من الساكنة المشمولة بالتغطية في إطار نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بمأجوري القطاعين العام والخاص، واستهلكوا برسم سنة 2017 حوالي 22,2 في المائة من مجموع المصاريف المعوضة.

بالنسبة للقطاع العام، بلغت نسبة الساكنة المؤمنة النشيطة وذوي حقوقها ضمن الساكنة المشمولة بالتغطية حوالي 21,9 في المائة وتستهلك 29,7 في المائة من مجموع المبلغ المعوض.

وعلى مستوى الساكنة المشمولة بالتغطية، فإن نسب أصحاب المعاشات في القطاعين الخاص والعام تبقى شبه متساوية؛

أما بخصوص المصاريف، يستهلك أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص 19,1 في المائة من مجموع المصاريف مقابل 29 في المائة بالنسبة للقطاع العام.

الرسم البياني ر.ب 46 : تطور متوسط المبلغ المعوض للمؤمن حسب نوع المؤمن وحسب القطاع مابين 2012 و 2017

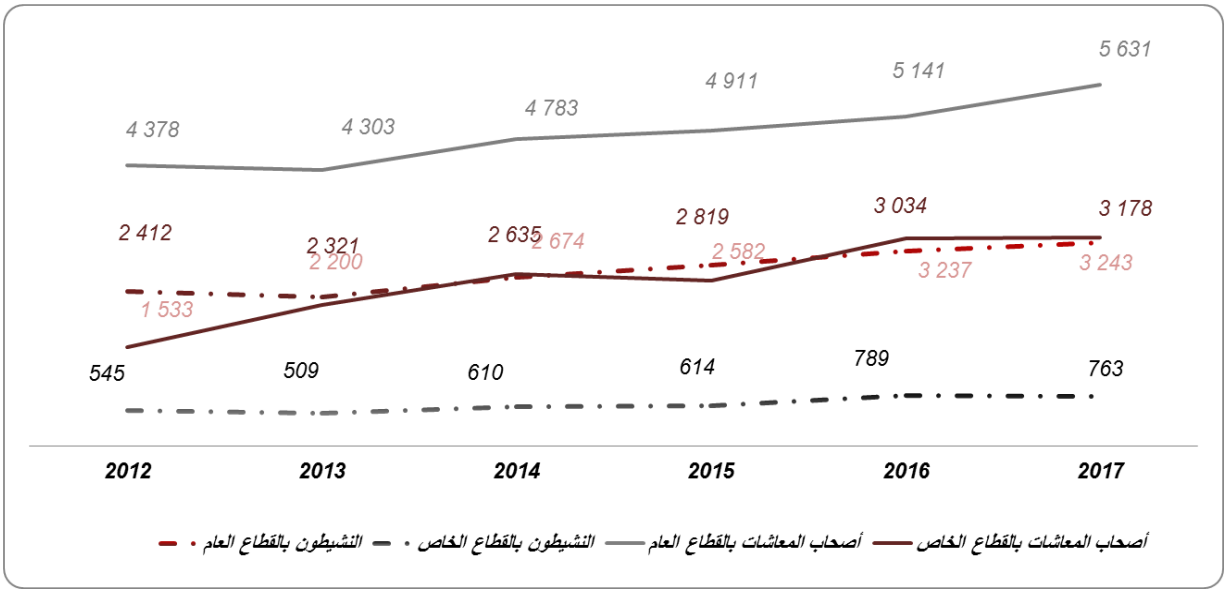

يصل معدل مصاريف المؤمن النشيط بالقطاع العام وذوي حقوقه (3178 درهم) والذي يمثل 4,2 مرات معدل مصاريف مؤمن نشيط بالقطاع الخاص (763 درهم).

يتجاوز معدل مصاريف المؤمن صاحب المعاش بالقطاع العام وذوي حقوقه (5631 درهم) 73,6 في المائة معدل مصاريف صاحب المعاش وذوي حقوقه في القطاع الخاص (3243 درهم).

يقوم المؤمن صاحب المعاش بالقطاع العام بتمويل النظام في حدود 1759 درهم ويستهلك 5631 درهم سنويا، في حين يساهم المؤمن صاحب المعاش بالقطاع الخاص في تمويل النظام بمعدل اشتراك يبلغ 778 درهم سنويا ويستهلك 3243درهم سنويا.

يصل متوسط الاشتراك للمؤمن النشيط بالقطاع العام إلى 5207 درهم ويستهلك 3178 درهم سنويا، في حين يساهم المؤمن النشيط بالقطاع الخاص في حدود 2530 درهم ويستهلك 763 درهم سنويا (أنظر الرسم البياني ر.ب 25)

الرسم البياني ر.ب 47: تطور معدل المصاريف للمستفيد من التغطية

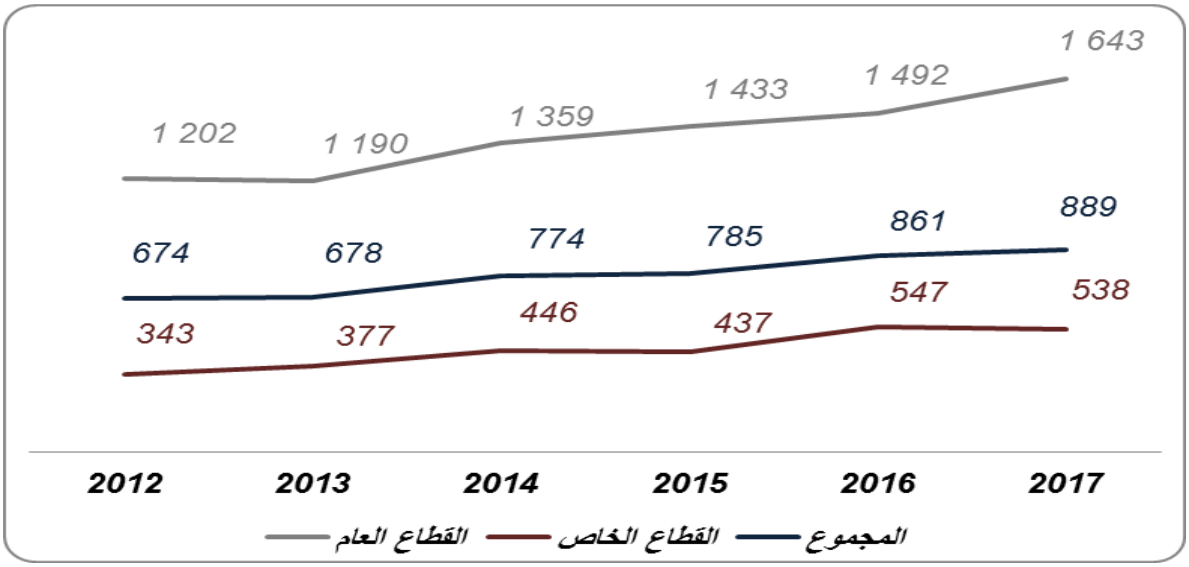

يبلغ متوسط استهلاك شخص مشمول بالتغطية في القطاع العام 1643 درهم ويمثل ثلاث أضعاف متوسط استهلاك شخص مشمول بالتغطية تابع للقطاع الخاص الذي يبلغ 538 درهم.

الجدول ج.21: توزيع المصاريف المعوضة حسب الفئة العمرية.

	2015			2016			2017		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
أقل من 20 سنة	428	215	643	416	298	714	454	309	763
من 20 الى 40 سنة	721	571	1 292	736	779	1 515	780	825	1 605
من 40 الى 60 سنة	1 706	781	2 487	1 703	1 035	2 738	1 812	1 090	2 902
اكثر من 60 سنة	1 514	921	2 435	1 656	1 216	2 872	1 934	1 286	3 220
المجموع	**4 369**	**2 487**	**6 856**	**4 511**	**3 328**	**7 839**	**4 980**	**3 510**	**8 491**

بلغ حجم مصاريف الأشخاص البالغين من العمر أزيد من 60 سنة برسم سنة 2017 37,9 في المائة بالنسبة للقطاعين : 36,6 في المائة في القطاع الخاص و 38,8 في المائة القطاع العام.

الرسم البياني ر.ب 48 : توزيع الساكنة ذات الحقوق المفتوحة و المصاريف حسب الفئة العمرية، برسم سنة 2017

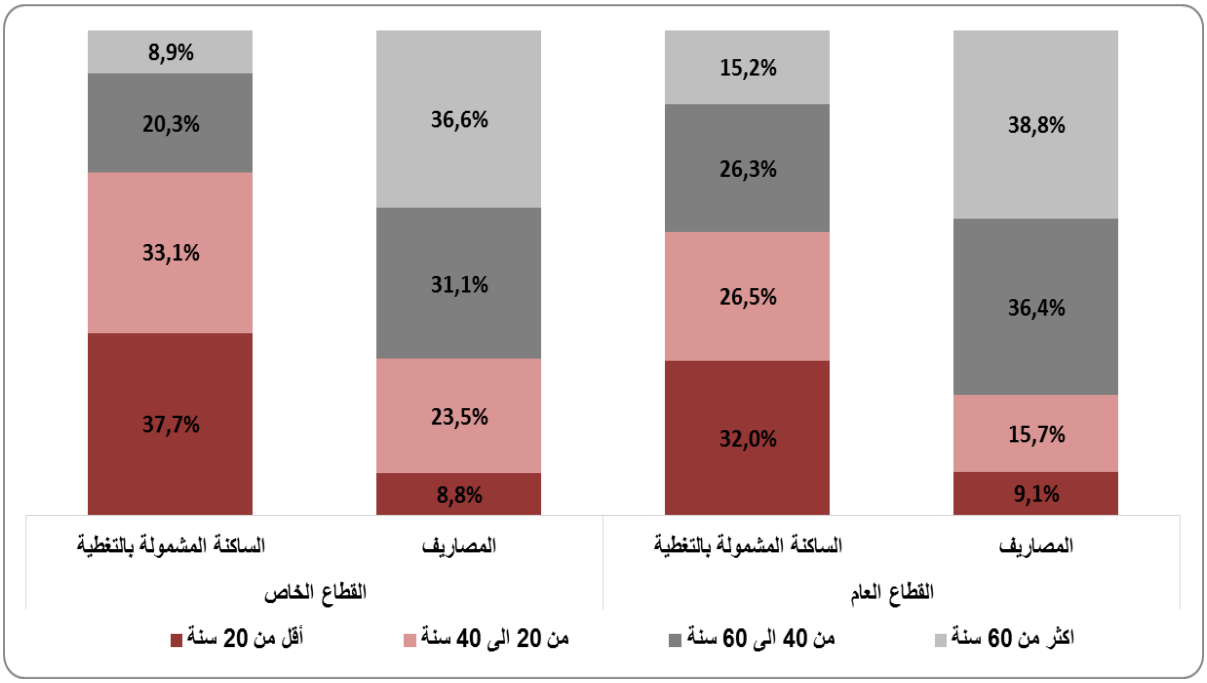

تستحوذ 8,9 في المائة من الساكنة التابعة للقطاع الخاص، والبالغة من العمر أزيد من 60 سنة، 36,6 في المائة من مجموع المصاريف، وبالنسبة للقطاع العام يصل حجم هذه الفئة إلى 15,2 في المائة وتستهلك 38,8 في المائة من المصاريف الطبية.

تصل نسبة الأشخاص ذوي الحقوق المفتوحة البالغين من العمر أقل من 20 سنة في القطاعين الخاص والعام إلى 37,7 في المائة و32,0 في المائة على التوالي، وتصل حصة المصاريف المتعلقة بهم ضمن مجموع المصاريف إلى 8,8 في المائة و 9,1 في المائة على التوالي.

ج- 4 : توزيع المصاريف حسب الجهة

الرسم البياني : ر.ب 49 و 50 :توزيع المصاريف حسب الجهة بالنسبة للقطاعين

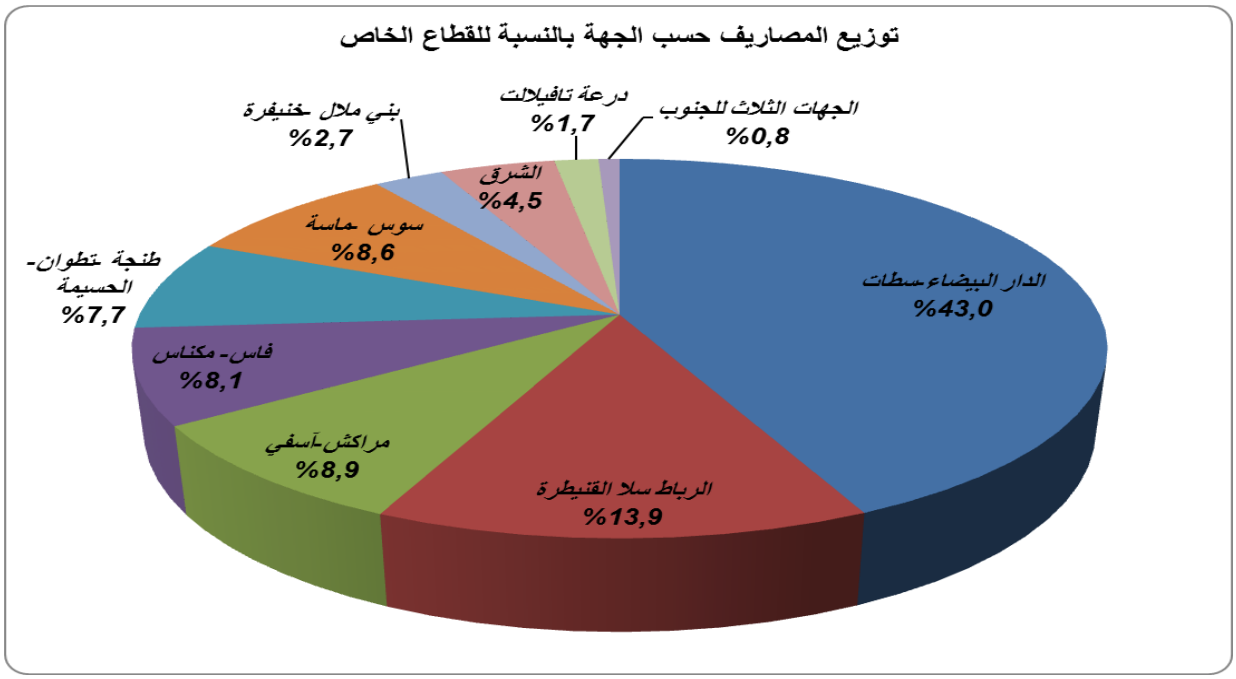

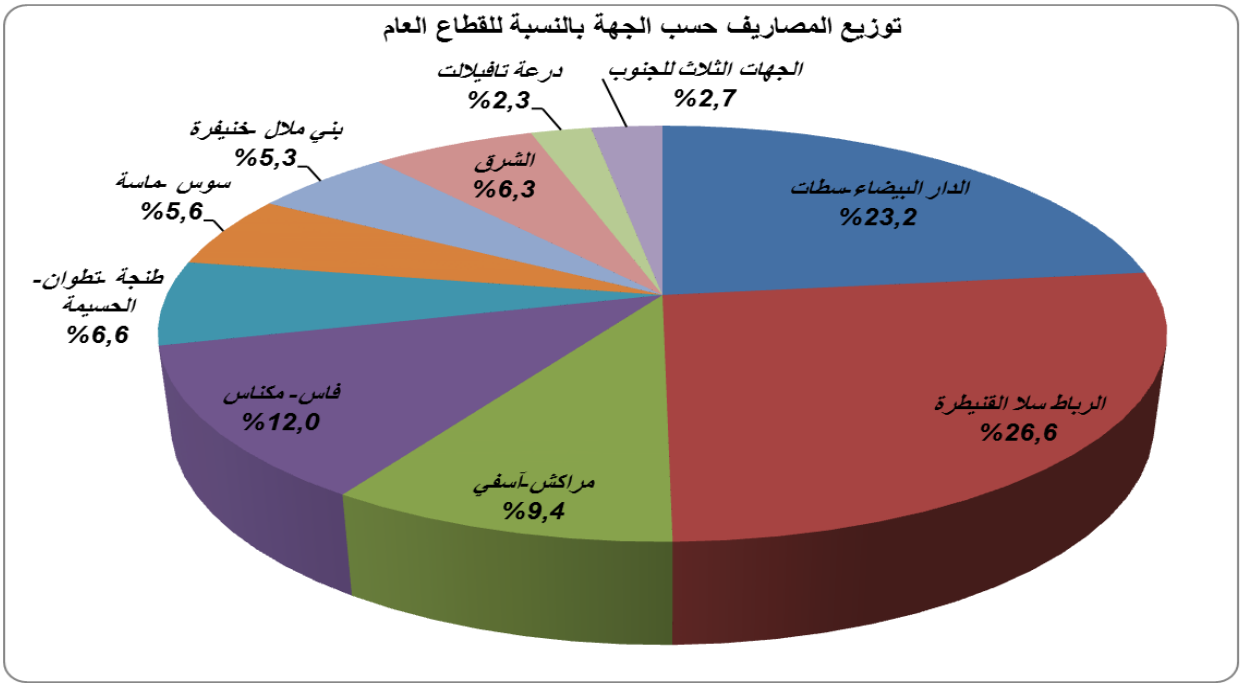

تستحوذ جهتا الرباط-سلا-القنيطرة و الدار البيضاء-سطات على 49,8 في المائة و 56,9 في المائة من المصاريف المعوضة برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في القطاعين العام والخاص على التوالي.

ج- 5 : توزيع المصاريف حسب نوعية العلاجات

الرسم البياني 51 :توزيع مصاريف المؤمنين بالنسبة للقطاعين العام والخاص.

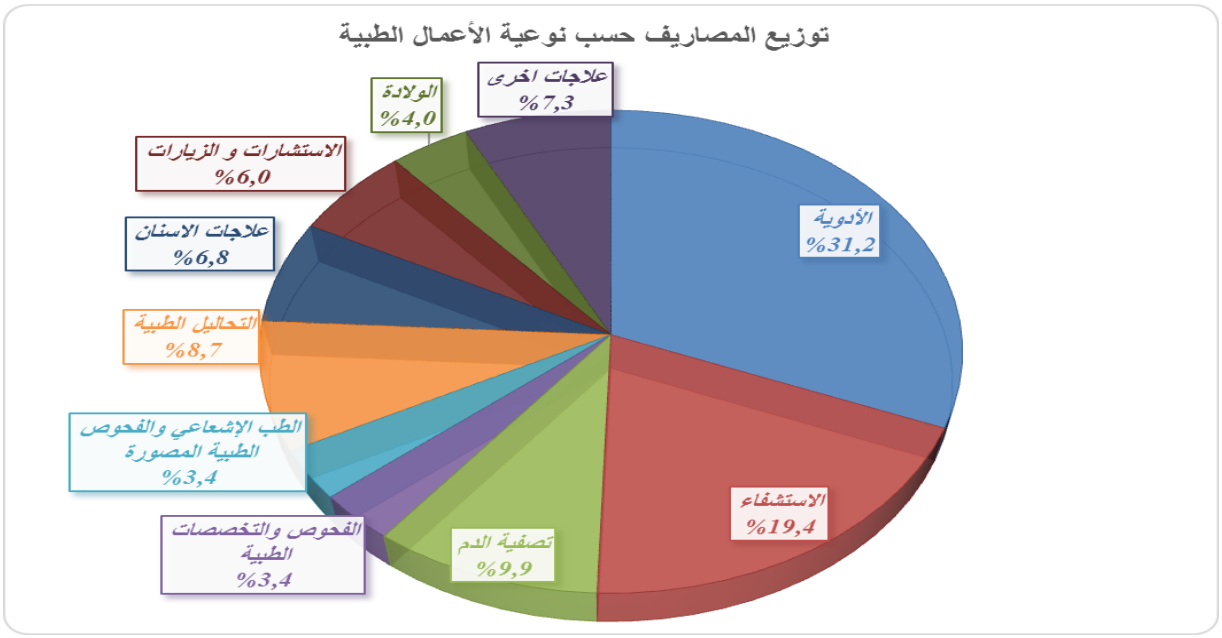

الجدول ج.22 : توزيع المصاريف المعوضة حسب نوع العلاجات بالنسبة للقطاع العام -بآلاف الدراهم-

	2016	%	2017	%	التطور2016-2017
الأدوية	1 377 533	30,5%	1 577 986	31,7%	14,6%
الاستشفاء	749 007	16,6%	823 034	16,5%	9,9%
تصفية الدم	385 215	8,5%	403 373	8,1%	4,7%
الفحوص والتخصصات الطبية	212 275	4,7%	238 189	4,8%	12,2%
الطب الإشعاعي والفحوص الطبية المصورة	92 222	2,0%	105 676	2,1%	14,6%
التحاليل الطبية	370 345	8,2%	424 434	8,5%	14,6%
علاجات الاسنان	464 738	10,3%	466 619	9,4%	0,4%
الاستشارات و الزيارات	274 808	6,1%	294 413	5,9%	7,1%
الولادة	155 621	3,4%	158 327	3,2%	1,7%
علاجات اخرى	429 082	9,5%	488 130	9,8%	13,8%
المجموع	**4 510 846**	**100%**	**4 980 183**	**100%**	**10,4%**

برسم سنة 2017، بلغت نسبة مصاريف الاستشفاء والأدوية 48,2 في المائة من مجموع المصاريف.

في القطاع العام عرفت حصة الأدوية من مجموع المصاريف ارتفاعا ب 1,2 نقطة حيث انتقلت من 30,5 في المائة سنة 2016 الى 31,7 في المائة سنة 2017.

الجدول ج.23: توزيع المصاريف المعوضة حسب نوع العلاجات بالنسبة للقطاع الخاص -بألاف الدراهم-

	2016	%	2017	%	التطور2016-2017
الأدوية	970 830	29,2%	1 069 365	30,5%	10,1%
الاستشفاء	696 191	20,9%	825 245	23,5%	18,5%
تصفية الدم	336 951	10,1%	434 127	12,4%	28,8%
الفحوص والتخصصات الطبية	218 440	6,6%	49 103	1,4%	-77,5%
الطب الإشعاعي والفحوص الطبية المصورة	138 933	4,2%	183 635	5,2%	32,2%
التحاليل الطبية	304 079	9,1%	312 362	8,9%	2,7%
علاجات الاسنان	106 681	3,2%	112 295	3,2%	5,3%
الاستشارات و الزيارات	183 276	5,5%	217 845	6,2%	18,9%
الولادة	165 711	5,0%	178 784	5,1%	7,9%
علاجات اخرى	206 633	6,2%	127 669	3,6%	-38,2%
المجموع	**3 327 725**	**100%**	**3 510 431**	**100%**	**5%**

عرفت الأدوية ارتفاعا ب 1,3 نقطة في القطاع الخاص، حيث انتقلت من 29,2 في المائة إلى 30,5 في المائة.

و بعد توسيع سلة العلاجات لتشمل علاجات الأسنان ابتداء من 2015 ، استقرت نسبة الأدوية في حدود 3,2 في المائة بالنسبة لسنة 2016 و 2017.

وبالنسبة "للفحوص والتخصصات الطبية" فقد عرفت انخفاضا هاما ما بين 2016 و 2017 بنسبة 77,5 في المائة.

الفصل الرابع

مصاريف الأمراض المزمنة

د-1 الساكنة المصابة بالأمراض المزمنة

الجدول ج.24 : مجموع الساكنة المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل

	2012	2013*	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	93 556	103 332	115 536	121 436	140 697	150 477
القطاع العام	116 242	110 582	118 399	126 603	136 703	145 843
المجموع	**209 798**	**213 914**	**233 935**	**248 039**	**277 400**	**296 320**

انتقل عدد الأشخاص المصابين على الأقل بمرض مزمن، والذين تمت تصفية ملف واحد على الاقل يخصهم، من 209.798 خلال سنة 2012 إلى 296.320 سنة 2017 أي بمعدل تطور سنوي يصل إلى 7,1 في المائة. وقد بلغ معدل التطور السنوي 4,6 في المائة بالنسبة للقطاع العام و 10,6 في المائة بالنسبة للقطاع الخاص.

وعلى وجه التحديد بلغت نسبة تطور هذه الساكنة بين سنتي 2016 و2017 7,0 في المائة في القطاع الخاص و 6,7 في المائة في القطاع العام و 6,8 في المائة بالنسبة للقطاعين معا.

الرسم البياني ر.ب 52 : تطور نسبة الساكنة المصابة على الأقل بمرض مزمن واحد ضمن مجموع الساكنة مابين 2012 و 2017.

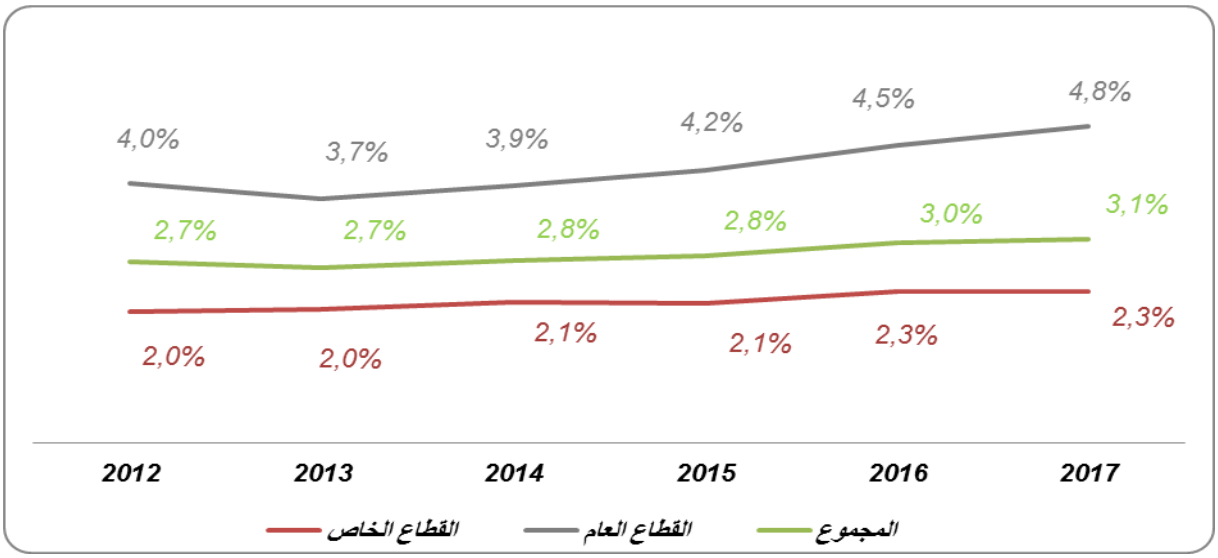

تبلغ حصة الساكنة المصابة بمرض مزمن و التي تم بشأنها تصفية ملف واحد على الأقل خلال سنة2017، 3,1 المائة بالنسبة للقطاعين معا و 2,3 في المائة في القطاع الخاص و 4,8 في المائة بالنسبة للقطاع العام .

ابتداء من سنة 2014 ، ارتفعت نسبة هذه الساكنة سنويا ب 0,3 نقطة بالنسبة للقطاع العام حيث انتقلت من 3,9 في المائة خلال سنة 2014 إلى 4,8 في المائة خلال سنة 2017.

وبالنسبة للقطاع الخاص ارتفع حجم هذه الساكنة حيث انتقل من 2,1 في المائة سنة 2014 إلى 2,3 في المائة سنة 2017.

الرسم البياني ر.ب 53 : تطور الساكنة المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل حسب الفئات العمرية برسم سنة 2017

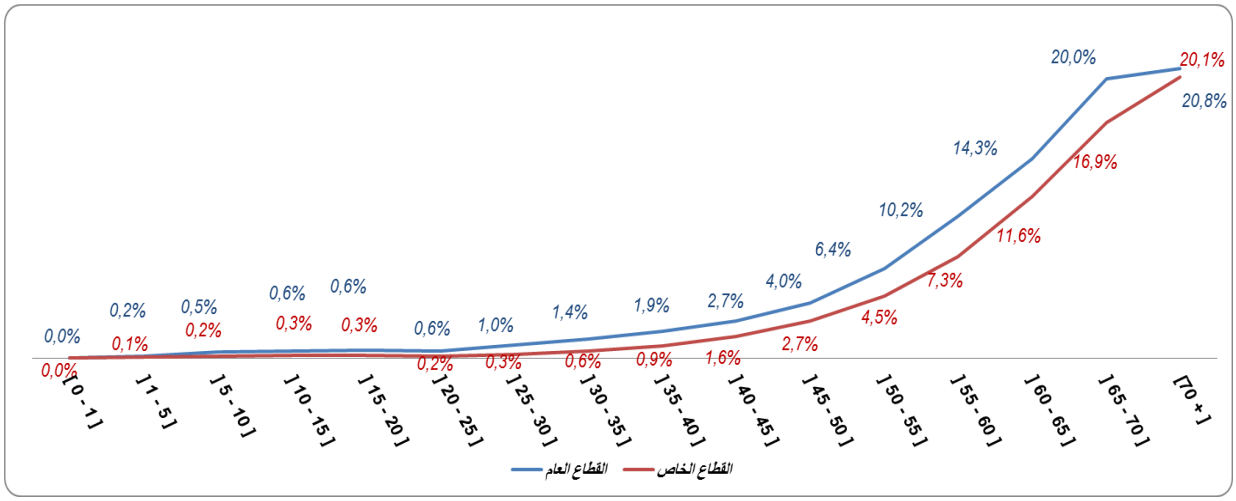

ترتفع نسبة الساكنة المصابة بالأمراض طويلة الأمد مع التقدم في السن.

فما بين 5 و 40 سنة، تتراوح نسبة الساكنة المصابة بالامراض المزمنة مابين 0,5 في المائة و 1,9 بالنسبة للقطاع العام في حين تتراوح هذه النسبة في القطاع الخاص ما بين 0,2 في المائة و 0,9 في المائة.

ابتداء من 40 سنة تعرف هذه النسبة ارتفاعا هاما ومستمرا اذ انتقلت، بالنسبة لمؤمني القطاع العام، من 2,7 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 40-45 الى 14,3 بالنسبة للفئة العمرية 60-65 و 20,8 في المائة بالنسبة للفئة العمرية البالغة أزيد من 70 سنة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد انتقلت هذه النسبة من 1,6 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 40-45 الى 11 ,6 بالنسبة للفئة العمرية 60-65 و 20,1 في المائة بالنسبة للفئة العمرية البالغة أزيد من 70 سنة.

د-2 : المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة

الجدول ج.25 المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة حسب القطاع (بآلاف الدراهم)

	2012	2013*	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	944 708	1 123 892	1 370 212	1 379 080	1 715 397	1 897 401
القطاع العام	1 622 248	1 578 844	1 846 208	1 926 512	2 025 929	2 300 735
المجموع	**2 566 956**	**2 702 737**	**3 216 420**	**3 305 593**	**3 741 326**	**4 198 137**

بعد أن سجلت معدل ارتفاع سنوي يبلغ 16,1 في المائة و5,7 المائة في القطاعين الخاص والعام على التوالي ما بين سنتي 2012 و 2016، عرفت المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة ارتفاعا بنسبة 10,6 في القطاع الخاص و تطورا بنسبة 13,6 في المائة بالنسبة للقطاع العام برسم سنة 2017

وبلغ متوسط المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة برسم سنة 2017، 15775 درهم في القطاع العام و 12609 درهم في القطاع الخاص.

الرسم البياني ر.ب54: تطور المصاريف المتعلقة بالأشخاص المصابين بمرض مزمن، حسب القطاع، ضمن مجموع المصاريف مابين 2012 و2017

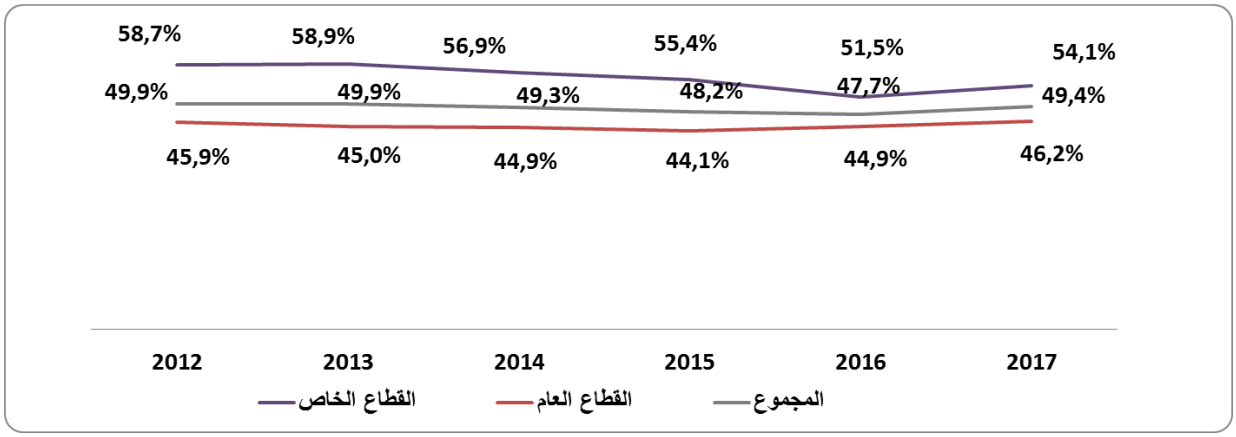

يستهلك 3,1 في المائة من الساكنة الخاضعة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذين يمثلون الساكنة المصابة على الاقل بمرض مزمن واحد، 49,4 في المائة من مجموع المصاريف.

تصل نسبة مصاريف الأمراض المزمنة الناجمة عن 2,3 في المائة من الساكنة التابعة للقطاع الخاص إلى 54,1 في المائة ضمن مجموع المصاريف، في حين أن 4,8 في المائة من ساكنة القطاع العام تستهلك 46,2 في المائة من مجموع المصاريف.

وللإشارة فإن هذه النفقات تمثل مصاريف الأشخاص المصابين بمرض واحد على الأقل وتشمل أيضا المصاريف غير المرتبطة بالمرض المزمن المصرح به.

الجدول ج. 26 : المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة حسب الفئات العمرية بالنسبة للمؤمنين التابعين للقطاعين العام والخاص ما بين 2015 و2017 بملايين الدراهم-

	2015			2016			2017		
	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
اقل من 20 سنة	75	31	107	74	38	112	78	48	126
من 20 الى 40 سنة	151	177	328	151	214	365	170	250	420
من 40 الى 60 سنة	772	495	1267	781	602	1383	799	665	1464
أزيد من 60 سنة	928	676	1604	1020	861	1881	1254	936	2189
المجموع	**1927**	**1379**	**3306**	**2026**	**1715**	**3741**	**2301**	**1898**	**4198**

الجدول ج.27 : حصة المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة ضمن إجمالي مصاريف التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حسب الفئة العمرية وحسب القطاع ما بين 2015و 2017

	2015			2016			2016		
	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
اقل من 20 سنة	18%	15%	17%	18%	13%	16%	17%	15%	17%
من 20 الى 40 سنة	21%	31%	25%	21%	27%	24%	22%	30%	26%
من 40 الى 60 سنة	45%	63%	51%	46%	58%	51%	44%	61%	50%
أزيد من 60 سنة	61%	73%	66%	62%	71%	66%	65%	73%	68%
المجموع	**44%**	**55%**	**48%**	**45%**	**52%**	**48%**	**46%**	**54%**	**49%**

يتزايد حجم مصاريف الامراض المزمنة ضمن مجموع المصاريف مع التقدم في السن حيث يعادل 17 في المائة بالنسبة للأشخاص البالغين أقل من 20سنة ويصل الى 68 في المائة بالنسبة للأشخاص البالغين ازيد من 60 سنة.

د-3 : توزيع الساكنة ومصاريف الأمراض المزمنة حسب نوع المؤمن.

الجدول ج. 28 : توزيع الساكنة المصابة بالأمراض المزمنة ومصاريف الأمراض حسب نوع المؤمن والجنس

	القطاع العام				القطاع الخاص			
	مجموع الساكنة المصابة بالأمراض المزمنة	النسبة / الساكنة المشمولة بالتغطية	مصاريف الأمراض المزمنة (بملايين الدراهم)	النسبة / مجموع المصاريف	مجموع الساكنة المصابة بالأمراض المزمنة	النسبة / الساكنة المشمولة بالتغطية	مصاريف الأمراض المزمنة (بملايين الدراهم)	النسبة / مجموع المصاريف
النشيطون	47 367	2,3%	812	32,2%	45 228	0,8%	724	38,4%
الذكور	24 158	2,3%	376	35,6%	20 352	0,7%	340	45,8%
الإناث	23 209	2,2%	437	29,8%	24 876	0,9%	384	33,6%
أصحاب المعاشات	98 476	10,5%	1 488	60,5%	105 249	11,7%	1 173	72,2%
الذكور	46 072	11,1%	713	62,7%	43 185	11,1%	548	73,7%
الإناث	52 404	10,1%	775	58,6%	62 064	12,2%	625	71,0%
المجموع	145 843	4,8%	2 301	46,2%	150 477	2,3%	1 897	54,1%
الذكور	70 230	4,8%	1 089	49,6%	63 537	1,9%	888	59,7%
الإناث	75 613	4,9%	1 212	43,5%	86 940	2,7%	1 010	49,9%

تبلغ نسبة الساكنة المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل ضمن الساكنة النشيطة بالقطاع العام 2,3 في المائة، وتصل في القطاع الخاص إلى 0,8 في المائة. أما بالنسبة لأصحاب المعاشات فتصل هذه النسبة إلى 10,5 في القطاع العام و 11,7 في القطاع الخاص.

وتنتشر الأمراض المزمنة في صفوف الإناث أكثر، حيث تصل نسبة الإناث المصابات 4,9 في المائة في القطاع العام (مقابل 4,8 في المائة لدى الذكور) و 2,7 في المائة في القطاع الخاص (مقابل 1,9 في المائة لدى الذكور).

د-4 : توزيع مصاريف الأمراض المزمنة

الجدول ج.29 : نفقات سنة 2017 المتعلقة بالأمراض المزمنة موزعة حسب نوع المرض ، بالقطاعين العام والخاص – بآلاف الدراهم-

		النشيطون وذوو الحقوق			أصحاب المعاشات وذوو الحقوق		
	الأمراض المزمنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
1	نزيف او اقفار بالدماغ أو النخاع الشوكي	1 576	2 690	4 266	5 510	18 408	23 918
2	الأورام الخبيثة للنسيج الدمفاوي او لمكونات الدم	50 480	40 333	90 814	69 369	35 274	104 643
3	فقر الدم الحلدمي المزمن والشديد	1 777	1 425	3 202	451	181	632
4	ضمور النخنع العظمي الحاد	2 259	1 116	3 375	217	675	892
5	الاعتلالات المزمنة للشرايين	282	537	818	1 449	1 465	2 915
6	مرض الربو الشديد	7 836	11 256	19 091	12 406	21 774	34 179
7	اعتلالات القلب الخلقية	2 500	4 564	7 064	292	556	848
8	تشمع الكبد	2 672	1 278	3 951	2 780	4 017	6 797
9	داء السكري المعتمد على الانسولين وداء السكري غير المعتمد	104 300	36 884	141 184	231 429	82 691	314 120
10	مرض الصرع الحاد	8 360	8 258	16 618	6 003	4 885	10 888
11	حالة العجز العقلي	2 656	1 386	4 042	8 115	2 704	10 819
12	الحالات الحادة للأمراض العصبية والعصبية العضلية	1 672	1 003	2 675	1 598	1 208	2 806
13	الزرق المزمن	9 930	3 224	13 155	40 107	20 237	60 345
14	ارتفاع ضغط الدم الحاد	36 447	23 181	59 629	226 744	174 039	400 783
15	عوز القلب	1 520	1 925	3 445	4 368	8 906	13 274
16	الاعتلالات الكلوية الشديدة	557	117	675	408	677	1 085
17	العوز الكلوي المزمن والنهائي	145 569	240 100	385 669	361 282	373 684	734 966
18	العوز التنفسي المزمن او الخطير	132	794	926	1 435	6 065	7 500
19	الداء الحاد المنتفر	1 937	3 158	5 094	707	1 042	1 749
20	مرض الشرايين الناجية	9 078	17 744	26 822	35 071	77 964	113 036
21	داء كرون المتطور	13 875	7 006	20 881	4 040	1 726	5 766
22	مرض باركنسون	3 320	591	3 911	15 343	4 188	19 530
23	امراض الكبد المزمنة	16 511	15 162	31 674	15 849	23 030	38 879
24	خلل تنسج النخاع العظمي الشديد	727	1 107	1 834	2 959	2 321	5 280
25	الامراض النفروبانية الخطيرة	3 194	4 502	7 697	6 753	7 984	14 737
26	التهاب المفاصل الرثياني المتطور	19 388	10 094	29 482	21 235	12 545	33 779
27	امراض الذهان	8 776	2 278	11 054	12 994	1 680	14 674
28	التهاب نزيفي متطور للمستقيم والقولون	6 226	4 717	10 943	3 032	1 645	4 676
29	اعتلال الشبكة الناتجة عن داء السكري	287	60	346	1 160	427	1 588
30	تصلب الجلد الشامل والمتطور	320	165	485	726	271	998
31	مرض التصلب المنتثر	46 089	31 607	77 696	18 780	3 353	22 133
32	التهاب المفاصل الفقارية القسطية الشديد	19 426	6 605	26 031	9 561	1 150	10 711
33	مرض نقص المناعة		6	6	-	37	37
34	المتلازمة الكلانية	661	1 705	2 366	84	318	402
35	اضطرابات خطيرة للشخصية	9 141	3 266	12 407	10 400	4 127	14 526
36	اختلالات الإرقاء الوراثية	19 102	4 541	23 643	8 166	904	9 070
37	اضطرابات العقلية و/أو اضطرابات الشخصية الناتجة عن تلف	85	279	364	145	183	328
38	اضطرابات الدائمة لنبضات القلب و التوصيلية	1 646	1 722	3 368	8 097	5 882	13 979
39	الاورام الخبيثة	221 305	209 637	430 942	325 153	250 690	575 843
40	اعتلالات صمامات القلب الرئوية	5 136	16 812	21 947	9 545	12 806	22 351
41	التهابات وعائية	1 499	1 601	3 100	795	1 243	2 038
	غير محددة	24 211	-	24 211	3 713		3 713
	المجموع	**812 466**	**724 437**	**1 536 904**	**1 488 269**	**1 172 964**	**2 661 233**

الرسم البياني ر.ب 55 : توزيع مصاريف الأمراض المزمنة حسب نوع المرض في القطاعين الخاص والعام – سنة 2017-

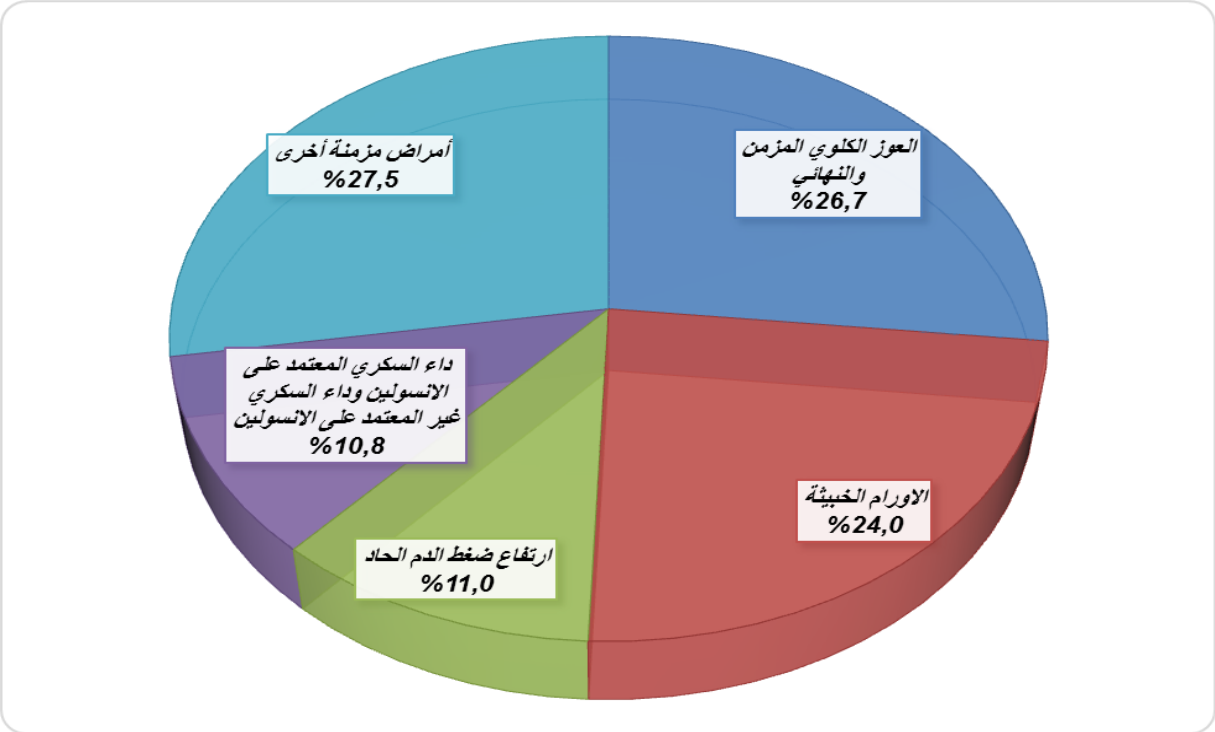

تلتهم أربع أ نواع من الأمراض 72,5 في المائة من مصاريف الامراض المزمنة ويتعلق الأمر ب:

- ✓ العوز الكلوي الحاد والنهائي: 26,7 في المائة؛
- ✓ الأورام الخبيثة 24,0: في المائة؛
- ✓ الضغط الدموي الحاد: 11,0 في المائة؛
- ✓ مرض السكري المعتمد على الانسولين ومرض السكري غير المعتمد على الانسولين: 10,8 في المائة.

الجدول ج 30 : توزيع الحصة المتبقية على عاتق المؤمنين حسب نوع المرض (ملفات العلاجات المتعلقة بسنة 2017 والتي تمت تصفيتها خلال نفس السنة)

		القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	الأمراض المزمنة	الباقي تحمله	متوسط الباقي تحمله	الباقي تحمله	متوسط الباقي تحمله	الباقي تحمله	متوسط الباقي تحمله
1	نزيف او اقفار بالدماغ أو النخاع الشوكي	34,1%	3 152	32,1%	3 243	32,4%	3 228
2	الأورام الخبيثة للنسيج اللمفاوي او لمكونات الدم	10,4%	7 657	14,0%	7 337	12,0%	7 486
3	فقر الدم الحلمي المزمن والشديد	10,5%	3 366	15,1%	2 093	12,6%	2 533
4	ضمور النخنع العظمي الحاد	2,8%	2 772	12,5%	4 024	7,1%	3 659
5	الاعتلالات المزمنة للشرايين	33,2%	3 236	33,3%	4 576	33,3%	4 187
6	مرض الربو الشديد	36,6%	2 143	36,7%	2 126	36,7%	2 131
7	اعتلالات القلب الخلقية	7,6%	3 161	13,2%	2 488	11,3%	2 614
8	تشمع الكبد	28,1%	5 312	22,7%	3 878	24,6%	4 355
9	داء السكري المعتمد على الانسولين وداء السكري غير	30,4%	2 171	45,0%	2 551	36,5%	2 353
10	مرض الصرع الحاد	31,3%	1 828	29,8%	1 717	30,5%	1 769
11	حالة العجز العقلي	33,8%	1 773	36,6%	2 546	34,7%	1 994
12	الحالات الحادة للأمراض العصبية والعصبية العضلية	28,5%	2 709	41,0%	3 353	34,9%	3 064
13	الزرق المزمن	35,6%	2 613	39,6%	2 948	37,3%	2 754
14	ارتفاع ضغط الدم الحاد	32,5%	2 641	40,2%	2 844	37,5%	2 778
15	عوز القلب	29,1%	2 750	26,6%	3 033	27,2%	2 951
16	الاعتلالات الكلوية الشديدة	22,7%	20 072	31,5%	4 879	28,8%	5 934
17	العوز الكلوي المزمن والنهائي	2,6%	3 073	6,2%	5 929	4,9%	4 977
18	العوز التنفسي المزمن او الخطير	37,8%	4 618	35,1%	3 715	35,4%	3 824
19	الداء الحاد المنتفر	32,3%	3 388	26,6%	3 083	28,6%	3 197
20	مرض الشرايين الناجية	23,5%	2 731	28,3%	4 286	27,4%	3 914
21	داء كرون المتطور	10,6%	4 209	30,0%	6 387	18,4%	5 422
22	مرض باركنسون	25,1%	2 614	41,3%	2 897	29,9%	2 723
23	امراض الكبد المزمنة	14,0%	3 352	20,0%	3 394	17,9%	3 383
24	خلل تنسج النخاع العظمي الشديد	12,6%	3 601	19,9%	6 318	17,4%	5 295
25	الامراض النفروبانية الخطيرة	25,0%	2 885	23,3%	3 428	23,7%	3 283
26	التهاب المفاصل الرثياني المتطور	12,2%	2 746	22,9%	2 946	16,7%	2 859
27	امراض الذهان	24,2%	1 738	50,4%	3 306	31,0%	2 172
28	التهاب نزيفي متطور للمستقيم والقولون	26,0%	3 494	38,7%	4 211	32,3%	3 887
29	اعتلال الشبكة الناتجة عن داء السكري	45,6%	6 456	35,3%	3 090	39,1%	4 005
30	تصلب الجلد الشامل والمتطور	29,9%	5 492	31,6%	2 718	30,4%	4 190
31	مرض التصلب المنتثر	3,3%	2 774	8,6%	5 314	5,3%	3 928
32	التهاب المفاصل الفقارية القسطية الشديد	7,4%	3 354	29,5%	6 652	13,9%	4 855
33	مرض نقص المناعة			29,8%	2 213	29,8%	2 213
34	المتلازمة الكلائية	18,6%	2 724	22,9%	2 697	22,0%	2 702
35	اضطرابات خطيرة للشخصية	37,0%	2 464	49,2%	2 441	41,7%	2 454
37	اضطرابات العقلية و/أو اضطرابات الشخصية الناتجة عن	37,6%	3 490	45,1%	2 354	43,1%	2 547
38	اضطرابات الدائمة لنبضات القلب و التوصيلية	31,5%	2 986	37,0%	3 256	34,9%	3 157
39	الاورام الخبيثة	14,6%	5 372	16,3%	5 717	15,5%	5 556
40	اعتلالات صمامات القلب الرئوية	26,4%	2 545	19,0%	2 385	21,0%	2 438
41	التهابات وعائية	30,2%	2 776	35,6%	3 041	33,5%	2 943

الفصل الخامس

التوازن المالي

خ-1 نتائج فائض الاستغلال السنوي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

الرسم البياني: ر.ب 56 : تطور فائض الإستغلال السنوي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (ملايين الدراهم)

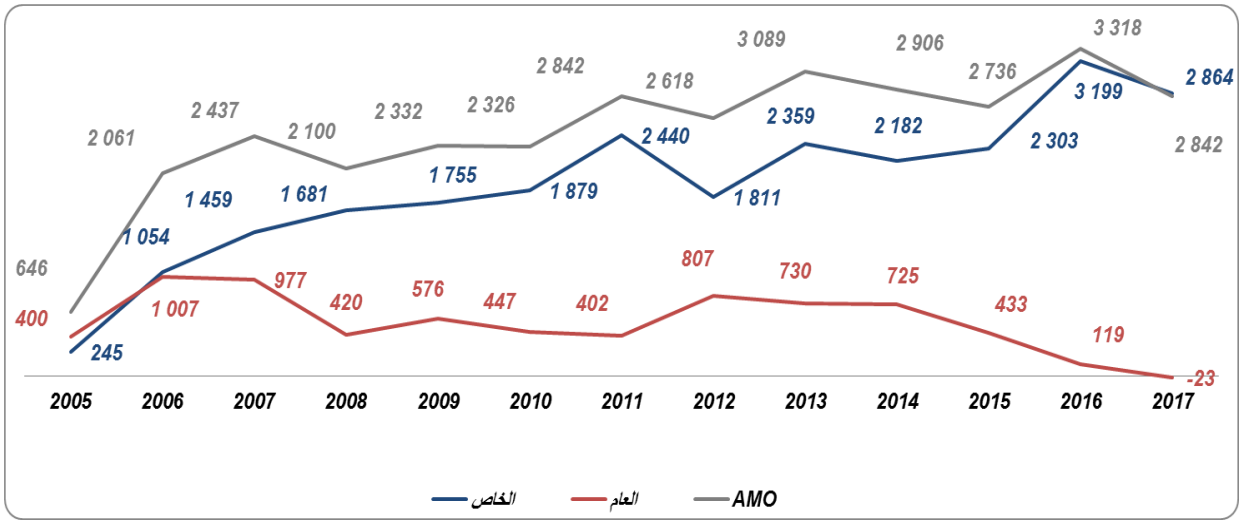

عرف فائض الاستغلال السنوي بالنسبة للقطاع العام ما بين 2015 و 2017 تراجعا هاما حيث انتقل من 433 إلى 23- مليون درهم.

الرسم البياني ر.ب57 تطور فائض الاستغلال السنوي المتراكم لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (بملايين الدراهم)

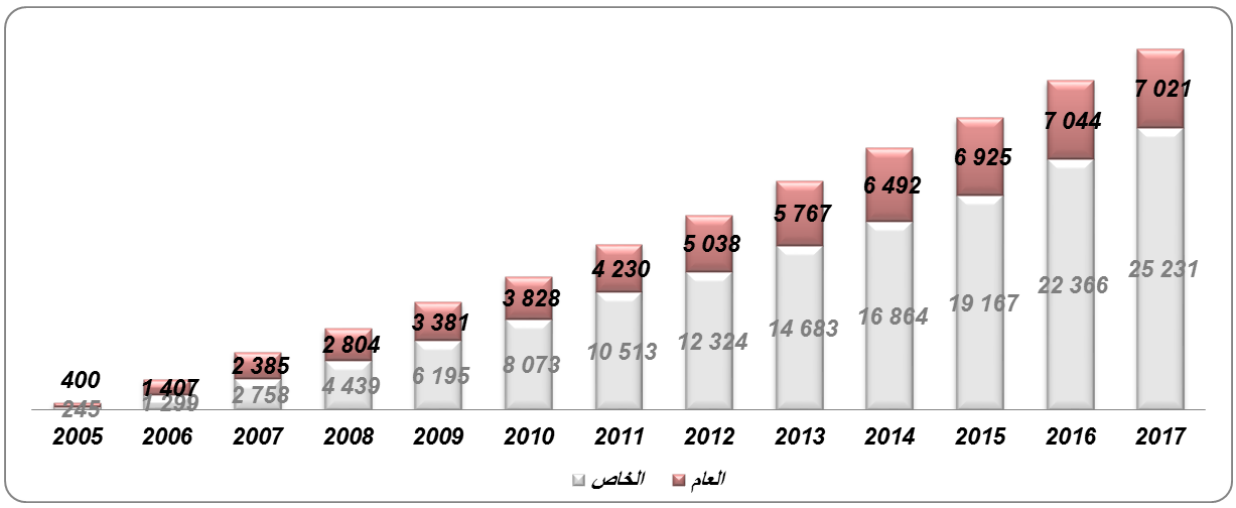

برسم سنة 2017 بلغ فائض الاستغلال المتراكم 32,2 مليار درهم بالنسبة لأنظمة التأمين الإجباري عن المرض منها 78,2 في المائة ترجع للقطاع الخاص و 21,8 في المائة تعود للقطاع العام.

الرسوم البيانية 58، 59و 60 :تطور الاشتراكات والمصاريف حسب السنة المالية – بملايين الدراهم-

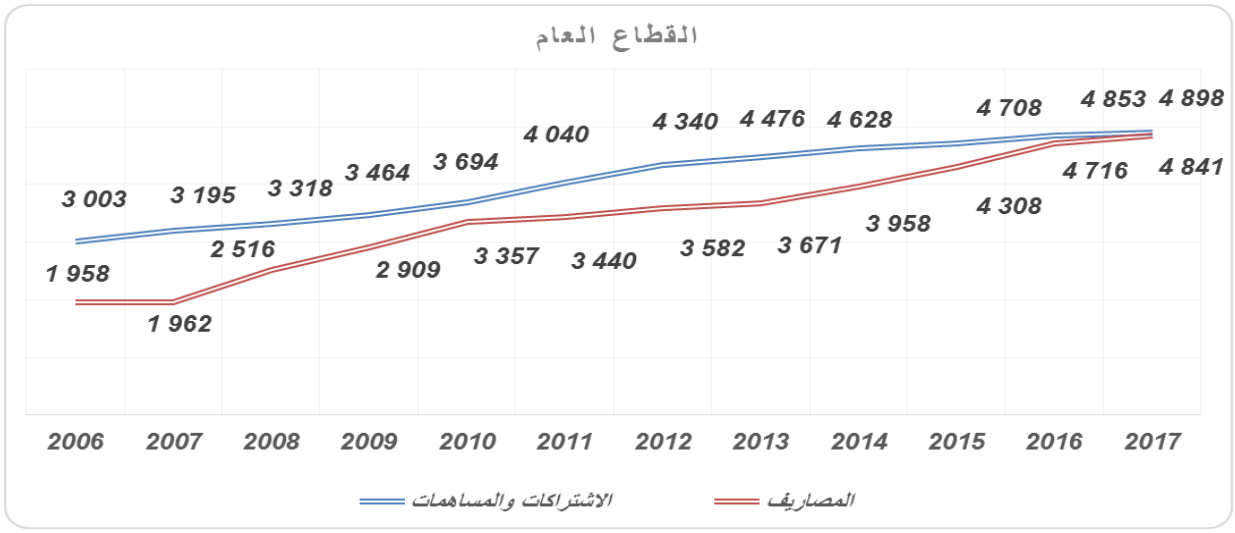

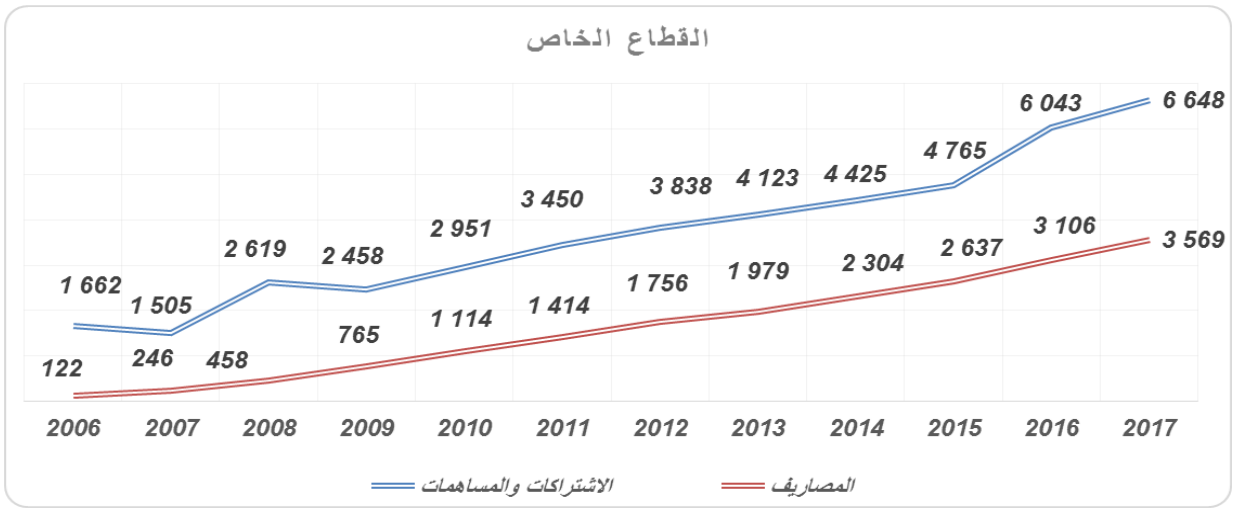

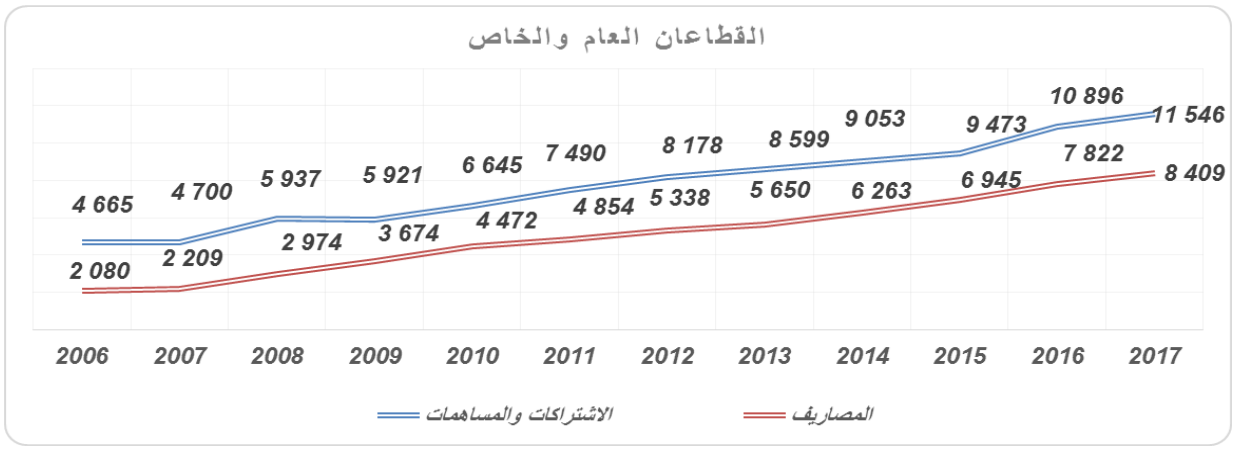

بلغت حصة المصاريف المعوضة في القطاع العام في بداية تفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي 65,2 في المائة من مجموع الاشتراكات والمساهمات. وقد انتقلت هذه النسبة إلى 97,2 في المائة و 98,8 في المائة بالنسبة لسنوات 2016 و2017 على التوالي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، تغطي الاشتراكات والمساهمات بشكل كاف المصاريف التي لم تكن تشكل سوى 7,3 في المائة من مجموع الاشتراكات والمساهمات سنة 2006، وقد بلغت 51,4 في المائة و53,7 في المائة بالنسبة لسنتي 2016 و2017 على التوالي.

خ-2 : تطور الاحتياطي الأمني :

الرسم البياني ر.ب 61: تطور الاحتياطي الأمني المتراكم (بملايين الدراهم)

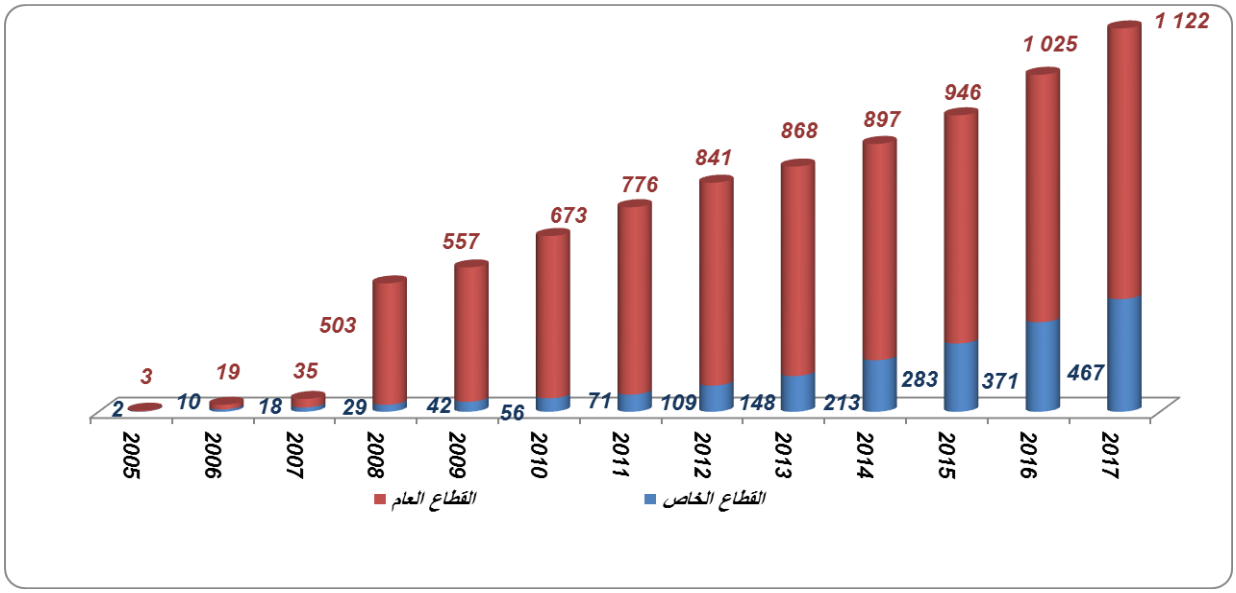

في نهاية 2017 بلغ الاحتياط الأمني المتراكم 1122 مليون درهم بالنسبة للقطاع العام و467 مليون درهم بالنسبة للقطاع الخاص.

خ-3 : مقارنة لفائض الاستغلال السنوي وحصة المصاريف غير المعوضة من قبل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض –بآلاف الدراهم-

الرسوم البيانية ر.ب 62 و ر.ب 63 : تطور فائض الاستغلال السنوي ومبلغ المصاريف المتبقية على عاتق المؤمن.

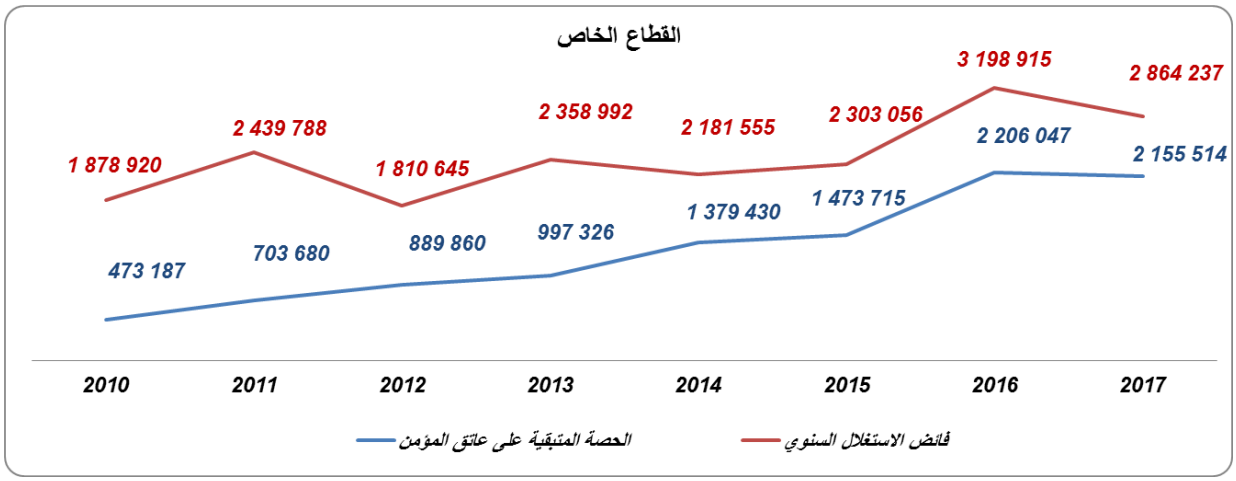

في القطاع الخاص، يتجاوز الفائض المسجل كل سنة مبلغ المصاريف المتبقاة على عاتق المؤمنين.

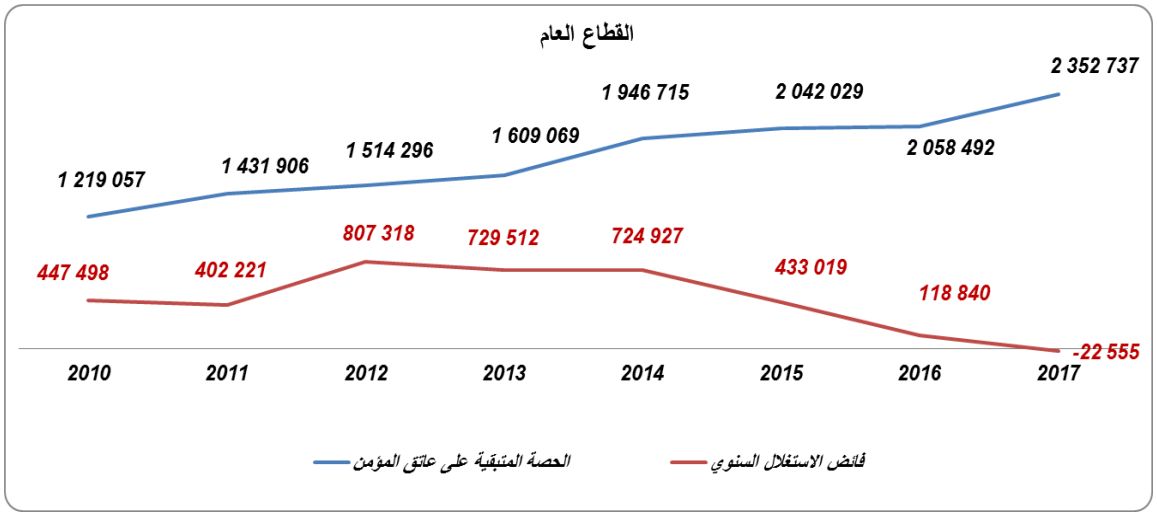

بالنسبة للقطاع العام، عرف فائض الاستغلال السنوي انخفاضا هاما بنسبة 119 في المائة و عرفت حصة المصاريف المتبقية على عاتق المؤمنين ارتفاعا بنسبة 14 في المائة.

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للطلبة

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للطلبة

- 71 654 طالب؛
- 19 554 800 درهم هو مبلغ الإشتراكات والمساهمات المستحقة؛
- 3 121 508 درهم هو مبلغ المصاريف المعوضة؛
- 1 104 511 درهم هو مبلغ المصاريف الخاصة بالأمراض المزمنة؛
- مبلغ فائض الاستغلال المتراكم هو 28.980.226 درهم؛
- مبلغ الاحتياطي الأمني المتراكم هو 207.252 درهم.

أ- الساكنة :

الجدول ج1 : الساكنة المسجلة في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

	2016	2017
التعليم العالي	6 573	30 878
التكوين المهني العمومي	49 831	40 727
التكوين المهني الخاص	-	49
المجموع	56 404	71 654

عرف عدد الطلبة المسجلين برسم التأمين الإجباري الأساسي للطلبة ارتفاعا بنسبة 27 في المائة مابين 2016 و2017 ، وعلى وجه التحديد ارتفع عدد طلبة التعليم العالي بنسبة 370 في المائة.

الرسم البياني ر.ب 01 : توزيع الطلبة حسب الجنسية

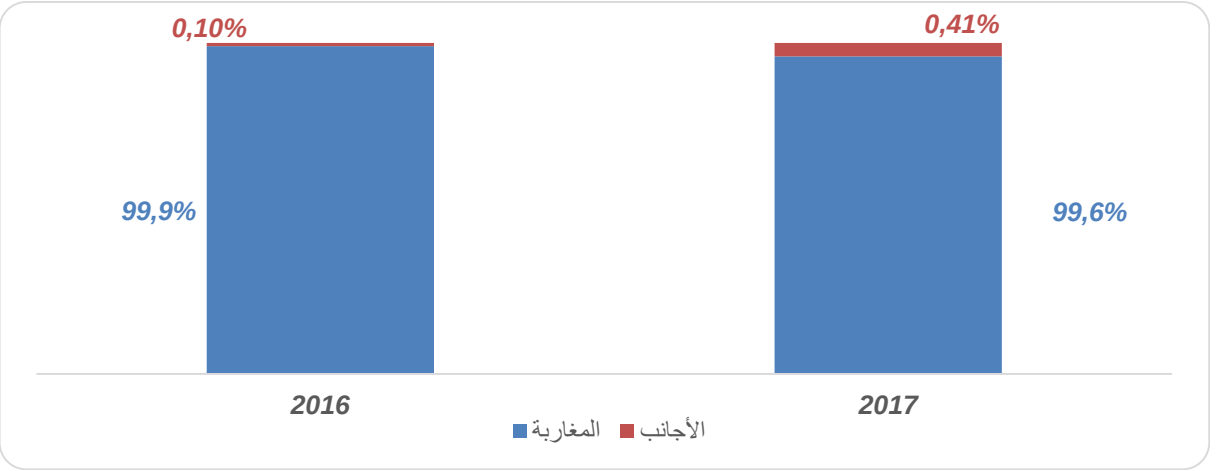

بلغت نسبة الطلبة الأجانب المسجلين برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للطلبة ضمن مجموع الطلبة المسجلين 0,4في المائة برسم سنة 2017 مقابل 0,1 في المائة برسم سنة 2016.

الرسم البياني ر.ب 02: توزيع الطلبة حسب السن والجنس

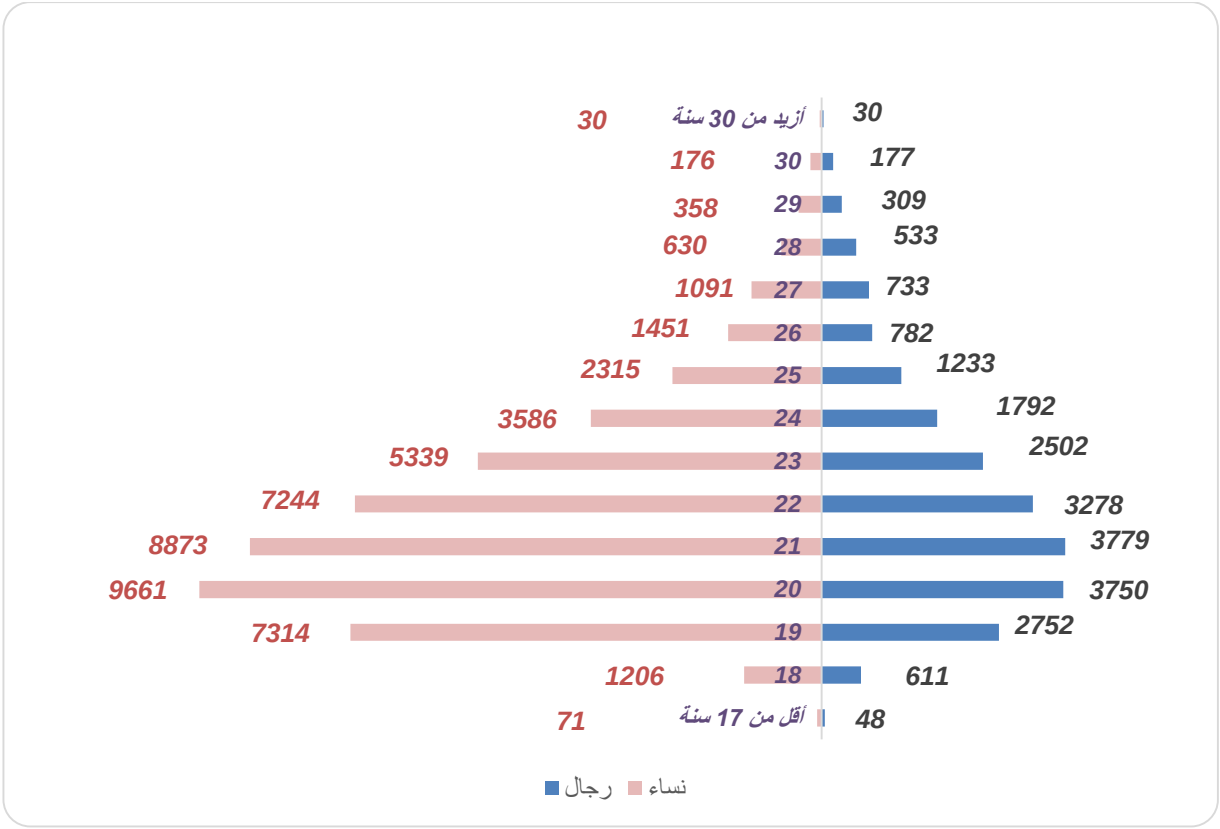

بلغت نسبة الإناث ضمن مجموع الطلبة 69 في المائة مقابل 31 في المائة من الذكور.

الرسم البياني ر.ب 3 : توزيع الطلبة حسب الفئات العمرية

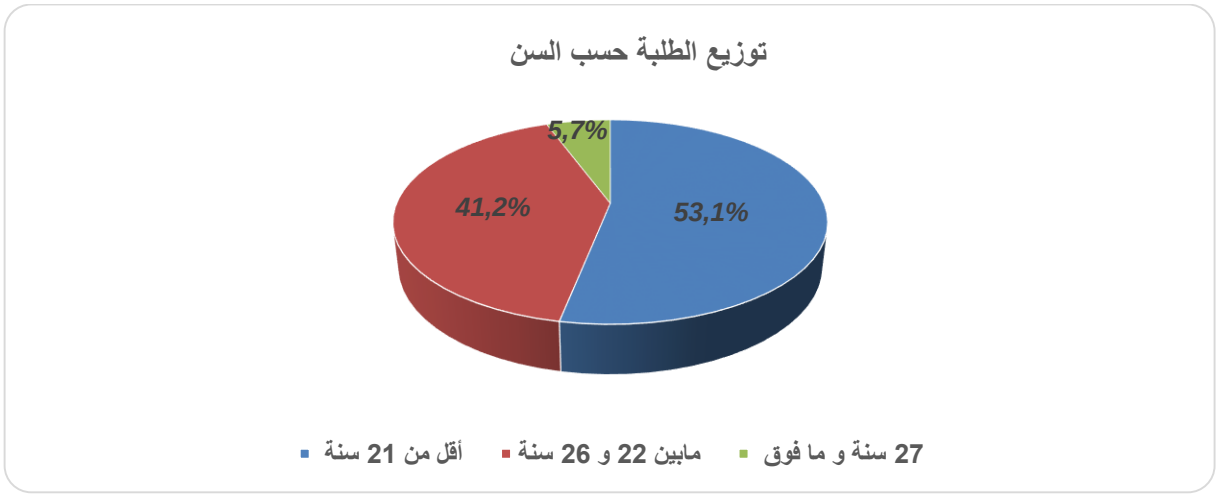

أزيد من نصف عدد الطلبة يقل سنهم عن 21 سنة

الرسم البياني ر.ب 4 : توزيع الطلبة حسب الجهة

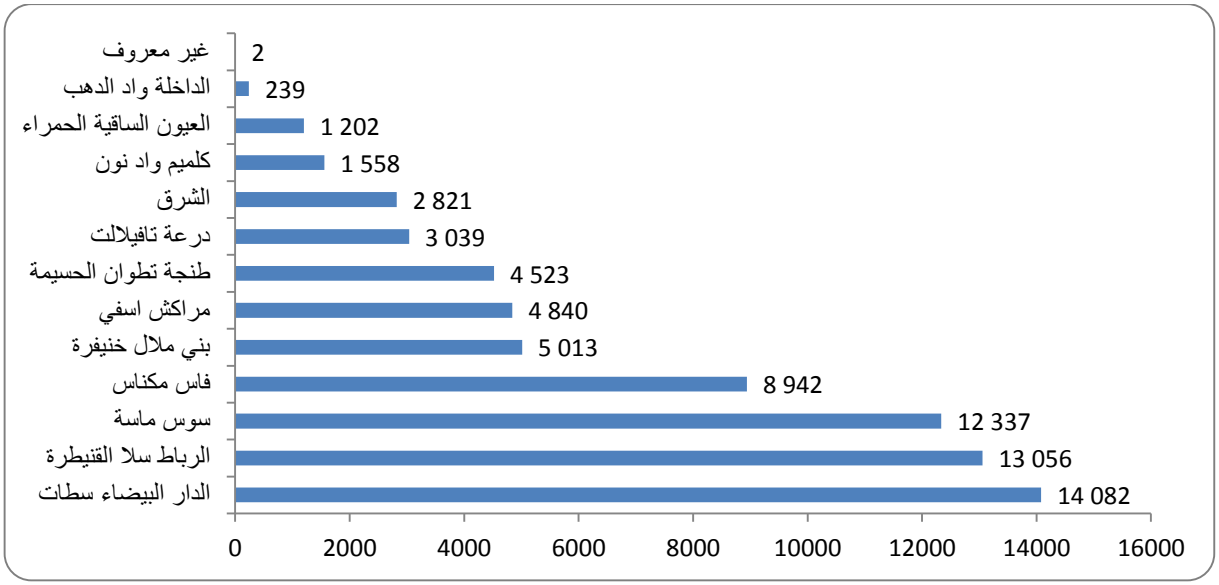

ينتمي 19,7 في المائة من الطلبة لجهة الدارالبيضاء سطات، و 18,2 في المائة للرباط سلا-القنيطرة و 17,2 في المائة لجهة سوس- ماسة

الجدول ج.2 : تطور عدد المؤسسات المنخرطة

	2016	2017	التطور 16-2017
التعليم العالي العام والخاص	86	317	269%
التكوين المهني العمومي	202	235	16%
التكوين المهني الخاص	-	83	-
المجموع	288	635	120%

تزايدت مؤسسات التعليم العمومي والتكوين المهني المنخرطة في النظام، بأزيد من الضعف مابين 2016 و2017 حيث انتقل عددها من 288 الى 635 مؤسسة. لكن لا زالت هناك 781 مؤسسة وجب عليها الانخراط برسم سنة 2017.

ب- الاشتراكات والمساهمات :

الجدول ج.03 : تطور الإشتراكات والمساهمات المستحقة

	2015	2016	2017
المجموع	4.409.733,3	17.485.866,7	19.554.800,0

عرفت الاشتراكات والمساهمات المستحقة ارتفاعا بنسبة 11,8 في المائة بين 2016 و2017.

ت- مصاريف نظام التأمين الاجباري الأساسي للطلبة

الجدول ج.4 : حصة المصاريف المتبقية على عاتق الطلبة

	المصاريف المتحملة	المبالغ التي تمت تصفيتها	نسبة المبالغ التي تمت تصفيتها	المصاريف الباقية على عاتق المؤمن
2016	667.401	491.620	100%	26,3%
التعويض المباشر للمؤمنين	366.340	200.811	40,8%	45,2%
الثالث المؤدي	301.060	290.809	59,2%	3,4%
2017	4.489.873	3.121.508	100%	30,5%
التعويض المباشر للمؤمنين	2.912.235	1.627.243	52.1%	44,1%
الثالث المؤدي	1.577.637	1.494.266	47.9%	5,3%

عرفت المصاريف التي تمت تصفيتها ارتفاعا هاما بنسبة 534,9 في المائة مابين 2016 و 2017 حيث انتقلت من 491.620 إلى 121.508.3.

الرسم البياني ر.ب 5 : توزيع المبلغ الذي تمت تصفيته حسب نوع الملف

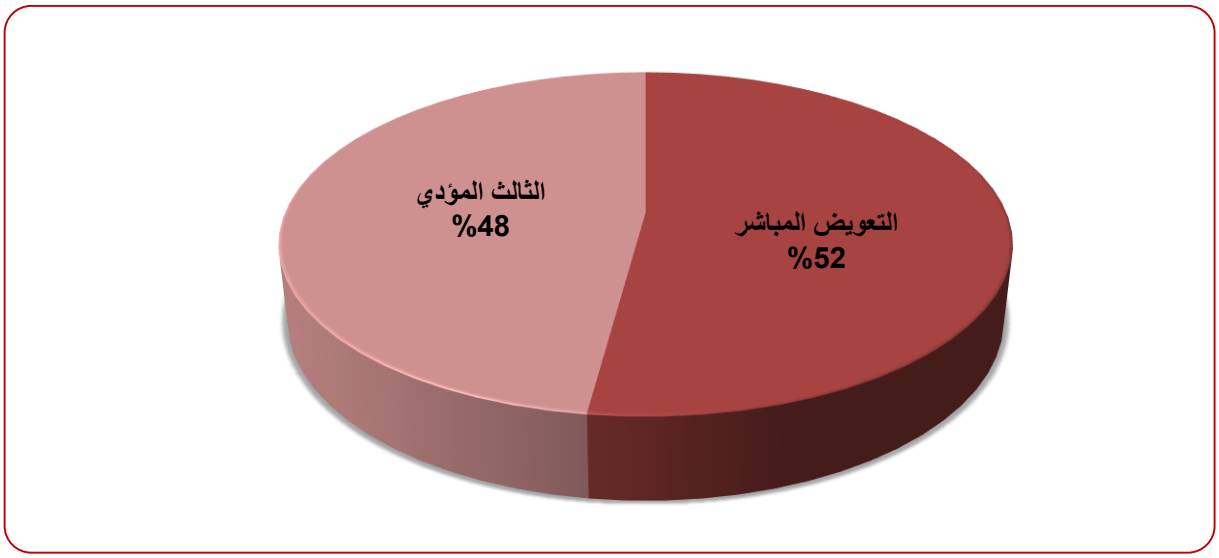

تصل نسبة المبالغ التي تمت تصفيتها المتعلقة ب "التعويض المباشر" الى ، 52 في المائة.

الرسم البياني ر.ب 6 : تطور الحصة المتبقية على عاتق المؤمن الطالب

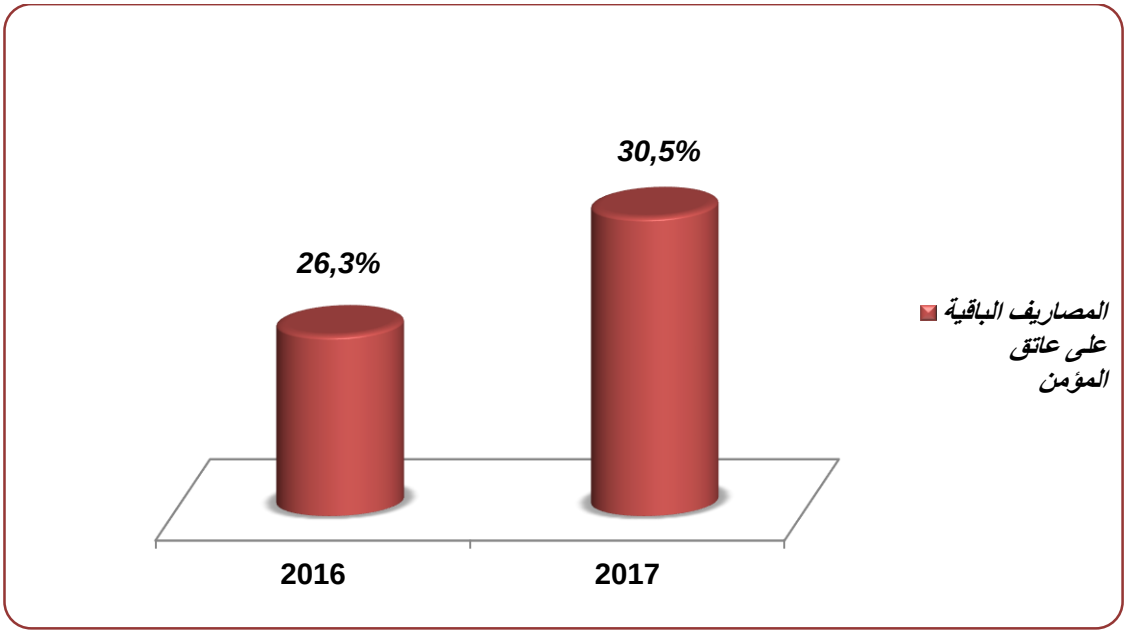

استقرت نسبة المصاريف الباقية على عاتق الطلبة برسم سنة 2017 في 30,5 في المائة.

الرسم البياني رب 7 : معدل حدوث المرض حسب سن و جنس الطلبة

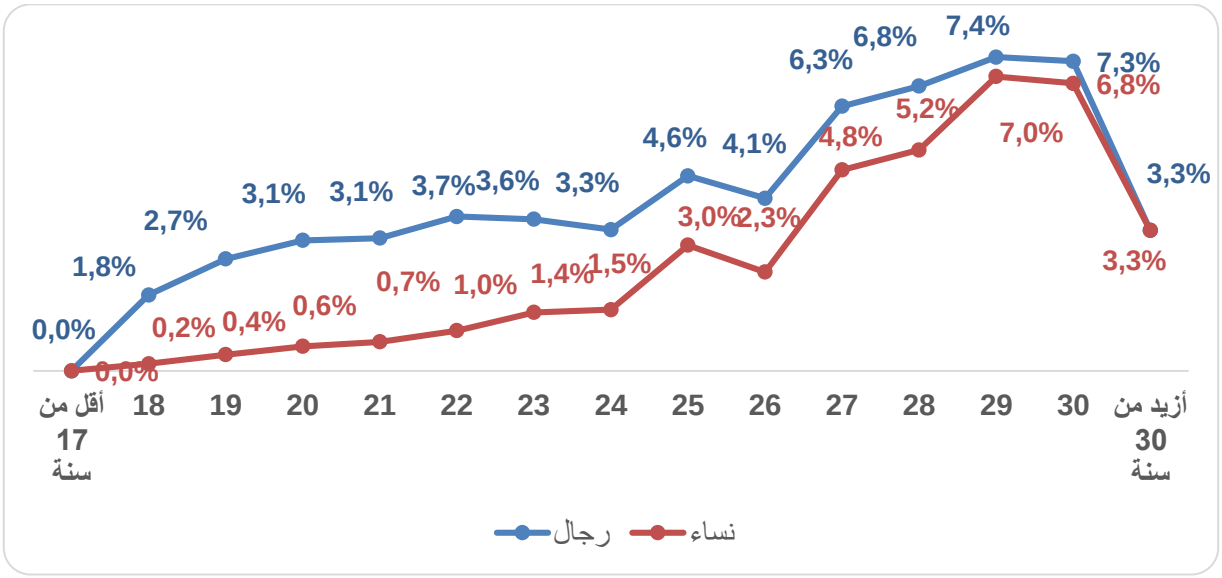

تصل نسبة الطلبة الذين تم تصفية على الأقل ملف واحد متعلق بهم خلال سنة 2017 الى 1,9 في المائة

بالنسبة للطلبة البالغين مابين 18 و 30 سنة ، تبقى نسبة حدوث المرض مرتفعة لدى الطلبة من الذكور.

الرسم البياني ر.ب 8 : توزيع المصاريف حسب الجهة

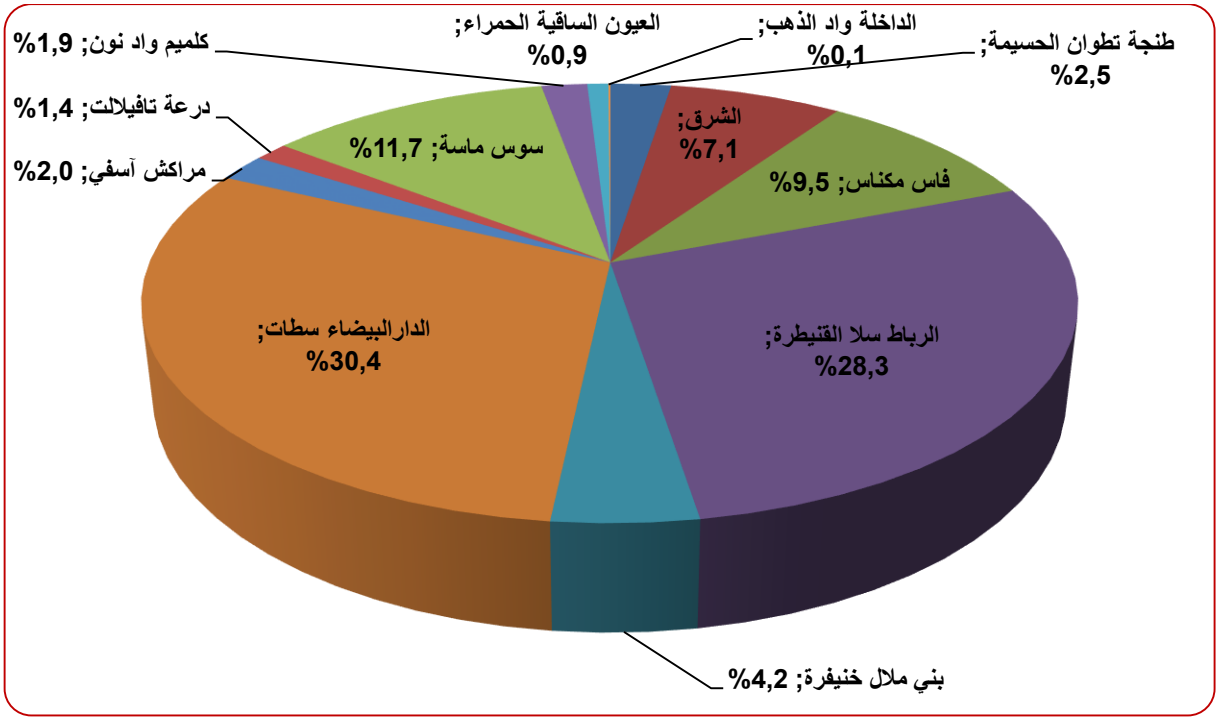

الجدول ج.05 : توزيع المصاريف حسب نوعية العلاجات

	2016	2017	%	التطور 16-2017
الاستشارات والزيارات	13 936	152 210	4,9%	992,2%
الأدوية	237 075	890 436	28,5%	275,6%
الفحوص والتخصصات الطبية	10 445	132 640	4,2%	1169,9%
الطب الاشعاعي والفحوص المصورة	7 170	68 393	2,2%	853,8%
التحاليل البيولوجية	24 892	189 943	6,1%	663,1%
الولادة	27 000	77 900	2,5%	188,5%
تصفية الدم	0	96 900	3,1%	-
الاستشفاء	87 202	779 914	25,0%	794,4%
علاجات الأسنان	35 702	367 686	11,8%	929,9%
الاعمال شبة الطبية	1 645	19 120	0,6%	1062,4%
أعمال أخرى	46 553	346 367	11,1%	644,0%
المجموع	**491 620**	**3 121 508**	**100,0%**	**534,9%**

برسم سنة 2017، بلغت نسبة الأدوية والاستشفاءات 28,5 بالمائة و25 بالمائة على التوالي من مجموع المصاريف.

ث- المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة :

الجدول ج 06 : تطور الساكنة المصابة بمرض مزمن والتي تم بشأنها تصفية ملف واحد على الأقل خلال السنة ومصاريفها

	الساكنة المشمولة بالتغطية	عدد المصابين	النسبة	المصاريف العامة	مصاريف الأمراض طويلة الأمد	النسبة
2016	**56 404**	**7**	**0,01%**	**491 620**	**173.032**	**35%**
رجال	19 040	3	0,02%	170 865	2 562	1%
نساء	37 364	4	0,01%	320 756	170.470	53%
2017	**71 654**	**29**	**0,04%**	**3 121 508**	**1 104 512**	**35%**
رجال	22 309	11	0,05%	1 893 234	318.104	17%
نساء	49 345	18	0,04%	1 228 275	786.408	64%

بلغ عدد الطلبة المصابين بأحد الأمراض المزمنة، والذين تم بشأنهم تصفية ملف واحد على الأقل برسم سنة 2017، 29 طالب مقابل 7 خلال سنة 2016.

برسم سنة 2017، استهلكت الساكنة المصابة بأحد الأمراض المزمنة، والتي تمس 0,04 في المائة من مجموع الساكنة، 35 في المائة من مجموع المصاريف.

الجدول ج.07 : توزيع المصاريف حسب نوع الإصابة

		المصاريف	%
31	مرض التصلب المنتشر	222.879	20,2%
39	الأورام الخبيثة	209.217	18,9%
2	الأورام الخبيثة للنسيج اللمفاوي أو لمكونات الدم	176.316	16,0%
21	داء كرون متطور	149.897	13,6%
17	العوز الكلوي المزمن والنهائي	149.676	13,6%
10	مرض الصرع الحاد	70.618	6,4%
40	اعتلالات صمامات القلب الرئوية	52.420	4,7%
25	الأمراض النفروبانية الخطرة	32.005	2,9%
9	داء السكري المعتمد على الأنسولين وداء السكري غير المعتمد على الأنسولين	25.724	2,3%
35	اضطرابات خطيرة للشخصية	7845	0,7%
28	التهاب نزفي متطور للمستقيم والقولون	6230	0,6%
34	المتلازمة الكلائية	1188	0,1%
27	أمراض الذهان	497	0,0%
	المجموع	1.104.512	100,0%

تشكل الامراض التالية : التصلب المنتشر و الأورام الخبيثة والأورام الخبيثة للنسيج اللمفاوي أو لمكونات الدم 55,1 في المائة من مصاريف الأمراض المزمنة.

ج- التوازن المالي

الجدول ج.08 : تطور الفائض الاستغلالي

2017	2016	2015	
21.550.543	19.456.387	4.598.885	الموارد
12.163.481	4.322.894	139.214	المصاريف
9.387.062	15.133.492	4.459.672	النتيجة
28.980.226	19.593.164	4.459.672	فائض الاستغلال المتراكم

الجدول ج. 09 : تطور الاحتياطي الأمني

2017	2016	2015	
97.774	87.429	22.049	الاحتياطي الأمني
207.252	109.478	22.049	الاحتياطي الأمني المتراكم